شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (133) 15/11/2013

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ

يوم الفضيحة والحساب في جنيف!

خلفيات الخلاف الأمريكي السعودي ومستقبل التحالف

إعصار سعودي في (فنجان)



المفتي.. سياسي في رداء واعظ

كان حراماً وصار حلالاً

هذا العدد

الدولة القياسيّة

انهمرت الأرقام القياسية على المملكة كالسيل العرم، فلا يكاد يعلن عن رقم قياسي تحرزه الأخيرة حتى يليه آخر، وكأن ثمة إتفاقاً بين تكتل من المؤسسات الدولية المعنية بتقديم أرقام قياسية في وقت واحد..

ولكن مهلاً، فالرقم القياسي لا يعني بالضرورة انجازاً، فهو في بعض الاحيان يتحوّل الى ورم. بمعنى آخر، أن الهوسُ بحيازةِ الأرقام القياسية قد لا يضمرُ خيراً في أحيان كثيرة، خصوصاً حين تأتي مُتضاربةً مع أرقام نشرت قبل ذلك بفترة قصيرة، ما لم تتدخل السماءُ في إحداث تغيير دراماتيكي أو خارقٍ فوق بشري كيما يجعل التصديقَ به ممكناً..

وبات من المعلوم بالضرورة، أن حكومةَ المملكة السعودية دأبت على اختراق عدد من المنظمات الدولية المعنية سواء بقياس وضع اقتصادي أو اجتماعي أو استطلاعات الرأي العام من أجل تحسين صورتّها على مستوى العالم..

ما يلفت الانتباهَ مؤخراً، أن منظماتٍ عاليةِ الثقة قدّمت معطياتٍ رقمية حول المملكة بطريقة تسيءَ الى مصداقية هذه المنظمات وفي أحسنِ الافتراضات أن المعطياتِ الجديدةِ جاءت مواربةً، ويُشَمُّ منها رائحةُ النفط..

فمثلاً، كانت المملكةُ مصنّفةً في أدنى السلم في مجال المستوى المعيشي للمواطنين، وقد تُفاجَىء بصعودِ المملكةِ في القائمةِ برغم من أن لا جديدَ لافتٍ في الأوضاعِ المعيشية للمواطنين..

مجلةُ (فوربس) المعنيّةُ بشؤون القادة والاثرياء في العالم، كانت قد واجهت أزمـةً مع المملكة بسبب نشرها لمعطيات حول الثروة المالية للملك عبد الله، وتمّ منعُ العدد من دخول الاسواق السعودية، ولكن المجلةَ سلكت دربَ السلامة بتغيير معاييرها في تقييم القادة، وكان واضحاً أن المعاييرَ جاءت متخالفةً مع معايير سابقَة..ولكن تكفينا الحكمةُ العربيةُ: تحدّث السيفُ فاسكت أيها القلمُ.

على سبيل المثال، كشف تقرير معهد بحوث كريدي سويس السنوي الرابع للثروات على مستوى العالم ٢٠١٣، نمو إجمالي الثروات العائلية حول العالم بـ ٤،٩ بالمائة بالقيمة الحالية للدولار بين منتصف عام ٢٠١٢ ومنتصف عام ٢٠١٣، ليصل إلى ٢٤١ تريليون دولار، على الرغم من التحديات المتواصلة التي تفرضها البيئة الاقتصادية. وعلى صعيد إجمالي الثروة، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أشار التقرير إلى أن الثروات العائلية في السعودية احتلت المركز الأول بما يقدّر بـ ٦٠٠ مليار دولار، تلتها مباشرة الإمارات بنحو نصف تريليون دولار. واحتلت مصر المركز الثالث بنحو ٤٠٠ مليار دولار.

وذكر تقرير اقتصادي في بداية أكتوبر الماضي، أن الإنفاق العسكري السعودي خلال العام ٢٠١٢ كان الأعلى على مستوى العالم مقارنة بحجم اقتصادها، حيث بلغ ٥٦،٧ مليار دولار. وكان التعليق الأشهر في هذا الصدد أن حجم الانفاق العسكري لا يعني استقلال قرارها العسكري أو اعتمادها على قدارتها الذاتية وجيشها الوطني كما هو حال تركيا وايران وحتى اسرائيل، بل على العكس تشتري هذه الاسلحة بأكلاف عالية ولكن حين تقع الحرب يتولى الأجنبي الأميركي والأوربي مهمة الدفاع عن العرش!

وهناك أرقام قياسية ولكن مخزية. خذ إليك على سبيل المثال: المملكة الأعلى عالمياً في الوفيات الناجمة عن حوادث السيارات. ولابد أن تضاف اليها معلومة أخرى وهي أن طرق المملكة هي الأكثر خطورة على مستوى العالم..

رقم قياسي آخر، أن المملكة هي الثالث عالمياً في التحرّش بالنساء. وهذا يكشف عن فشل دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحفاظ على القيم الأخلاقية وبناء مجتمع الفضيلة. فقد ثبت أن دور الهيئة إن كان متعلقاً بالضبط الاجتماعي فهو لا محالة فاشل، وإن كان لأمر آخر يتعلق بضبط السلطة السياسية عن طريق الدين، فهذه على وجه الدقة الحفرة التي وقعت فيها الهيئة. ولا غرابة تأكيد الأمراء، بمن فيهم من عرف بمجونه وانحرافه الاخلاقي، على دور الهيئة، لأنه مصمّم لأغراض سياسية..

ينضاف الى ما سبق، المعطيات الصادمة الواردة في دراسة أجراها معهد غالوب الدولي حول نسب الإلحاد في العالم بعنوان (مؤشر عام حول الدين والإلحاد) وتمّت الدراسة في عام ٢٠١٢ وشملت ٤٠ دولة، وقامت صحيفة (واشنطن بوست) بنشر نتائج الدراسة في يونيو الماضي، حيث كانت المفاجئة أن المملكة كانت الأعلى نسبة في موضوع الإلحاد على مستوى العالم الإسلامي، وأن نسبة الملحدين فيها تضاهي نظيرها في بلد أوروبي متقدم مثل بلجيكا. وقد رد مراقبون دواعي الإلحاد في السعودية الى تطبيق الإسلام بطريقة متشدّدة.

أن تحرز المرتبة الأولى لايعني دائماً إنجازاً، فقد يكون فضيحة، وفي دولة يزعم مشايخها بأنها الوحيدة التي تطبق الشريعة الإسلامية، أو أنها الدولة الدينية الوحيدة على مستوى العالم، فإن تصدّرها أعلى نسب التحرّش للنساء، وأعلى نسبة إلحاد على مستوى العالم الاسلامي ينطوي على دلالات خطيرة، فإذا كنا نتحدث عن فشل المشروع السياسي للدولة، فإن الفشل ينسحب الآن على مشروعها الديني أيضاً..

كانت الحكومة فيما مضى قلقة من كونها دائماً تأتي في مؤخرة قوائم الدول على مستوى الجامعات، وحقوق المرأة، والحريات العامة، فاختارت طريقاً مقلوباً في تصدّر القوائم، فصارت تنال أولى المراتب في الفساد المالي، وتجارة الموت..الخ

لم نسمع عن تصدّر السعودية في مجال البحث العلمي، ولا في الإنجاز التقني ولا مستوى التصنيع بكل أشكاله، ولا في سرعة الانتقال نحو الديمقراطية، أو في توفير شروط الحكم الرشيد، أو في مستوى الشفافية، والرقابة على المال العام، وفي تطبيق القانون، وفي العادلة، وفي وفي.. فهي دولة قياسية ولكن عكسياً.

.. (ولا حتّى تحلم بيها)!

تسلح سعودي بالنووي الباكستاني

محمد قستي

قد تكون السعودية الدولة الثانية بعد اسرائيل في اهتمامها المبكّر بالتقنية النووية. يعود الأمر الى أواخر الستينيات، حين أقنع وزير النفط الأسبق الشيخ أحمد زكي يماني الملك فيصل بأهمية وجود مفاعل نووي من أجل انتاج الطاقة الكهربائية.

وافق الملك فيصل على ذلك، وبدأ الوزير بالخطوات الأساسية: جاء بشركتين غربيتين من أجل الإنشاءات، وتقديم عطاءات، ودفع الوزير بأول بعثة من طلبة سعوديين للتخصص في الموضوعات الفيزياء النووية الى جامعات غربية، في فرنسا وامريكا وكندا.

فجأة توقّف المشروع.

لم يكن السبب اعتراضاً غربياً، أمريكياً بالخصوص.

لم يقلْ لهم أحدٌ بأن المملكة لا تحتاج الى الطاقة الكهربائية من خلال مفاعلات نووية، وان لدى المملكة طاقة اخرى يمكن استخدامها مثل النفط، وهي الحجّة التي قيلت لإيران بعد عقود من ذلك.

لم يفتح احدٌ موضوعاً مبكّراً مثل الطاقة المتجددة.

أبداً.. كانت المشكلة داخلية بحتة.

لم تكن العائلة المالكة النجدية الحاكمة، تريد أن تعطي الحجاز مكانة أكبر. فموقع المفاعل النووي المقترح كان في المنطقة الغربية، جنوب جدّة، وقد خشي الأمراء من أن النزعة الاستقلالية الحجازية ربما ستزداد ان تظافر (النووي) مع (احتضان أهم المقدسات الاسلامية/ الحرمين الشريفين).

هذا كان السبب الأساس، وهو ذات السبب الذي أجّل استخراج النفط من المناطق الغربية/ الحجاز حتى اليوم، رغم ان شركات نفطية غربية اكتشفت النفط هناك منذ الستينيات الميلادية الماضية أيضاً.

الملك فيصل أجّل انتاج النفط في المنطقة الغربية، ولازال، فالحجاز يجب ان يكون معتمداً على المركز او على أطراف المركز التي يسيطر عليها (المنطقة الشرقية/ الأحساء والقطيف). ولهذا يُستغرب مثلاً ان نجد (الوسط/ المركز) التي تشكل الحاضنة السياسة والاجتماعية للعائلة الحاكمة، قد أنتجت نفطها قبل عقدين تقريباً، في حين لا يُسمح للحجاز بإنتاج نفطه.

مالحل إذن بشأن النووي.

يُشاع بأن وزير الدفاع وولي العهد السابق، الأمير سلطان، أكد على موضوع نقل المفاعل النووي السعودي المفترض من المنطقة الغربية الى المنطقة الوسطى/ نجد.

قيل له: ولكن المفاعل النووي بحاجة الى مياه كثيرة، ولا يوجد ما هو متوفر منها سوى في البحار.

أصرّ سلطان بن عبدالعزيز على ان يكون المفاعل النووي السعودي في الرياض، ووعد بتوفير المياه الجوفية اللازمة، في وقت كانت فيه اجزاء كبيرة من العاصمة لم تصلها شبكة المياه!

انتهى المشروع، لكن ما تحقق منه، هو ابتعاث الطلبة يومئذ، والذين أصبحوا اليوم وبعد اعلان الملك عبدالله تأسيس (مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة) قبل أربعة أعوام، برئاسة أحد المبتعثين سابقاً وهو هاشم يماني.

بمعنى آخر، فإن السعودية تأخرت عن المشروع أكثر من أربعين عاماً. وحين عادت، فعلى وقع الصراع السعودي الإيراني، حيث بدأت ايران مشروعها النووي منتصف السبعينيات الميلادية الماضية، وتعوّق فترة ما بعد الثورة ١٩٧٨، ولكنه انطلق في منتصف التسعينيات بأقصى سرعة له، وليشمل الإهتمام اكثر من ٢٠٠ موضوع ومشروع من بينها الطاقة النووية.

وفي حين يعتمد البرنامج الإيراني الإيراني على كفاءات محلية، وخبرات تمّ انتاجها في الجامعات المحلية، وليس عبر الإبتعاث.. فإن السعودية ذهبت الى الحلول السهلة كالعادة. بدأت بالإتفاق مع شركات أجنبية لتأسيس محطات نووية، ومثلها فعلت الإمارات التي سبقت الرياض حتى الان في هذا؛ وانتهت الى (شراء) الأخيرة أو (محاولة شراء) سلاح نووي من الباكستان!

تقرير البي بي سي حول محاولات السعودية شراء سلاح نووي من الباكستان، أزعج الرياض، وردّت بالنفي عليه. رسالة التقرير من جهة البث واضحة: (نحن نعلم بما تسعون إليه)؛ إذ ـ على الأرجح ـ ان يكون بث التقرير قد جاء بموافقة سياسية، فمثل هذه الموضوعات لا يُتعاطى معها كخبر اعتيادي، وللتقرير اهداف سياسية واضحة او لنقل رسائل سياسية وصلت الى المسؤولين في الرياض، فأعلنت البراءة من التقرير وكذّبته.

بالطبع فإن حصول المملكة على سلاح نووي من الباكستان ليس جديداً؛ فمنذ ما لا يقل عن سبع سنوات والتسريبات الصحفية الغربية مستمرة في هذا الشأن. وعموماً فالرياض ـ حسب دينيس روس ـ أبلغت واشنطن بأنه في حال امتلكت ايران سلاحاً نووياً فسيكون للرياض سلاحها النووي. هذا ما قاله الملك عبدالله لأوباما في أبريل ٢٠٠٩.

هناك تأكيدات بأن برنامج اسلام اباد النووي المكلف مالياً قد تمّ تمويله من قبل الرياض بنسبة ٦٠٪، ضمن اتفاق تفاهم تحصل الرياض مقابل التمويل على أسلحة نووية في حال احتاجت اليها، ومن بين الأسلحة ٥-٦ قنابل نووية كما ذكر جوليان بيرغر في صحيفة

الغارديان البريطانية.

الرياض تقول بأن مارك اوربن الذي أعدّ تقرير البي بي سي، مقرّب من الأجهزة الاستخباراتية البريطانية، ما يعني أن التسريبات التي قام بها متعمدة ولغايات محددة. وأوربن - كما تقول الرياض - اعتمد على تقارير استخباراتية في برنامجه المعدّ عن محاولات السعودية الحصول على سلاح نووي، بينها تقرير مخابرات لحلف شمال الأطلسي، الذي أشار الى أن الباكستان صنَعت سلاحاً نووياً خاصاً بالسعودية وأن الأخيرة دفعت الثمن.

بقي أن تحصل الرياض على الصواريخ بعيدة المدى التي تحمل القنابل النووية، اضافة الى القواعد والبنى التحتية التي تسهل عملية اطلاق تلك الصواريخ الى أهدافها. وفي هذا الجانب تم الحديث في يوليو الماضي عن قاعدة سعودية معدّة لهذا الغرض - حسب الديلي تلغراف - وانها تحوي صواريخ صينية قديمة يبلغ مداها ٢٥٠٠-٣٥٠٠ كيلومتراً، كان بندر بن سلطان قد عقد صفقتها مع الصين منتصف الثمانينات، وسميت تلك الصواريخ: رياح الشرق، او سيلك وورم، اوDF٣ . ويعتقد على نطاق واسع بأن تلك الصواريخ قديمة وعديمة الفائدة، وأن الرياض تعوّل على الباكستان ايضاً في الحصول على بعض صواريخها بعيدة المدى، بحيث تضمن سريّة الصفقة وأهدافها.

الرياض تعيش العقدة الإيرانية، ويبدو أنها ستبقى كذلك لزمن غير قصير. فهي تشعر بثقل المنافسة السياسية الإيرانية في محيط الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وقد خسرت أكثر معاركها السياسية على يد الحلف الإيـراني السوري. ومـن جهة ثانية: تشعر الرياض بأنها (تختنق) إزاء التمدد السياسي الإيراني متعدد الأوجه والذي يحيط بالمملكة من كل اتجـاه، وهي غير قـادرة - حتى بالمعونة الأميركية والغربية - على مجاراته او منافسته.

وتأتي الصفقة المحتملة بين امريكا وإيـران بشأن مشروعها النووي، لتزيد من غيظ السعودية. ففي السابق كانت خشية الرياض من أنها ودول الخليج قد تصبح رهينة بيد طهران إن امتلكت الأخيرة سلاحاً نووياً، ما برّر لها التحذير والتهديد في سباق تسلح نووي في المنطقة، رغم أن إيران تؤكد دوماً على ان مشروعها النووي سلمي. الآن - وفي حال اتفقت طهران مع الدول الغربية - فسيبقى مشروعها النووي السلمي بدون أسنان تسلحية، ما يعني ان الرياض يمكن لها ان تتنفس الصعداء، أو هكذا يفترض.

لكن الرياض لا تحسب الأمور على هذا النحو. ولهذا يبدو أنها ماضية في استيراد سلاح نووي ما من الباكستان (ان سمح الغرب بذلك وهو غير مرجّح) لموازنة نفوذ إيران (السياسي) وليس (العسكري) في المنطقة.

وتـرى الرياض - بحسابات تبدو صحيحة في ظاهرها - أن إصلاح العلاقات الايرانية الغربية يعني اطلاق النفوذ السياسي والإقتصادي وحتى العسكري الإيراني في المنطقة بدون حدود أو منافسة، وسيكون ذلك على حساب الرياض التي تريد الإستعداد لذلك بـ(النووي) وهو أمرٌ لا يسمح به الغرب ولا إسرائيل، سواء تعلق الأمر بالسعودية أو بإيران أو غيرهما.

تقرير البي بي سي أطلق تحذيراً غربياً ليس فقط باتجاه الرياض، وانما باتجاه اسلام آباد أيضاً.. إذ من المحظور كسر سياسة منع انتشار السلاح النووي، سواء في الشرق الأوسط او في غيره من مناطق العالم، وحتى لو كان غرض السعودية من السلاح النووي توجيهه باتجاه طهران لا تل أبيب.

الاستثمار السعودي: السياسي والعسكري وحتى الديني السلفي الوهابي في الباكستان، كان بعيد المدى. في هذا الإطار يمكن القول بأن الرؤية الاستراتيجية السعودية كانت في محلها، وهي من المرات النادرة التي تستثمر فيها السعودية بشأن أمنها الأقليمي لمدة طويلة. لكن عيب هذا الإستثمار، أن وقت حاجة السعودية جاء في ظرف حرج للباكستان التي تعيش اضطرابات أمنية وسياسية مستمرة منذ نحو عقدين على الأقل، ما جعلها أسيرة وضعها الداخلي، وضعيفة في ممارسة دور فعال خارج اطار حدودها، وكذلك ضعيفة امام الضغوط الغربية نفسها والتي تراقب البرنامج النووي الباكستاني عن قرب، وتتابع مسألة تسرّب المعلومات والخبرات منها الى الدول المجاورة، وهو ما أدّى سابقاً الى الإطاحة بأب البرنامج النووي الباكستاني عبدالقدير خان، الذي سعى لتسويق معلومات الانتاج النووي من وحي التجربة الباكستانية الى دول اخرى غير السعودية، بما فيها ايران وليبيا، كما تقول الدول الغربية.

مسموح للسعودية ولدول الخليج الأخرى ان تستورد مفاعلات نووية من دول أخرى بغرض انتاج الطاقة الكهربائية، وتحلية المياه المالحة، ولكن من غير المسموح دولياً وليس غربياً فقط ان تحصل الرياض على سلاح نووي.

الأمر الذي تستطيع ايران التفاخر به اليوم هو أنها تستطيع أن تصنّع سلاحاً نووياً إن أرادت في ظرف من الظروف المتقلبة سياسياً، فلديها الإمكانات والخبرة والعقول. في حين ان الحالة السعودية تقول أن المال لا يستطيع أن يشتري سلاحاً نوويا إن أرادت. السلاح النووي ب ضاعة ليست للبيع!

من حقّها أن تقلق..

السعودية.. قراءة في التوجهات الإقليمية والدولية

الرياض تستبعد أي بديل لا تكون المواجهة مع طهران ركناً أساسياً فيه، فمردودات الصراع الغربي مع ايران يريحها ويحفظ مكانتها ودورها الإقليمي، في حين أن اي اتفاق غربي ايراني سيؤدي الى تهميشها استراتيجياً وبحيث تصبح طهران لا الرياض ولا تل أبيب مركز الشرق الأوسط الجديد

محمد شمس

لم يكن مستغرباً أن تقلق الرياض من التقارب الإيراني الامريكي، أو على الأقل احتماليات وقوعه، شأنها في ذلك شأن تل أبيب نفسها. حيث تبدو العاصمتان الحليفتان لواشنطن في أوج غضبهما وانزعاجهما وكأن خسارة استراتيجية صارت محققة الوقوع.

الأمر كذلك حقاً. والعمل جارٍ على إفشال أي تقارب كان، مهما قدّمت طهران من تنازلات. ذلك أن العطف والدعم الدولي ـ الغربي تحديداً ـ على الدولتين، ومسامحتهما بشأن أخطائهما وخروقاتهما السياسية وفي مجال حقوق الإنسان، والدفاع عنهما وتغطيتهما سياسيا واعلاميا وعسكرياً حتى، انما جاء في جزء كبير منه بحجّة التهديد الإيراني، وفي قمّة التهديد كان: الموضوع النووي، واحتمالية امتلاك طهران لسلاح نووي.

بديهي.. فإنه كان من المتوقع أن تشعر الرياض وتل أبيب بالسرور من التقارب بين واشنطن وطهران، إذ يفترض ـ إن كان الخطر النووي الإيراني حقيقياً، مع ان اسرائيل لديها قنابل نووية وهي الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلكها ـ أن تكون الطموحات الإيرانية قد حصرت في المجال النووي السلمي تحت اشراف وتفتيش دوليين، وبالتالي لا داعي للقلق من عسكرة البرنامج النووي، او لا قبل لإيران بذلك في حال تم التوصل الى أي اتفاق بينها وواشنطن. وهنا تسقط الحجّة السعودية تحديداً والقائلة بأن إيران تريد أن تأخذ منطقة الخليج (رهينة) تحت ضغط سلاحها النووي، وعليه فقد سعت الرياض لامتلاك السلاح النووي من الباكستان.

المسألة الأخرى التي يفترض أن تريح السعوديين والصهاينة معاً من الإتفاق المحتمل بين طهران وواشنطن، تتعلق بحقيقة أن التقارب بين الأخيرتين يعني ـ في حال تطور سريعاً وهو غير محتمل ـ الإنتماء الى حلف واحد، ولطالما زعمت وسائل اعلام الرياض بأن طهران في تصرفاتها (عميلة لواشنطن) في عملية تضليل يكشف عنها نحو اربعة عقود من الصراع الشديد، والحصار الإقتصادي المتواصل، والضغط العسكري عبر التهديدات.

لكن الرياض وتل أبيب اللتان تبدوان اليوم أكبر الخاسرين من عملية التقارب، واللتان تسعيان بجهد مشترك لتخريب اي اتفاق قادم.. لهما حساباتهما وقراءاتهما الاستراتيجية.

لا يتعلّق الأمر بخطر وجودي يهدد اسرائيل والسعودية، وإن كان هذا محتملاً في المدى البعيد، بل يتعلق بصورة محددة (بالدور والمكانة) المتضائلة لهما في رسم خارطة السياسة في الشرق الأوسط. فبالنسبة لهما فإن مردودات الصراع الغربي مع ايران يريحهما ويحفظ مكانتهما ودورهما الإقليمي، في حين أن اي اتفاق غربي ايراني سيؤدي الى فكّ القيود الإقتصادية والسياسية عن ايران لتتوسع في نفوذها على حسابهما وبالتالي تهميشهما واضعافهما على المستوى الإستراتيجي، وبحيث تصبح طهران لا الرياض ولا تل أبيب مركز الشرق الأوسط الجديد، خاصة ان كانت واشنطن قد قرّرت التخفّف من اعبائها في الشرق الأوسط والتوجّه الى حيث الصراع الدولي المحتدم ـ الإقتصادي والسياسي ـ في منطقة جنوب شرق آسيا.

رهان تل ابيب والرياض اليوم قائم على إفشال الإتفاق، عبر لوبي البلدين في واشنطن، وتحريك أعضاء الكونغرس، ومدراء الشركات الأميركية الكبرى المنتفعة في السعودية والتي تقوم بمئات المناقصات وتكسب عشرات المليارات من الدولارات.

لا يبدو أن الرياض ـ على الأقل ـ لديها خطة بديلة في حال فشل الرهان هذا، لا لأن البدائل قليلة، ولكن الرياض تستبعد أي بديل لا تكون المواجهة مع طهران ركناً أساسياً فيه. هنا تتضاءل الخيارات، فالعالم

ـ حتى مع فشل حل الملف النووي الإيراني عبر المفاوضات هذه ـ لا يتجه الى الحرب، ما يعني أن الرياض مصرّة على مواصلة السياسة القديمة منذ نحو أربعة عقود، ولا تريد تغييرها، رغم التحولات الكبرى في العالم، وفي اولويات السياسة الأميركية نفسها.

ثلاث دوائر تحوم حولها السياسة السعودية، وكلّها مسخّرة لإحداث اختراق سياسي على الصعيد الإقليمي يعيد للرياض ألَقها الماضي: الدائرة المحلية؛ والدائرة الإقليمية؛ والدائرة الدولية. هذه الدوائر سُخّرت لعقود من أجل المواجهة مع ما تسميه تمدداً إيرانياً، وقد كانت مواجهة حادّة عنيفة، استخدمت فيها كل الأسلحة السياسية والطائفية والإقتصادية والاستخباراتية والعسكرية والإرهابية (القاعدة). الرياض خسرت خلال المواجهة، ولكنها لاتزال مصرّة على استعادة ما خسرته عبر القوة الأمريكية وحتى الإسرائيلية (هجوم عسكري على ايران).

لكن الرياض التي شعرت في أغسطس الماضي بأنها قاب قوسين أو أدنى من استعادة مكانتها، عبر حرب أمريكية ضد سوريا، تلقت ـ وتل ابيب ـ صفعة حين استبعد ذلك الخيار؛ وما كادت تستفيق منها إلا وصفعة أشدّ وأعظم أخرجتها ـ وتل أبيب أيضاً ـ عن اتزانهما، حين بدأ الحديث عن مفاوضات ومقاربات مختلفة للبرنامج النووي الإيراني. ما عنى للرياض أنها ليست بصدد حصاد، بل خسارة مضاعفة، إن تمّ اطلاق سراح المارد الإيراني.

الدائرة المحلية

الدائرة المحلية في السعودية مركّبة على أوضاع إقليمية مضطربة. فإذا كان من الصحيح أن السياسة الخارجية لأي بلد إنما هي انعكاس لسياسته الداخلية، فإن من الصحيح القول أيضاً بأن الشأن الخارجي قد أقحم ـ أكثر من أيّ بلد آخر في المنطقة ـ في الشأن المحلي السعودي، حتى لكأنك تشعر أن موضوعات الخارج أصبحت شأناً داخلياً سعودياً (شعبياً ورسمياً).

الصراع مع الأسد، ومع طهران، ومع الحكم المركزي في بغداد، ومع حزب الله في لبنان، ومع الإخوان المسلمين في مصر وغيرها.. هذه موضوعات توفّر المشروعية للنظام، على الأقل بين أطياف معيّنة في المجتمع، وإن كانت قد جلبت للنظام نفسه عداء فئات أخرى. بافتعال هذه الصراعات، تمّ نقل المعركة من(الداخل) الى (الخارج) خاصة في السنوات الأخيرة، بغرض قطع التأثيرات الممكنة لما سُمّي بالربيع العربي على الوضع الداخلي.

الرياض لا تريد أن تتنازل سياسياً لشعبها، وهي غير قادرة ـ ببنية النظام الحالية ـ على توفير الحدود الدنيا من العيش الكريم لشعبها، بغض النظر عن الفائض المالي الهائل الذي تتلقاه؛ وحين سدّت نافذة التغيير السياسي بالقمع، أي بالعصا دون الجزرة، فإنها فتحت شهيته على معركة أخرى، في العراق اولاً ثم في سوريا ثم في مصر ضد الإخوان، اضافة الى المعارك الأخرى المستمرة فيها.

بحلحلة الموضوع السوري ولو جزئياً عبر جنيف ـ ٢، وفكّ عُقَد الملف النووي الإيراني، وعدم استقرار الوضع في مصر، يعود الإهتمام الشعبي الى الوضع الداخلي بصورة أكبر. اذا حدث ذلك.. ستزيد خسائر النظام السياسية الخارجية من أزمته الداخلية، إذ يتوقع لها ان تنعكس بشكل كبير نفسياً وعملياً على المواطنين ومن ثمّ على الموقف منه. ولذا، فإن الرياض التي تباهي بمحاربة الاخوان في مصر، وبمواجهة ايران وحتى تركيا، وبدعم التشدد في سوريا، ودعم الإرهاب في العراق، وتقف اما أي حل او تسوية في البحرين، وحتى في اليمن إلا ان تكون وفق رؤيتها.. كل هذا، سيترجم عملياً على شكل انكفاء داخلي، وتبصير الجمهور بحقيقة هذا النظام الفاشل خارجياً وداخلياً، ما يزيد من أزمة شرعيته.


ابتسامات في جنيف تسبب النكد في الرياض

لقد ذهب النظام بالجمهور المُسعود ـ أو بعضه على الأقل ـ الى الحدود القصوى في التطرّف، بحيث أصبح أمر تعديل سياسته الخارجية محفوفاً بسخط المشبعين بالتطرف الفكري والديني والذهني حتى. ويعتقد الأمراء بأن تطبيع الرياض لعلاقاتها مع طهران أو بغداد او سوريا او حتى مع روسيا سيكون له انعكاسات سلبية على النظام داخلياً، تزيد من معارضته، وتتظافر مع الاعتراض على سياساته المحلية السياسية والتنموية.

الدائرة الإقليمية

قد يبدو التصلّب السعودي في الملفات الخارجية الى حدّ الجنون، نابعاً من القراءة السياسية الخاطئة. وهذا صحيح، ولكن يحتمل أيضاً أن سببه الآخر يعود بشكل محدّد الى قلّة الخيارات التي تتواءم مع متطلبات المرحلة والتحول الذي لايزال متسارعاً في الوضعين الإقليمي والدولي. قلّة الخيارات يعود بدرجة كبيرة الى حصر الرياض نفسها في تكتيكات معيّنة، والنظر الى ذاتها كقوة غير قابلة للإنهزام بصورة مبالغة فيها، ووضع أسقف عليا لسياساتها بحيث صار صعباً التراجع عنها (تكويعاً) بين ليلة وضحاها.

بلمحة عامة لخارطة التحالفات السعودية الإقليمية، نرى ان الرياض ـ وبسبب تبنّيها سياسة غير وسطية تقوم على الشراسة في الخصومة ـ قد خسرت موقعها كزعيمة للعالم العربي، حيث لم يتبق لها من

الحلفاء سوى (بعض) دول الخليج، والى حدّ ما مصر السيسي، ومملكتا الأردن والمغرب. الدول الرئيسية كالعراق وسوريا والجزائر، في عداء مباشر مع الرياض، هذا غير السودان وتونس. الرأي العام العربي بمجمله أكثر عداءً اليوم للرياض مما كان عليه قبل بضع سنوات، ولاتزال الرياض تهدر مكانته في الصراعات المحلية العربية.

على المستوى الإقليمي غير العربي، تحاول الرياض ان تتمسك بموقعها المؤثر، ولكنها خسرت العلاقة مع ايران ومع تركيا كلاعبين رئيسيين، بل ويمكن القول انها لم تعر بالاً لأثيوبيا والقرن الأفريقي، ولعلّ تداعيات العمالة الأثيوبية زادت من خسائرها. لم يبق من حلفاء أقوياء سوى مصر الضعيفة اليوم وغير المستقرة، ومثلها بصورة أشد، الباكستان التي استثمرت الرياض فيها مالياً وأيديولوجيا وسياسياً وربما حتى عسكريا منذ نحو ستة عقود. لكن الباكستان تحتاج الى من يعينها وليس بمقدورها التفرغ للخارج بقدر ما هي مهتمة بالداخل، وهذا هو حال مصر أيضاً، التي تبدو في زواج عرفي مؤقت مع الرياض.

وهكذا لم تعد الرياض لاعباً إقليمياً مؤثراً، وفي كل التسويات القادمة تبدو مستبعدة من حليفها الأمريكي، فمكانة الرياض تتضاءل بشدّة، وكلّ حرصها اليوم هو أن لا تخسر المزيد من الأرض والنفوذ خاصة في اليمن والبحرين.

من المدهش أن عداء السعودية لتركيا يتصاعد، وهي لم تقبل بدور تركي في المنطقة ما لم تحدد الرياض وجهته المعادية لإيران، وهو ما لم تقبل به تركيا التي تميل اليوم الى تغيير سياستها والإنكفاء على نفسها بعد ان تلقت ضربة لمشروعها السياسي في سوريا والى حدّ ما في العراق.

من الناحية النظرية، لا يمكن للرياض ان تكسب مكانتها الإقليمية إلا بمشروع واضح يقوم على واحد من أمرين: إما أنها تنتزع دورها بكسر الدولتين ايران وتركيا منفردتين، وهو أمرٌ مستحيل؛ وإما أن تتفاهم مع هاتين القوتين على ملفات الشرق الأوسط، ويشترك معها أيضاً مصر في ذلك.

وتخشى الرياض ان تنخرط مصر في هذا المشروع وتهمّش الدور السعودي أكثر فأكثر.

لكن الرياض مصرّة على مشروع العداء بمناسبة او بدون لتركيا، وهي ليست منافساً كفوّاً لها، فضلا عن ان تكسر العمود الفقري للنفوذ الإيراني في أي دولة أخرى.

والحل: الرياض ماضية في مشروع المواجهة بلا ظهر عربي (مصري تحديداً)، وهي تحاول توثيق خطواتها وتنسيقها مع الخطوات الإسرائيلية المعادية لإيران وربما لتركيا، نظراً للغايات المشتركة. وهذا الرهان يبقى رهان الخاسرين الآن أو في المستقبل.

لهذا يرجّح أن انكسار السياسة الخارجية السعودية في ظل هذا التحليل سيكون كارثياً، وإن عدم الإعتماد على سياسات التسوية والمصالحة مع الدول الإقليمية الكبرى، سيؤدي بها الى خسائر كبيرة في فترة زمنية محدودة، بما فيها خسارتها في البحرين واليمن، وأيضاً لبنان.

الدائرة الدولية

رهان الرياض أزلي على أمريكا. فرحت بسقوط الإتحاد السوفياتي، وقال مسؤولوها: (لقد انتصرنا). المحور الأمريكي عانى خلال العقدين الماضيين مصاعب جمّة، والآن هناك قوى دولية جديدة ناهضة، وتطورات إقتصادية ملفتة في جوانب انتاج النفط، ما يجعل من مكانة الرياض في الإستراتيجية الأميركية تتضاءل بنسبة غير قليلة.

وكما الرهان على أمريكا وعبرها لرسم سياسة العالم (وان كانت الرياض تابعاً)، فهناك رهان على ديمومة المكانة الإقتصادية اعتماداً على النفط وقدرتها الإنتاجية العالية منه. الآن الظروف تغيرت، لكن الرياض ـ لحماقتها ربما ـ لم تتغير.

الرياض التي فاخرت ـ كما فعل تركي الفيصل ـ بأنها شاركت في حرب فيتنام الى جانب امريكا؛ وشاركت في مكافحة الشيوعية حتى في اوروبا الغربية (فرنسا وإيطاليا)، وساهمت في ضرب القوى الثورية في امريكا اللاتينية كما دعم ثوار الكونترا..



مَنْ بقيَ لم تناصبه الرياض العداء؟

هذه الرياض لم تعد اليوم قادرة على تقديم الشيء الكثير لواشنطن المشغولة بتنافسيات ضخمة غيرت عالم القطب الأوحد الى عالم متعدد الأقطاب.

لا تفهم الرياض هذا، ولا تريد ان تفهم. ليس لديها قراءة للمستقبل، وتعمي عينيها عن قراءة الوقائع حتى تلك التي تأتي من أكاديميين سعوديين ما فتئوا يشيرون الى التغييرات الدولية والإقليمية المكثّفة.

الرياض الغاضبة من واشنطن، ان كان بشأن الموضوع العراقي او السوري أو الإيراني أو غيرها.. تبدو قليلة الحيلة، فلا هي تستطيع ان تغيّر وجهتها باتجاه الشرق (روسيا تحديداً) ولو من أجل تحصيل اوراق ضغط تحسّن من وضع علاقاتها مع واشنطن، كما تفعل مصر اليوم.. ولا الرياض قادرة على الاستقلال بقرارها السياسي والعسكري والاقتصادي. الحل الوحيد الذي وجدته هو التنسيق أكثر مع فرنسا، الدولة التي قبلت ببيع المواقف من أجل عقود وعطاءات سعودية، تسليحية وإنشائية. منذ سبعة أشهر تقريباً، فإن التنسيق الفرنسي السعودي يتصاعد بشأن الموضوعين السوري والإيراني، ولكن في نهاية المطاف: اذا كانت باريس قد تراجعت بشأن الضربة العسكرية لدمشق بعد ان تراجعت قبلها واشنطن، فإن

باريس نفسها لا تستطيع ان تواجه الولايات المتحدة في الموضوع النووي الايراني. حسب باريس ان تبيّن للسعودية أنها حاولت تخريب الإتفاق، وانها نجحت في التأجيل، ولكنها لن تنجح في النهاية. وعليه فإن فرنسا ليست البديل الأمثل للرياض لتأخذ مقعد واشنطن. ولا هي في حقيقة الأمر قادرة على أخذ ذلك الكرسي. إن سياسة شراء المواقف الدولية الذي اعتادته الرياض يؤدي في النهاية الى دفع الأثمان دون ان تحصل على تغيير حقيقي في المنطقة يكون في صالحها.

امام الرياض ـ وفي أكثر الأحوال ـ عقد من السنين، لاستثمار مخزونها وانتاجها النفطي إن كان في التنمية المحلية او في السياسة الإقليمية والدولية. ما بعد هذا، سيكون هناك منتجون آخرون اقليمياً لديهم مخزونات هائلة من النفط والغاز، وتحديداً العراق وايران، بل وحتى سوريا نفسها ولبنان، فضلاً عن المخزونات الهائلة الأميركية من النفط الصخري، ومخزونات الغاز البريطانية، وكذلك في استراليا ومدغشقر وغيرها.

النفط لن يكون الورقة التي تجعل للرياض مكانتها في المستقبل إلا بنحو جزئي جداً. ومشكلتها انها لا تستطيع ان تقدّم للعالم شيئاً آخر، لا مخترعات ولا نموذج صالح للحكم الرشيد، ولا الدولة ذات التنمية الصحيحة، ولا أي شيء آخر، اللهم إلا نموذج تصدير العنف والفكر القاعدي. وهذا المنتج يحتاج الى فتح أسواق جديدة، حيث سوق هذا الفكر يكاد يطبق على اصحابه في أكثر من دولة كادت او تحولت بالفعل الى دولة فاشلة: (اليمن والباكستان). العالم يستعدّ تدريجيا للتحالف ضد القاعدة وفكرها، وهو ذات الفكر المنتج سعودياً. لن يخدم هذا الرياض كثيراً، ومصانع التطرف لديها ستُهاجم وتهدّد من أجل إغلاقها بعد ان أصابت المنطقة بأضرار فادحة.

ماذا ستخسر الرياض؟

ليست الخسارة السعودية من احتمالية حل الملف الإيراني النووي وربما اعادة العلاقات الأميركية الإيرانية بعد ٣٥ عاماً من القطيعة، غامضة وغير واضحة المعالم.

كلا.. فالرياض تدرك جيّداً أن دورها الإقليمي يتعرّض لتهديد شديد بمجرد أن يحلّ الإيرانيون مسألة ملفّهم النووي مع الغرب، وربما يجرون تسويات بشأن ملفات إقليمية في أفغانستان والعراق تحرّر الأميركيين من الإنسحاب التدريجي من الخليج والشرق الأوسط عامّة. وإذا كانت الرياض قد تلقت خسائر فادحة في ظروف حصار سياسي واقتصادي وتهديدات عسكرية لإيران على يد جناح الممانعة ـ كما يُسمّى.. فكيف بها بعد أن تتفكك بعض القيود والأغلال هذه؟ هذا ما يقلق الرياض حقاً.

أزمة الرياض لا تتعلق بفهمها (الصحيح) لمآلات العلاقات الإيرانية الغربية، إذ ستأخذ ايران دفّة القيادة الإقليمية على حساب السعودية، التي يفترض بها أن تكون شريكاً، ولكنها لا تريد إلا أن تكون الرأس الأول، بدون مؤهلات وبدون قوة حقيقية لا عسكرية ولا غيرها.

إنما أزمة الرياض الحقيقية مرتبطة ـ إذن ـ بكيفية معالجة تداعيات ما بعد التغيير الدولي والإقليمي الهائل والذي سيعكس آثاره على المنطقة بشكل عام.

ماذا ستخسر الرياض؟ بالطبع ـ إن استمرت في سياستها التصادمية هذه ـ فإنها ستخسر المزيد من مكانتها ونفوذها حتى على مستوى دول الخليج والجزيرة العربية التي ستنقاد مجبرة ام مخيّرة الى مركز الثقل الإيراني في الخليج. إن لم تصل الرياض الى تفاهم مع ايران، فإن أول التداعيات ستظهر في البحرين، واليمن، فمهما اعتبرت الرياض البلدين ضمن ما تبقى لها من حدائق خلفية، فإنها بعد تسوية الملفين السوري والإيراني تبقى وحيدة تحت الضغط ما لم تجري تسوية ما، لا تريدها الرياض اليوم، ولكنها ستضطر اليها.

سيكون الصراع بين الرياض وطهران مكلفاً جداً للأولى. حتى على مستوى أمن الرياض الإقليمي. سلطنة عمان والكويت وقطر والى حد ما الإمارات لن تجاري الرياض في صراعها، بعضها لم يفتح النار على طهران كما تحب الرياض (سلطنة عمان)، وبعضها قام بالتكويع سياسياً كما فعلت الكويت وقطر. وهذا يعني ان الرياض ستبقى وحيدة في أية معركة سياسية إقليمية.

امن الخليج الذي أزعجنا الغربيون بشأنه لعقود طويلة، وعبره جرى ابتزاز


اسرائيل والسعودية: اكبر الخاسرين

دول المنطقة بإسمه، وباسم محاربة ايران والعراق، ونُسجت السياسات (الإحتواء المزدوج مثلاً) وتحت مسميات مكافحة الدول المارقة، أو مكافحة الإرهاب.. هذا الأمن، بصيرورته الطبيعية يصل الى أنه لا يمكن تحقيقه لا عبر سياسات العمودين المتساندين، ولا عبر ابعاد العراق أو إيران كمكونين خليجيين عنه. المستفيد من أمن الخليج الجميع، ولكن الرياض لا تريد ان تكون في المرتبة الثانية كما هو حالها مع ايران الشاه، بل لا تريد في الطرف الآخر المتشاطئ مع الخليج شرقاً أن يكون له أي دور في الترتيبات. قد تجد الرياض نفسها بإمكاناتها البحرية العسكرية المتواضعة غير قادرة حتى على توفير الأمن لنفسها، فضلاً عن ان توفر الحماية لكامل الخليج. ضمن سيناريوهات السعودية: وراثة النفوذ العسكري الأميركي في البحرين، حيث قيادة اسطول اميركا الخامس. ماذا ستفعل بقاعدة بحرية مجرّدة؟ لا شيء تقريباً.

بكل الحسابات فإن الرياض مهددة حتى في أمنها الأقليمي، وليس في نفوذها فحسب.

والى أن تقرأ الكتاب من جديد، وتعيد النظر في استراتيجيتها، فإنها ذاهبة الى المجهول والتيهان.



كيري في الرياض

(طبطبة) على الكتف السعودي لم تهدىء القلق!

اعتادت الرياض ان تكون في حضن قوة عظمى، بدأت ببريطانيا وانتهت بأمريكا. يصعب عليها أن تنفطم وتستقل، لا لأنها لا تريد ذلك، بل لأنها تشعر بأنها غير قادرة على توفير الحماية الذاتية، ولأن الارادة السياسية ضعيفة، ولأن الإعتقاد السائد في الرياض يقول بأن الرهان على الحصان الأمريكي يفوز دائماً في السباق. هذه المرة كانت مخطئة

محمد الأنصاري

في الثالث من نوفمبر الجاري، كان وزير الخارجية الأميركي جون كيري في الرياض لمداواة غضبها وزعلها على الحليف «الاستراتيجي والتاريخي والدائم» كما يوصف دائماً. الغضب السعودي كما هو معروف، والذي بانت إشاراته في الغاء خطاب السعودية في الأمم المتحدة وانسحاب السعودية من عضوية مجلس الأمن متخلية عن مقعدها الذي ناضلت من اجله سنتين كاملتين، بحجة ان مجلس الأمن لم يفعل شيئاً في قضايا سوريا وفلسطين و... إيران!

ما فعلته السعودية (الحردانة) في مجلس الأمن واجتماعات الأمم المتحدة كان موجهاً لواشنطن، لا كتحذير، فالرياض أقلّ من أن تحذّر، وإنما كإشارة على زعل من (الماما) التي تبدو أنها قد قلّت اهتمامها بالولد السعودي المدلّل. في الكونغرس، وفي أروقة الحزب الجمهوري، ظهرت أصوات تتصيّد الزعل السعودي وتوجهه ضد ادارة اوباما (التي تتخلّى عن حلفاء أمريكا الاستراتيجيين). فماذا ستفعل واشنطن لإرضاء الإبن الذي قد يصبح (عاقّاً) أو حتى (ضالاً)؟!

الرياض بَنَتْ استراتيجيتها على أساس أن العداء الأمريكي والغربي مع ايران سيستمر الى أن ينهار النظام في طهران. وهي قد انخرطت في كل المشاريع الاقتصادية والسياسية والاستخباراتية والعسكرية لتحقيق هذه الغاية، ولكن دونما فائدة كبيرة، فالنظام الإيراني اليوم أبعد ما يكون عن السقوط الذي تمنته الرياض.

الآن حدث تغيّر جوهري في الاستراتيجية الأميركية، بل ان هناك تحولاً عالمياً في موازين القوى. ملخصه بالنسبة للسعودية والحليفة الأميركية الأخرى اسرائيل، هو أن منطقة الشرق الأوسط (والخليج بالتحديد) أصبحت أقلّ أهمية مما كانت عليه في الماضي، وأن الإزعاج المتأتّي من هذه المنطقة قد سبّب صداعاً كبيراً وألهى واشنطن عن التحولات الكبرى في الموازين الإقتصادية والسياسية العالمية والتي مكانها في منطقة أخرى: امريكا اللاتينية، ومنطقة جنوب شرق آسيا، حيث القوى المنافسة اقتصادية قد حدّت أسنانها السياسية باحثة عن دور مستقبلي.

الرياض لا تفهم هذا، او لا تريد ان تفهم هذا التحوّل.

هي تعتقد ان أمريكا لاتزال شرطي العالم، بل إله العالم! وان الهدف الأساس لم يتحقق بعد حيث لم يسقط النظام الإيراني ولا النظام السوري، ما يعني ان ضعف الإهتمام الأميركي الذي قد تتم ترجمته على شكل إعادة العلاقات الأميركية الإيرانية، سيؤدي في نهاية الأمر الى أن ترث طهران ـ أو هذا ما تتخوّف منه الرياض ـ النفوذ الأميركي في الخليج وغيره، مع تهميش أكثر للرياض ودورها، وزيادة على ذلك ربما يتطلّب

الأمر إخضاع الرياض في نهاية الأمر الى إيران، وهو ما لا يمكن أن تقبل به.

الرياض متألمة ليس من فقدان الحماية الأميركية، فهذه المظلّة لاتـزال منصوبة وإن أصابها بعض التشقّق.

الرياض تخشى على دورهـا، ولـذا لم تأبه الرياض كثيراً بتصريحات كيري اثناء زيارته لها من أن واشنطن لن تسمح بأي تهديد للسعودية وقطر ودول الخليج والأردن وحتى مصر!

الدور.. لا الحماية هو ما تبحث عنه الرياض!

ترى مـاذا قـال كـيري لسعود الفيصل في الرياض؟ هل داوى الزعل السعودي؟ وكيف؟

بغض النظر عـن تصريحات كـيري بـأن الرياض وواشنطن يسعيان لـذات الأهـداف في سوريا وأهمها ابعاد الأسد عن الحكم، فإنه لم يأتِ على الجرح السعودي (المتعلق بإيران وهو المهم)، كما أنه في نهاية الأمر، أكد على كل ما اتفق بشأنه مع لافروف وزير الخارجية الروسي من أن جنيف ٢ هو الحل، وأن لا حل عسكرياً لـلأزمـة السورية. فهل أرضـى هـذا الرياض؟ كما انه ـ أي كيري ـ اكد مراراً بأن الحل السلمي لبرنامج ايران النووي مقدّم على ما سواه، وان واشنطن ماضية فيه.

أنهى كيري زيارته للرياض، وفي المؤتمر الصحفي المشترك مع سعود الفيصل لم تتغير السياسات، فالأخير اكد على تكلام كيري بأن الخلاف مع واشنطن تكتيكي، وزاد بأن تحدث عن بلاده بأنها (مستقلّة) في إشارة الى أن الأصدقاء يمكن أن يختلفوا!

طاف وزير الخارجية السعودية على أبو ظ بي والمنامة والكويت وتالياً مسقط، مستثنياً الدوحـة، بمـجـرد أن انتهى الـوزيـر مـن توديع كـيري.. مـا يعني أن النقاش لم ينحصر في الموضوع السوري والنووي الإيـراني، بل تعدّاه الى موضوعات لها علاقة مباشرة بالسعودية ومنطقة الخليج وأمنهما.

مـاذا قـال كـيري لسعود الفيصل؟ رجحت مصادر صحفية بـأن كـيري أطلع زميله على التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأميركية، وطمـأن الفيصل بـأن واشنطن لا تتخلّى عن حلفائها، وأن الغرض في النهاية نزع الأسنان الـنـوويـة الإيـرانـيـة ـ إن كانت مـوجـودة. وفي الموضوع السوري طلب كيري مساعدة الرياض في حمل المعارضة السورية على قبول الحضور في مؤتمر جنيف، لكن الرياض واربت وربطت ذلك بتحولات ما، ووعدت بأن تبذل جهداً ما غير قطعي.

الرياض، كما تقول ذات المصادر، شرحت مـبررات غضبها مـن واشـنـطـن مـن جـهـة أن الأخيرة لم تلحظ أو تقدّر حجم التهديد الإيراني للسعودية نفسها، وان سعود الفيصل قال لكيري بأن بلاده محاطة بالنفوذ الإيراني، الذي وصل الى مصر الإخـوانـيـة، وهـنـا كـان سبب تدخل الرياض في مصر ودعم السيسي (خلافاً لموقف واشنطن) لأنها لا تريد أن تصبح مطوّقة من كل الإتجـاهـات: الـعـراق وسوريا ولبنان وحماس شمالاً، والحوثيين جنوباً، ومصر غرباً، وايران شرقاً.

وتحدثت أنـبـاء غربية عـن أن كـيري وعد السعودية بـأن النفوذ العسكري الأميركي في الخليج لن يورّث لإيران حال أنقصت وجودها او انسحبت من هناك، وأن الرياض ـ وبقدر همّتها ـ تستطيع أن تملأ الفراغ أو الجزء الأكبر منه إن حدث ذلك، وان مسألة أمـن الخليج ستبقى في قائمة اهتمام الإستراتيجية الأميركية.

يقال بـأن سعود الفيصل انتزع من كيري تـنـازلات ما بشأن البحرين، حيث لا ضغوط أميركية من اجل الإصلاحات، فهذه الحديقة الخلفية للسعودية كما نظيرتها اليمنية، من مواقع النفوذ السعودي التي يجب تحصينها، ويكون للرياض قول الفصل فيها. لكن هناك من رجح عكس ذلك تماماً، بأن الرياض تلقت تحذيراً من كيري حول تشددها في الملفين اليمني والبحريني.

ورجـح المراقبون ان زيـارة سعود الفيصل الى ابو ظبي والمنامة ثم الكويت ثم مسقط كانت بغرض اطلاع المسؤولين الخليجيين فيها على نتائج زيـارة كيري، وللتنسيق بشأن الخطوات القادمة التي تحصّن المنطقة الخليجية من أية تداعيات صفقة قد تعقد بين ايران وامريكا بشأن الملف النووي الإيـراني، وموضوعات اخرى في المنطقة.

مـا يـرجـح هـذا الأمــر، هـو أن الفيصل لم يزر قطر، لأن لها اجندة مختلفة، وهي ترفض الانـصـيـاع للزعامة السعودية. امـا مسقط، فعلاقاتها الوثيقة بطهران ليست خافية، وهي عضو غير مشاكس في مجلس التعاون الخليجي، ولكنها عضو غير مطيع للسعودية، وقد دأب على الموافقة على قرارات مجلس التعاون الخليجي، ولكنه لا يلزم نفسه بتطبيقها، سواء تعلق الأمر بإيران أو مصر أو غيرها.

لا يبدو أن زيـارة كـيري هـدّأت المخاوف السعودية كـثـيراً بقدر مـا حمّلتها مسؤولية البحث منفردة عن دور لها في المستقبل، وعدم التعويل فقط على الدعم الأميركي. بمعنى آخر، فـإن السعودية مقتنعة اليوم بأنها يجب أن تكافح بنفسها من أجل تأكيد دورها في الملفات الإقليمية.

الرياض التي سرّبت زعلها على الحليف الأميركي من أجل الضغط عليه لتغيير سياساته، وهو ما فعله بندر بن سلطان، لا تتمتع بخيارات كثيرة تبعدها عن واشنطن، ولا يبدو أن الأوراق التي بيدها قابلة للصرف في خصومة كونها في وضع تابع كلياً لأمريكا في مجالات اقتصادية وعسكرية وسياسية وأمنية لا تستطيع الرياض الفكاك منها.

تستطيع الرياض أن تأخذ حصّة من النفوذ عبر التفاهم مع القوى الإقليمية التي فتحت الرياض النار عليها جميعاً: ايران، العراق، تركيا، وسوريا، وحتى مصر الإخوانية.

وتستطيع الرياض أن تستعيد بعضاً من نفوذها الضائع عبر فتح آفاق العلاقات مع قوى دولية عظمى بدل حصرها مع واشنطن والعواصم الغربية. لكن الرياض فتحت أيضاً النار على روسـيـا بجهالة بـالـغـة، ولم تحسن تعاملها السياسي/ وليس الإقتصادي مع الصين.

الرياض اليوم لا تستطيع أن تستقلّ بقرارها، ولا أن تهدد حليفها الأميركي بالبدائل. فهذه البدائل تبدو معطلة وغير مفعلة وتحتاج الى زمن لإنضاجها.

لا تستطيع الرهـان على حصان آخر تمنّت تكسير قوائمه!

الحامي الأميركي يستطيع تدمير المحمية السعودية إن أراد!

والاعتماد على الـذات يحتاج الى بعد نظر وسياسة طويلة المدى لم تنخرط فيها الرياض البتة.

والإسـتـقـلال بـالـقـرار وبـالـرؤيـة والمنهج بحاجة الى عقل مدبّر والى خطط بعيدة المدى، والى أثمان لا بدّ من دفعها لتحقيق تلك الغاية.

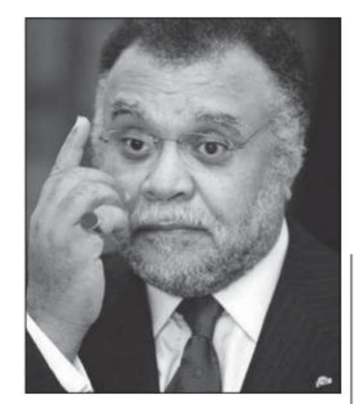
المملكة بوضعها الحـالي لا تستغني عن الغرب (امريكا خصوصاً) مهما أهملت الأخيرة الرياض واحتقرتها.

والأسوأ أن السياسة السعودية الخارجية لم تتغير ولم تراجع اصلاً، ما يعني ابقاء الحلفاء كما هم والأعداء سيبقون أعداءً في المستقبل.

صحيح ما قاله البعض بـأن الأحقاد هي المحرك الأساس للسياسة الخارجية السعودية وليس المصالح؛ فما تفعله الرياض في كثير من مواقفها لا علاقة له بمصالح استراتيجية نافعة، ان لم يكن العكس.

ثورة الأمير المتأخرة

سعدالدين منصوري



قال الراوي: خرج الامير بندر بن سلطان عن صمته المعهود، وهدد الولايات المتحدة بالحد من علاقات بلاده معها، معربا عن الاسى والغضب من انحراف سياستها الخارجية وتخليها عن ثوابتها واصدقائها. ويضيف الراوي، وهو هنا وكالات الانباء العالمية المعروفة، ان الامير الخطير بث همومه، وشكا هواجسه وآلامه، لعدد من الديبلوماسيين الغربيين الذين استدعاهم الى قصره المنيف، وابلغهم بأن السياسة السعودية الجديدة ستشهد انعطافة كبيرة، سواء من حيث الاستثمارات او مبيعات انتاجها الوفير من النفط ومشترياتها الخاصة بالتسلح.

الا ان اخطر ما نقل عن السفير السابق، ورئيس الاستخبارات الحالي، ومجهول المصير مستقبلا، ان بلاده لم تعد تقبل ان تلعب دور التابع لأحد، لا سياسيا ولا عسكريا، ولا امنيا طبعا!

ولكي نفهم هذه الانتفاضة الاميرية التي يقودها غيفارا العائلة السعودية، لا بد من الاطلاع على تاريخه النضالي وخلفيته الفكرية واستراتيجيته السياسية، محليا واقليميا ودوليا! ولكن قبل ذلك نسأل بعض الاسئلة البريئة:

هل ما يقوم به بندر بمساعدة ومعاضدة وزير الخارجية، الذي لا يزال حيا بكامل قدراته العقلية والحمد لله، هو سياسة سعودية منسقة مع مؤسسات الدولة وقياداتها؟ زهل الملك عبد الله يشرف فعلا على هذه السياسة؟

هل هناك في السعودية مراكز ابحاث او مجالس سياسية يشارك فيها خبراء ذوو خبرة في العلاقات الدولية، تقدم خيارات مدروسة لصاحب القرار قبل اتخاذ المواقف الكبرى والاستراتيجية؟ وهل وضع الامير بندر خطة متكاملة للرد على الانحراف الاميركي، وعجز واشنطن عن مسايرة الطموحات الكبيرة لمملكة آل سعود، تشمل كافة الجوانب؟

هذه الاسئلة ليست بريئة تماما، بل واضح ان كل الاجابات عليها سلبية، في ظل ما هو معروف عن شكل الدولة السعودية التي لا تخضع لعمل المؤسسات، والتي يديرها تحالف العائلة مع المؤسسة الدينية السلفية المتشددة المعروفة باسم الوهابية.

من حيث الجوهر، وفي ظل مسيرة هذه الدولة الهرمة، فإن من يتحكم بالقرار الفعلي هو مراكز القوة في العائلة المالكة، التي نجحت حتى الان في ادارة صراعاتها الداخلية العنيفة والدموية دون ان تنفجر العائلة بالكامل، مستفيدة من خوفها من فقدان ملك اتاها بالدعم الخارجي الصريح، وخسارة ثروة لم يحلم بها عربي منذ زمن هارون الرشيد.

ولا شك ان الامير بندر يستفيد من حالة الضعف والترهل في المؤسسة الملكية، والحديث عن توازنات لم تكتمل بين اجنحة تحاول توزيع إرث السلطة في ما بينها، وليس من بينها لا ابناء الملك فهد ولا ابناء فهد وربما أبناء سلطان أيضا. في كل الاحوال لن يكون لبندر مقعد متقدم في السلطة. وقد بات الاميران بندر وسعود الفيصل من اشد الخائفين من ان يكونا كبش فداء لعلاقات متوترة بين المملكة وراعيها الاميركي! وقد خانهما ذكاؤهما هذه المرة ولم يستطيعا ان يقدرا اتجاهات السياسة الاميركية، فوقعا ضحية ما قاله صديقهما جيفري فيلتمان، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى قبل ان يكلف مهمة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، إنه سياسة يحركها الحقد، وإنها أوقح وأسوأ سياسة عرفها.

كان على بندر ان يعرف - وهو الذي عمل عن قرب مع المسؤولين الاميركيين طيلة عقدين من الزمن - أن اميركا تقود العالم وتتحكم بقراراته، وترسم استراتيجيتها انطلاقا من مصالحها الخاصة ونظرتها للتوازنات الدولية ومراكز القوة في العالم، دون تنسيق مع احد لا من حلفائها الكبار ولا أدواتها الصغيرة، بل انها تنتظر من الجميع فهم ما تريد لحظة بلحظة ومواءمة سلوكهم مع ارادتها ومصالحها.

ولا شك ان الأمراء السعوديين يحتفظون بالتسجيلات المؤكدة لمصير زعماء وانظمة واحزاب ومنظمات عملوا تحت العباءة الاميركية فترة من الزمن، قبل ان تلفظهم الآلة الامبريالية العملاقة بعد زوال الحاجة اليهم، من فيتنام الى الفيلبين الى شاه ايران الى حسني مبارك وزين العابدين، الى خروجها من العراق وقرب خروجها من افغانستان بحماية خصومها واعدائها، بل اننا لا نغالي اذا قلنا ان اسرائيل نفسها باتت تحسب حساب لحظة التخلي هذه، على رغم ما بين الكيانين من علاقات تتعدى اطار المصالح الاقتصادية بالمفهوم الضيق!

الامير المصدوم يريدنا ان نصدق انه استفاق الان على ضرورة ان تكون بلاده دولة مستقلة فعلا تعتمد على شعبها وعلاقاتها الايجابية مع محيطها، وحضارتها! بعد أن فرطت عائلته ولعقود طويلة بفرص ثمينة لبناء دولة تحترم نفسها وشعبها. إن العمل على اقامة دولة مستقلة لا يكون بردود الفعل الغاضبة والحرد والغنج والدلال، ولا يكون الاستقلال وعدم التبعية بمعاداة الدول الجارة وبث الكراهية والاحقاد في الداخل والخارج القريب، ولا باستبدال سماحة الدين العظيم بالفتنة المذهبية ومناهج التكفير واستباحة الدم والحرمات.

الاستقلال الحقيقي لأي دولة مهما كان حجمها وقوتها لا يكتمل بغير التلاحم مع الاقليم والمحيط الجغرافي، فكيف اذا كان ذلك الاقليم يشكل وحدة حقيقية قوميا ودينيا وحضاريا، كما هو الحال مع الدول العربية والاسلامية الخليجية وغير الخليجية، وبديهي القول ان هذا التلاحم لا يتم بالسيارات المفخخة ولا بجيوش الانتحاريين الذين يعيثون في الارض فسادا، فيقتلون النساء والرجال والاطفال، ويدمرون الثروات والممتلكات.

هل يريدنا الامير بندر بن سلطان وحليفه الامير سعود الفيصل ان نصدق انهما بدءا ثورة على واقع الذل والتبعية، الذي عاش في ظلاله نظامهما الهرم، ردحا من الزمن؟ هل فعلا يريدان الاستقلال عن اميركا؟ فكيف يستوي ذلك مع استمرار حشدهما لقوى التكفير والتفجير والتضليل والتجهيل والتقسيم والتفتيت، التي تقدم اعظم خدمة وتمهد السبيل بأفضل السبل لكل مستعمر وطامع؟ وهل سنبني دولنا ونحيي ثقافتنا وتراثنا وندخل بثقة الى مستقبلنا عبر ارهاب القاعدة ام داعش ام جبهة النصرة، وما شاكلها؟ أليست هذه خيارات آل سعود لنا؟!

الأميران الآفلان استشعرا بما تبقى لهما من ذكاء اعماه الحقد، انهما باتا ورقة لا حاجة لها في اليد الاميركية.

الأبطال يموتون فتخلدهم ذاكرة شعوبهم، اما الأتباع والاجراء فيخرجون الى الفراغ والنسيان.





زيارة كيري للرياض

تنظيم الخلاف بين واشنطن والرياض

خالد شبكشي

بلغ الخلاف الأميركي السعودي ذروته، وبعثت الرياض رسائلها عبر تصريحات ومواقفة مشاغبة من أجل لفت انتباه حليفها الاستراتيجي..جرت محاولة سابقة في باريس بحضور وزير الخارجية سعود الفيصل ونظيره الاميركي جون كيري وكان اللقاء صريحاً الى حد كبير وكشف عن التباين بين الطرفين في مقاربة ملفات المنطقة، وغادر الطرفان المكان مع مزيد من الخلاف حول التسوية في سوريا وايران..

في المحصلة، حاولت الرياضِ أن ترفع صوتَ صراخِها لإحراج الراعي الأميركي وأن تبدي قدراً مبالغاً من التفجُع لما أصابها من كسورٍ خطيرةٍ نتيجة الإستدارةِ المباغتة لعربةِ السياسة الأميركية لتطال ملفَ الأزمةِ السورية، والعلاقةَ مع ايران، وحتى في موضوعِ الاتفاقِ مع روسيا..مواقفُ بالجملةِ أربكت صنّاعَ السياسةِ الخارجيةِ السعودية، لتؤولَ في نهايةِ المطافِ الى أزمةٍ في العلاقةِ بينَ واشنطن والرياض، وتصل الى حدِ تعريضِ معاهدة الحمايةِ والتي وقعت في أربعينيات القرن الماضي للنقض..

كشفت الأزمـةُ بين واشنطن والرياض عن ايرانوفوبيا لدى أهل الحكم في المملكة السعودية، وأن العقدةَ الايرانية في العقل الدبلوماسي السعودي أفضت الى إصابته بالشلل الكامل وراح يتصرف على أساس ردود فعل يومية وانفعالية وليس وفقَ رؤيةٍ استراتيجيةٍ بعيدة المدى..وسواءٌ هددت الرياضُ واشنطنَ بالطلاقِ أم مجردَ رسالة عتبٍ شديدة اللهجة، فإن مستقبلَ العلاقة لن يكون في صالح السعودية وعليها أن تحسمَ خياراتها عمّا قريب، ما يجعل مصيرَها على المحكِ في الأجل القريب..

بدا واضحاً، أنَ الخلاف بين واشنطن والرياض لم يعد تكتيكياً، وليس بالذي يمكن إصلاحه بسهولة، أو حتى إيداعه في عهدة الزمن كيما يحله بهدوء.. وكان لابد من مبادرة ما، فجاءت زيارة كيري الى الرياض في ٤ نوفمبر.

قيل عنها زيارةُ ترضيةٍ أو تصويبِ مواقفِ أو إن شئتم إعـادةِ تموضع، ولكن لا يغير من حقيقة الخلاف النافر بين واشنطن والرياض. أعاد الوزيرُ الأميركي التأكيدَ على الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن والرياض، وفي ذلك طمأنةٌ للحليف المذعورِ والغاضب..

حفلةُ الطمأنة التي أقامها الوزير جيمي كيري على شرف مُضيفه السعودي لا تحمل جديداً في المواقف الأميركيةَ عموماً وفي الموقف المتغيّر من الأزمـة السورية. فخلفَ اللغةِ الملتهبة ضد ايران وسوريا وحزب الله، ليس هناك ما يشيرُ الى أن الجانبَ الأميركيَ قرر العودةَ الى لغة الحرب، بل على العكس من ذلك فقد بدت لغةُ الوزير الاميركي واضحةً في أن لا رغبةَ ولا سلطةَ قانونيةَ لدى الولايات المتحدة في خوض الحرب في سوريا..وهو ما تبين لاحقاً.

فهم المضيفُ السعوديُ الموقفَ الأميركي جيداً، فكان التركيزُ منصباً على مناورةِ الأسقفِ في مؤتمرِ جنيف إثنين. فالتوافقُ الأميركيُ السعوديُ على رفع سقف الشروط سمحَ بإطلاقِ مواقفَ تصعيديةٍ ضدَ النظام السوري وكذلك ايران وحزب الله..وذلك مفهومٌ من نواحي عدّة، منها أن المكاسبَ الميدانيةَ التي حقّقها النظامُ السوري حرمت الطرفين الأميركي والسعودي من قدرة تفاوضية وازنـة، ما يتطلب تعويضاً في السياسةِ والاعلام هذا أولاً، وثانياً أن شرطَ الترضية الأميركية للحليف السعودي يتطلب التعويض عن الخيار العسكري بلهجة متشدّدة في السياسة، وثالثاً، أن ثمة رسائلَ مطلوب إيصالُها من واشنطن والرياض وحلفائهما في المعارضة السورية الى خصومهم في مؤتمر جنيف إثنين، خصوصاً مع بدء التحضيرات لانعقاده حيث التصعيدُ في الميدان والسياسة سوف يكون سمةَ الأيام المقبلة..

ما يلفتُ في زيارة الوزير كيري للرياض أنها لا تندرجُ في سياقِ تنسيقِ مواقف بقدر ما هي إعادةُ

ترميم للعلاقة الاستراتيجية بين واشنطن والرياض. فقد غاب الطرفان التركي والقطري عن جولة كيري، في ظل أحاديثَ عن رسائل منهما تحت الطاولة الى دمشق وطهران وبيروت بهدف الوصول الى تسويةٍ مرضيةٍ بعيداً عن الطرف السعودي الذي يجنح الى احتكارِ الملف السوري والتفرّدِ بقرارِ المعارضة السورية بكل أشكالها..

لا ريب أن تصريحاتِ كيري في الرياض إزاء إيران وحلفائها سوف تعتبر خارج السياق، لأنها لن تترك تأثيراتٍ سلبيةٍ لا على ايران ولا حتى على الشريك الروسي الذي سوف ينظر الى اللهجة التصعيدية للوزير الأميركي مجرد ترضية للرياض، وليس على حساب التسويات الكبرى ولا على حساب جنيف اثنين الذي يفترض أن تكون المشاركةُ فيه غيرَ مشروطة..في نهاية المطاف ستفرضُ السياسةُ منطقَها بعيداً عن العاطفة..

زيارةُ كيري الى الرياض والتي ختمها بمؤتمر صحافي مشترك مع نظيره سعود الفيصل أثارت أسئلةً قليلة ولكنها جوهرية ومنها ما يتعلق بالمعادلة الذهبية في التحالف الاستراتيجي بين واشنطنَ والرياض والقائمة على تبادل حمايةِ العرش بالنفط، وكذلك على صعيد الملفات الساخنة في المنطقة. فما أطلقه الدبلوماسيون الأميركيون ومسؤولونَ كبار في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع من تصريحات حول بداية تباينٍ مفتوحٍ في المصالح بين الدولتين خلال الأسابيعِ الماضيّة التي أعقبتْ التسويةَ الأميركيةَ الروسيةَ، عادت لتوضعَ على المحك مجدّداً، في ظل ما يشبه رغبة متبادلة بتبريد الخلافِ وتأطيره، قبل أن يأخذَ أبعاداً غيرِ منظورةٍ في المستقبَل تصعب السيطرةُ عليها..

مواقفُ الوزيرِ الأميركي في لقائه بنظيره السعودي في باريس قبل الرياض هي لا ريب ليست نفسَها مَواقفُه في الرياضِ في ٤ نوفمبر الجاري، خصوصاً فيما يتعلّق بتسوية الأزمة السوريّة، حيث أكّد على الذهاب الى مؤتمر جنيف إثنينَ بدون شروط، وخصوصاً تنحي بشار الأسد كشرط لمشاركة المعارضة، وهو ما كان نفاه كيري نفسَه في توضيحه لما تمّ التوافقُ عليه في جنيف واحد..

في الرياض بدت لهجةُ كيري مختلفةً في أكثر من موضوع: مصرُ ودورُ العسكر في إرساء الديمقراطية فيها، وشرطُ تخلي الأسد عن السلطة ونقلها للمعارضة بحسب التفسيرِ السعودي لجنيف واحد..

على أية حال، فإن الترجمةَ الأولية لتصريحات الوزيرين الأميركي والسعودي أن لا جنيفَ إثنينَ قريب، ولا تقاربَ وشيك أميركي إيراني، فضلاً عن سعودي إيراني..بل أمكنَ القولُ أن التسويات باتت مؤجّلةً، ليس لأن خياراتٍ أخرى باتت ناضجةً أو ناجزةً، ولكن لأن الطرفَ الأميركيَ لا يملك أوراقاً تفاوضية قويةً في التسوية، ولذلك هو يلعبُ بالورقة السعودية لتأجيل جنيف إثنين..

كانَ كيري قد ذكَّر صاحبَه السعودي بأن التأجيلَ ليس خياراً مناسباً لأن الزمنَ بات في صالحِ معسكر الخصم. تصريحاتُ كيري التي طالت إيرانَ وحزبَ الله الى جانب النظام السوري قد تحقّق هدفَ الترضية للحليف الغاضب، ولكن تسييلَ تلك التصريحاتِ قد يعني جولةً دماء ودمارٍ على حساب السوريين وغير السوريين..وسوف تعودُ الأمورُ الى المربع الأول مجدداً، وبات الرافضون للحل السياسي كمن ينطحُ رأسَه بجبل صخري ويصرُّ على تحطيمه ولو نزفَ دمَه وتهشّمت عظامُه..

الملفات الخلافية بين السعودية والولايات المتحدة باتت معروفة وتتلخص في: تخلي واشنطن عن الخيار العسكري في سوريا، المفاوضات مع ايران بشأن ملفها النووي والانفتاح السياسي عليها، والثالث بقي خلافياً وغاضماً الى حد ما وهو الاطاحة بحكم الاخوان المسلمين في مصر، رغم أن زيارة جيم كيري الى القاهرة في ٣ نوفمبر وإشادته بدور العسكر في الانتقال الديمقراطي يثير شكوكاً بخصوص مواقف واشنطن عموماً من حكم العسكر. ولكن أن تأتي زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري الرياض من البوابة المصرية يعني ذلك أن زيارة الترضية المزدوجة تتضمن أيضاً إعادة احتواء وتموضع اميركي في المنطقة.

تعهد السعودية بالمشاركة في جنيف ٢ مقابل تأجيل موعد انعقاده، جاء على خلفية طلب فرصة

> **مواقفُ أميركية بالجملة أربكت صنّاعَ السياسة الخارجيةِ السعودية، لتؤولَ في نهاية المطافِ الى أزمة في العلاقة بين واشنطن والرياض**

إضافية من قبل السعودية لمحاولة تعديل موازين القوى في الميدان السوري، وخاصة من الجبهة الجنوبية في درعا. في المحصلة، مؤتمر جنيف ٢ لن يُعقد في ٢٣ تشرين الثاني الجاري. اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب قبل يوم من وصول كيري الى الرياض، جرى الحديث عن ضرورة تأجيل المؤتمر إلى بداية العام المقبل.

وفي الخامس من نوفمبر أعلن الموفد الخاص للامم المتحدة والجامعة العربية الى سوريا، الاخضر الابراهيمي، ان المحادثات التي جرت في ٤ نوفمبر في جنيف مع ممثلين عن روسيا والولايات المتحدة لم تتح للأسف تحديد موعد لمؤتمر «جنيف ٢». واعرب الابراهيمي في مؤتمر صحافي عقده بعد الاجتماعات الممهدة للمؤتمر «عن الامل» بالتوصل الى عقد «جنيف ٢ قبل نهاية العام الجاري» معتبراً ان «عملا مكثفا قد أنجز». وأعلن أن اجتماعاً ثلاثياً ثانياً بينه وبين الاميركيين والروس سيعقد في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر الحالي. ما يبعث على الاستغراب، أن الابراهيمي كشف عن موقف المعارضة السورية وقال عنها بأنها غير جاهزة حتى الآن للمشاركة في جنيف ٢. ولكن لحظنا تحلحاً في أماكن أخرى وسريعة.

فقد أعلن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف أن مؤتمر «جنيف ـ ٢» قد يعقد في نهاية العام الحالي في حال كانت هناك تفاهمات بشأن هذا الجدول. وقال غاتيلوف في أعقاب المشاورات الثلاثية أنه «يجب مناقشة المسائل المتعلقة بمشاركة المعارضة السورية في جنيف ـ ٢»، مشيراً «الى أنه ليس هناك وضوح بهذا الشأن حتى الآن». وأضاف غاتيلوف «أشرنا الى ان التصريحات الأخيرة من قبل بعض قادة المعارضة مخيبة للأمل. كما شعرنا بأن ليست لدى الأميركيين أذرع كافية للتأثير من شأنها أن توحد المعارضة». وتابع انه «من الضروري أن نلفت هنا الى أنه يجب ليس فقط أن يكون هناك تمثيل للمعارضة، بل مشاركة أكبر دائرة ممكنة من قوى المعارضة، والأميركيون لم يفلحوا في ذلك حتى الآن».

أفادت قناة «روسيا اليوم»، بأنّ الاطراف الراعية للمؤتمر لا تتوقع انعقاده هذا الشهر، «ولكنها تأمل عقده قبل انتهاء العام ٢٠١٣». وأضافت، نقلاً عن مصادر دبلوماسية في جنيف، تحدثها عن توافق روسي ـ أميركي على تأجيل المؤتمر وسط انطباع عام بأن نتائج المعارك في سوريا تفرض أجندة المؤتمر وتحديد موعده. بدورها، نقلت وكالة «ايتار تاس» الروسية للأنباء عن مصدر قريب من المحادثات قوله إنّ المؤتمر لن يعقد هذا الشهر.

وفي السياق نفسه، توافرت معلومات من مصادرة مقربة من الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر «جنيف ٢» أن دبلوماسيي روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة توافقوا على نص الدعوات لجميع المشاركين في المؤتمر. وذكرت قناة «روسيا اليوم»، أيضاً، إنّ «نص الدعوات تم التوافق عليه». ويدور الحديث عن الرسائل التي سترسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، والحكومة السورية وقوى المعارضة والأطراف الخارجية.

ما نجحت السعودية في تحقيقه من زيارة كيري هو تأجيل موعد جنيف ٢، ولكن ما هو أهم أنها قبلت مرغمة بمبدأ أصل انعقاد المؤتمر. كسبت الارجاء بذريعة رفض المعارضة السورية التابعة لها المشاركة في جنيف ٢، ولكن حصلت واشنطن على وعد بإقناع المعارضة السياسية السورية الممثلة في الائتلاف الوطني بالموافقة على المؤتمر، وهو ما تم فعلاً في ١١ نوفمبر الجاري حيث وافق الائتلاف الوطني على المشاركة في المؤتمر بشرط وجود حكومة انتقالية لا يكون النظام السوري جزءاً منها..

تحرّك كيري على العواصم الحليفة للسعودية مثل الأردن والامارات التي زارها تباعاً من أجل إقناعها بضرورة دفع حلفائها للمشاركة في مؤتمر جنيف ٢، فجاءت مواقف المعارضة السورية سريعة في الموافقة على المشاركة، فيما تحاول الرياض العمل في الساعات الأخيرة على إخراج الهزيمة السعودية في الملف السوري.

العلاقات السعودية الأميركية بعد زيارة كيري

خلفيات الخلاف.. ومستقبل التحالف

يحي مفتي

كلام كثير قيل عن الخلاف الأميركي السعودي على خلفية التحوّل المباغت والصادم في المقاربة الأميركية لملف الأزمة السورية وسبل معالجتها.. بعض الكلام يندرج في سياق محاولة فهم المعطيات الجديدة الناجمة عن قرار واشنطن اعتناق الحل السياسي كخيار وحيد ونهائي للأزمة السورية، وبعض الكلام يحشد كل ما ينطوي على خيبة أمل من انقلاب الولايات المتحدة على مواقفها، وبعض آخر من الكلام مبني على ما يتوقعه حلفاء واشنطن منها باعتبارها عضيداً استراتيجياً للجبهة الداعمة لمشروع اسقاط النظام في سوريا..

على أية حال، فإن الأداء السياسي السعودي بكل ارباكاته بعد دخول واشنطن في التسوية الكيماوية مع روسيا وما أعقب ذلك من مواقف وتطورات، كشف عن أبعاد غير منظورة في العلاقات السعودية الأميركية، والتحوّلات الجديدة في المقاربة الأميركية للشرق الأوسط عموماً، وللأزمة السورية على وجه الخصوص..

بطبيعة الحال، كان زعل الرياض على واشنطن مفهوماً، وهناك من تعمّد رفع صوت الاحتجاج عالياً كي تصل الرسالة الى واشنطن مضخّمة، في مسعى لتخلي واشنطن عن تحوّلها الجديد، أو على الأقل ألا تأتي التسويات على حساب حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة.

خصوم السعودية في المنطقة كثر، ومنذ بدء الربيع العربي عملت الرياض على ترتيب قائمة خصومها قرباً وبعداً، وضعفاً وشدّة. وأمكن القول، أن حلفاء ال سعود في المنطقة باتوا قلّة، إن وجدت، فيما تبقى قائمة الخصوم مفتوحة على الدوام.. صحيح أن للسعودية خصمين لدودين في الوقت الحاضر هما ايران وسوريا، وهو ما عبّر عنه رئيس المخابرات العامة بندر بن سلطان، الذي نقل عنه في ٢٢ أكتوبر الماضي أنه أبلغ مبعوثين أوروبيين (أن المملكة ستحد من تعاملاتها مع الولايات المتحدة احتجاجا على موقف واشنطن إزاء سوريا وإيران). وأرجع بندر ذلك الى اخفاق واشنطن (في التحرّك بشكل فعال في الأزمة السورية)، مضيفاً الى ذلك (وانها تتقارب مع ايران ولم تدعم تأييد السعودية للبحرين حين شنت المنامة حملة على حركة مناهضة للحكومة عام ٢٠١١). تضاف القضية الفلسطينية غالباً ضمن المماحكة السياسية حتى لا يقال أن الرياض تغفل (قضايا الأمة)، مع ذلك لم نسمع في المؤتمر الصحافي الذي جمع وزير الخارجية سعود الفيصل بنظيره الأميركي جون كيري في الرياض في ٤ نوفمبر الجاري إشارة واحدة للقضية الفلسطينية..

الكلام عن تأييد أو رفض الملك عبد الله لمثل هذه المواقف لا قيمة عملية له، لأن من غير الممكن اطلاق مواقف بهذا الحجم دون علم الملك، بل هو نفسه عبّر في لحظة ما عن عدم التعويل على واشنطن في شيء بعد الآن.

بندر لفت في حديثه للمسؤولين الأوروبيين أن (العلاقات مع الولايات المتحدة ظلت تتدهور



الفيصل: أجّلوا جنيف ٢.
كيري: جنيف يسقط الأسد!

منذ فترة..)، وهذا يعني أن الخلافات ليست طارئة، بما يعني أن المقاربة الأميركية للأزمة السورية اختلفت عن نظيرتها السعودية قبل التسوية الكيماوية. يرد هنا ما كان يتداوله قادة المعارضة السورية من أن واشنطن تسعى الى تقوية الجيش الحر والمعارضة السورية المعتدلة وإضعاف المتطرفين من الجماعات الدينية المحسوبة على القاعدة أو التوجّهات السلفية المتشدّدة المقرّبة من السعودية..

تعاملت وسائل الاعلام مع الخلاف الاميركي السعودي من زوايا مختلفة، البعض تعامل معها بواقعية، والآخرية بخلفية رغائبية، وثالث من منظور استراتيجي، ورابع من منظور صحفي محض. وسوف نحاول استعراض أهم ما ورد ما الصحف العربية والاجنبية من أجل تقديم قراءة شاملة.

تباين ينفجر خلافاً

كتب محمد بلوط في (السفير) في ٢٣ اكتوبر الماضي عما وصفه شتاء أميركي ـ سعودي. وقال بأن الشريكين التاريخيين يواجهان خيارات صعبة للحفاظ على شراكتهما، في ظل الافتراق الكبير على طريقة التعاطي مع ملفات إستراتيجية في سوريا وإيران، والاستياء السعودي من التقارب الأميركي ـ الإيراني والانفراجات في الملف النووي الإيراني.

بنى بلوط تحليله على الخلافات الجديدة التي لم تشهد مثيلاً لها منذ السبعينيات، في ظل تمسّك الأميركيين بالإتفاق مع الروس على المضي

قدماً نحو حل سياسي في سوريا يمر عبر جنيف، محاولين إقناع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بأنه لا عودة عن (جنيف). وكان اللقاء الذي جمع كيري وسعود الفيصل في باريس في ٢٢ أكتوبر الماضي ودام ساعة ونصف كان اجتماعاً صعباً، لأنه لم يسفر عن نتيجة، وربما هو ما استدعى زيارة كيري الى الرياض في ٤ نوفمبر لتصويب المواقف..

ما ذكره بلوط في تقريره الخبري جاء متطابقاً مع تصريحات الوزيرين في المؤتمر الصحافي في الرياض. ونقل بلوط عن مصدر أميركي أن الفيصل طلب من كيري العمل على تأخير اجتماع (جنيف ٢)، إذا لم يكن الاجتماع سيؤدي إلى تبني (خريطة الطريق) التي رسمها (جنيف ١)؛ وهي (خريطة طريق) يقرأها السعوديون والغربيون بصفتها تنص على عملية نقل كامل للسلطة من النظام السوري الحالي إلى ممثلي المعارضة، وإقصاء بشار الأسد.


سيمون هندرسون: سبعة أسلحة بيد الرياض!

المصدر الأميركي، بحسب بلوط، قال حينذاك بأن كيري شرح تمسك بلاده بـ(خريطة الطريق) التي تمّ الاتفاق عليها مع الروس، والتي تنص على تأجيل القضايا الخلافية الجوهرية، ومنها مستقبل الأسد إلى ما بعد تشكيل الحكومة الانتقالية، وان تأجيل المؤتمر، كما تطالب المعارضة لإتاحة المزيد من الوقت أمامها لتعديل ميزان القوى مع النظام السوري، لن يكون مجدياً، بعد أن فشلت في ذلك خلال اشهر الصيف. كيري شرح لسعود الفيصل أن تأجيل المؤتمر سيكون من مصلحة النظام، وأنه كلما تأخر انعقاد المؤتمر سيكون أصعب انتزاع تنازلات من الأسد، الذي بات الزمن والتطورات العسكرية تعمل لمصلحته.

كيري قال أيضاً له: (إذا لم تذهبوا الى جنيف فلن نصل إلى هدفنا المشترك، وهو ترحيل الأسد من السلطة في سوريا). من وجهة نظر بلوط ان الأميركيين والسعوديين يتبادلون الضغوط في الملفين الإيراني والسوري للحصول على تنازلات. ويساوم السعوديون بالورقة السورية ووصايتهم على (الائتلاف الوطني السوري) المعارض وقرار المشاركة في جنيف، مقابل تنازلات أميركية تتعلق بإيران والتقارب الأميركي معها، وامن الخليج. ويتمسك الأميركيون بالورقة الإيرانية والتفاوض مع طهران وايقاع المفاوضات معها، للحصول على تنازلات سعودية في الملف السوري وجنيف.

وقال المصدر الديبلوماسي الغربي ان السعوديين طلبوا في لقاءات لندن في ٢٢ أكتوبر، بعد لقاء باريس الصعب، من الوزير الأميركي الحصول على ضمانات خطية من الرئيس باراك اوباما، ورسالة رسمية تلتزم فيها الولايات المتحدة بحماية السعودية والخليج من أي اعتداء عليها، وازاء احتمال تحول ايران إلى دولة نووية. ولكن الأميركيين رفضوا الفكرة واعتبروا أن الضمانات متوفرة من خلال التعاون العسكري والأمني، ولا حاجة لأي ضمانات خطية تفضي إلى ضرب التقارب الإيراني ـ الأميركي الحالي. نشير الى أن السعودية وقّعت في نهاية عهد الرئيس جورج بوش الإبن، أربع إتفاقيات أمنية مع واشنطن تضع كامل سيادة المملكة براً وبحراً وجوّاً تحت الهيمنة الأميركية المباشرة، وقد وقّع على الاتفاقيات الأربع وزير الداخلية السابق الأمير نايف وإبنه وزير الداخلية الحالي محمد بن نايف.

كيري في الرياض تحدّث بلغة مرضية، وخالف ما قاله في لندن عن أن (جنيف ١) ليس فيها أن المعارضة تقول أن على الأسد أن يرحل قبل بدء المفاوضات. بينما في الرياض كرر كيري عبارة أن لا مكان للأسد في سوريا المستقبل، وأن فقد شرعيته ولا بد من نقل السلطة كاملة.. وبدا واضحاً أن ثمة تغييراً مرضياً في المواقف الأميركية، رغم أن الغموض يبقى سيد التصريحات لدى الجانب الاميركي الذي يحاول السير في خيار الحل السياسي دون إغضاب حليفه المدلل..

علّق كيري على كلام بندر للمبعوثين الاوروبيين حول الحد من التعامل السعودي مع واشنطن احتجاجا على موقفها إزاء سوريا وإيران، فلخّص الموقف بما نصّه: إن السعوديين محبطون من عدم ضرب سوريا. وأعلن أن السعودية والولايات المتحدة تتشاطران القلق العميق ذاته بشأن البرنامج النووي الإيراني، مضيفا: (لقد جددت تعهد أوباما بعدم السماح لإيران بحيازة أسلحة نووية). وتابع: (الأعمال هي التي تتحدث لا الكلمات، ولا اتفاق أفضل من اتفاق سيئ).وهو كلام كرّره كيري في الرياض، وقال بأن بعض الدول كانت تريد من الولايات المتحدة شيئاً ولكننا فعلنا شيئاً آخر..ولا ذكاء مطلوب في هذا الكلام، فهو يعني ما يقول بالدقة، أن السعودية أرادت الحرب فاختارت واشنطن السلام..

تحرّكت الرياض سريعاً لاحتواء تداعيات التسوية الاميركية الروسية، وعبّرت في اجتماع لندن في ٢٢ أكتوبر الماضي وعلى لسان رئيس الائتلاف المعيّن من الرياض، أحمد الجربا، أن (لا تفاوض ولاصلح ولا للعجز الدولي)، وردّد كلام سعود الفيصل في باريس بالمطالبة (بدعم عسكري ونوعي لخلق توازن على الأرض).

في الوقت نفسه، سرّب بندر بن سلطان أخباراً تصعيدية لصحيفة (وول ستريت جورنال) بأنه (يخطط لتقليص التعاون الأمني مع الولايات المتحدة في تسليح وتدريب المعارضة السورية). في الوقت الذي تقوم الاستخبارات السعودية بخلق جيش مرتبط بها مباشرة في سوريا وأطلقت عليه (جيش الاسلام) فيما تسعى الى استدراج الوية وعناصر من داعش والنصرة اليه، وفي الوقت نفسه إضعاف الجيش الحر المدعوم أميركياً. وتحدث بندر لضيوفه الأوروبيين بأن رفض عضوية مجلس الأمن كان (رسالة الى الولايات المتحدة ولس إلى الأمم المتحدة).

قبل زيارة كيري الى الرياض، كانت السعودية قد استعجلت اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة في ٣ نوفمبر الجاري حيث أطلق العنان لرئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد الجربا، بأن يسبق وصول كيري للرياض بمواقف سعودية ثابتة من بينها رفض الذهاب الى جنيف الا بشرط تنحي الأسد، واعتبار إيران دولة محتلة، وسلسلة الاءات التي كان قد أطلقها في لندن..ولم يكن صدفة أن يعيد سعود الفيصل المواقف ذاتها في المؤتمر الصحافي مع كيري في الرياض..

هواجس الخلاف بين واشنطن والرياض

مقال للكاتب سيمون هندرسون، مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، ومؤلف كتاب (الخلافة في السعودية)، ويعتبر أحد الداعمين للنظام الملكي في السعودية، ولطالما قدّم استشارات لكيفية نقل السلطة بصورة سلسلة داخل البيت السعودي. هندرسون كتب مقالاً في مطلع شهر نوفمبر الحالي حول تصادم الولايات المتحدة مع العائلة المالكة، وقدّم سبع طرق لدى آل سعود يمكن أن تجعل حياة واشنطن نكداً..

بدأ مقالته بسؤال عن جوهر الخلاف السعودي الأميركي وما طرأ عليها. واعتبر أن شكاوى المسؤولين السعوديين تشي بتعرّض التحالف الاستراتيجي الى خطر التفكك. ينصح هندرسون إدارة أوباما بعدم تجاهل شكاوى السعوديين

والمشاكل التي يمكن أن يسببها السعوديون للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

يذكر هندرسون بأن لدى السعودية شكاوى كثيرة بشأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فهي تُحمّل واشنطن تداعيات التصالح مع ايران، وعدم دعمها بقوة أكبر لجهود إطاحة الرئيس السوري بشار الأسد. كما أن العائلة المالكة السعودية غاضبة لأن الولايات المتحدة لم تقف وراء الدعم السعودي للبحرين عندما سحقت هذه انتفاضة مناهضة للحكومة في عام ٢٠١١، ولأن واشنطن انتقدت الحكومة المصرية الجديدة بسبب قمعها لمتظاهري (الإخوان المسلمين).

فهم هندرسون من صراخ أمراء آل سعود في الاعلام وانتقاداتهم لمواقف واشنطن يهدف الى إقناع واشنطن (بتغيير ما يرونه كمسارها الخاطئ). واستند في ذلك الى ما أسرّه بندر لبعض ضيوفه بخصوص رفض مقعد غير دائم في مجلس الأمن بأن ذلك (رسالة للولايات المتحدة، وليس الأمم المتحدة).

كشف هندرسون عن الضيف الذي تحدّث له بندر عن انزعاجه، وبحسب مسؤول في واشنطن فإن بندر تحدّث عدة ساعات مع السفير الفرنسي في الرياض برتران بيسانسينوت، (الذي شارك ملاحظاته لاحقاً مع زملائه الأوروبيين). فعل الشيء ذاته رئيس الاستخبارات السابق تركي الفيصل الذي تحدّث بلغة تصعيدية أمام (المؤتمر السنوي لصناع القرار العربي - الأمريكي) في واشنطن.

يقول هندرسون بأن هذه ليست الأزمة التي شهدها التحالف السعودي الأميركي. وذكر ما جرى في أوائل عام ١٩٣٩، حيث ذهب وفد سعودي إلى ألمانيا النازية للتفاوض على اتفاق لشراء الأسلحة. وقد قابل بعض أفراد المجموعة السعودية، أدولف هتلر في مخبئه أعلى الجبال في بركتسجادين. لم يملك ال سعود المال حينذاك لسداد قيمة الأسلحة الألمانية، فلم تتم وعاد الوفد خالي الوفاض، وربما أراد منها مجرد الضغط على حليفهم الأميركي.

لم يتوقف هندرسون عند هجمات الحادي عشر من سبتمبر طويلاً، فقد تم إصلاح الصعوبات بهدوء. وشرح ذلك بالقول (والكلمة الفعالة هنا هي «بهدوء» – فالجمهور لم يكن يعلم عادة بالأزمة). ولكن هذه المرة، أراد المملكة أن تعلن عن استيائها بصوت مرتفع على الملأ.

هندرسون وضع سبع سيناريوهات لما يمكن ان تكون عليه العلاقات الأميركية السعودية في حال خروجها عن مسارها المقرر، وهي سيناريوهات يضعها برسم صنّاع السياسات في وزراتي الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة:

الأول، استخدام سلاح النفط، حيث تستطيع المملكة تخفيض إنتاجها الذي رفعته إلى ما يزيد عن ١٠ ملايين برميل في اليوم بناء على طلب واشنطن، من أجل التعويض عن التراجع في الصادرات الإيرانية جراء العقوبات. وتستفيد الرياض من الإيرادات الناتجة عن زيادة الإنتاج، لكن ارتفاعات الأسعار الناجمة عن تحجيم العرض يمكن أن تعوض المملكة بما فيه الكفاية. وفي غضون ذلك، فإن انخفاض الإمدادات سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في محطات الوقود في الولايات المتحدة – الأمر الذي يعرض الانتعاش الاقتصادي للخطر ويؤثر بشكل فوري تقريباً على الرأي العام الداخلي.



كولوم لينش: اتفاق قديم: حماية امريكية مقابل النفط

الثاني، التواصل مع باكستان للحصول على سلاح نووي، وأن الرياض مهتمة بهذا السلاح منذ بعض الوقت

الثالث، تقديم المساعدة في طرد الولايات المتحدة من البحرين. وبعد دخول قوات درع الجزيرة، فإن السعودية تملك النفوذ لتشجيع البحرين على اجبار الاسطول الخامس الأميركي على مغادرة مقره في المنامة..وهناك في العائلة الحاكمة في البحرين من يميل الى هذا الخيار بسبب انتقادات واشنطن للنظام الخليفي.

الرابع، توريد أسلحة جديدة وخطرة للثوار السوريين وكسر الحظر المفروض أميركياً على تزويد الجماعات السلفية المتشدّدة بأسلحة متطوّرة.. ولكن قد تستطيع السعودية إنهاء الحظر واخفاء مصدر الصواريخ وتجنب اللوم المباشر على أي من الاضطرابات التي تسببها.

الخامس، دعم انتفاضة جديدة في الأراضي الفلسطينية على قاعدة الاحباط الذي أصاب السعوديين جراء غياب تقدم في عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وقد ورد هذا السبب في التصريح السعودي الرسمي لاعتذارها عن عدم قبول مقعد في مجلس الأمن الدولي.

وهنا ذهب هندرسون بعيداً الى حد توقّع ان ال سعود قد يدعمون ما وصفها بقوى العنف في الضفة الغربية التي تستطيع شن هجمات ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين – مما يضر بشكل قاتل بجهود الوساطة الحالية التي يترأسها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري.

السادس، دعم نظام يقوده الجيش في مصر، وتجاهل تهديدات واشنطن بقطع المساعدات بسبب القمع الوحشي للحكومة ضد المتظاهرين.

السابع، الضغط من أجل الحصول على (مقعد للدول الإسلامية) في مجلس الأمن الدولي.

في حقيقة الأمر، تتّسم هذه السيناريوهات بقدر كبير من المبالغة والسذاجة أحياناً، وقد ثبت من خلال الوقائع اللاحقة بأن بعضها لا يشكّل عائقاً في التحالف الأميركي السعودي، كما هو الحال بالنسبة لدعم الجيش في مصر، فقد كان تصريح جيم كيري في الرياض في ٤ نوفمبر الجاري واضحاً من أن بامكان الجيش إرساء الديمقراطية في مصر، وفي ذلك طي لصفحة الخلاف العابر بين واشنطن والقاهرة، وكذلك الحال بالنسبة لدعم السعودية لانتفاضة ثالثة في فلسطين، بناء على اقحام الأخيرة في مواقفها الغاضبة من واشنطن، فضلاً عن دعم شن هجمات على القوات الاسلامية، وهو آخر ما يمكن تخيّله من آل سعود الذين باتوا أقرب الى الحليف الاستراتيجي للدولة العبرية على الأقل بسبب وجود خصوم مشتركين مثل ايران وسوريا وحزب الله وحماس..

أما استخدام سلاح النفط، فهو ليس وارداً، ببساطة لأن السعودية لا تملك قدرة تحويل النفط الى سلاح، خصوصاً في هذا الوقت بالتحديد التي يعيش فيه آل سعود أسوأ أوقاتهم، وثانياً، لأن هذا النفط قد يتحول في حال استخدامه سلاحاً الى ذي حدّين، وقد تكون السعودية الخاسر الأكبر فيه..أما قصة طرد الاسطول الأميركي الخامس من البحرين، فأظن أنه أقرب الى المزحة منه الى الحقيقة، ولو تحققت لربما وفّرت فرصة مناسبة لصراع قوى إقليمية لن تؤول لصالح ال سعود وال خليفة..

أياً يكن الحال، يقترح هندرسون عدم تجاهل احباط الرياض، ويزيد على ذلك بالقول بأن واشنطن تعتقد بأنها تستطيع اكتشاف الخدعة السعودية، إلا أنه يبدو أن كبار المسؤولين في المملكة يرون أن الولايات المتحدة تخادع هي الأخرى بشأن التزامها بمجموعة من القرارات المناهضة للمصالح السعودية. ولكن الفارق أن توتر العلاقة بينما يعتبر أولوية سعودية ولكنه يحتل مرتبة متأخرة بالقرب من قاع قائمة اهتمامات إدارة أوباما.

بندر والنأي عن اشنطن

نقلت إلين نيكمير في صحيفة (وول ستريت جورنال) في ٢١ أكتوبر الماضي عن دبلوماسيين أوروبيين قولهم بأنه رئيس الاستخبارات العامة بندر بن سلطان بأنه يخطط لجهة تقليص التعاون

مع الولايات المتحدة وأنه سيقوم بتسليح وتدريب المتمرّدين السوريين في سياق الاحتجاج على سياسة واشنطن في المنطقة.

وتزيد خطوة بندر بن سلطان من التوترات في الخلاف المتنامي بين الولايات المتحدة وواحدة من أقرب الحلفاء العرب حول السياسات في سوريا وايران ومصر. وتأتي عقب القرار السعودي المفاجيء لرفض مقعد غير الدائم في مجلس الأمن.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين أن بندر بن سلطان الذي يقوم جهود السعودي لتمويل وتجريب وتسليح المتمرّدين الذين يقاتلون الرئيس السوري بشار الأسد، دعا دبلوماسياً غربياً الى مدينة جدة على البحر الأحمر خلال عطلة إسبوعية لإبلاغه عن إحباط الرياض من إدارة أوباما وسياساتها الاقليمية، بما في ذلك قرارها بعدم مهاجمة سوريا في رد فعل على استخدامها المزعوم للأسلحة الكيميائية في أغسطس الماضي. وقال بندر بأن قرار السعودية الانسحاب من عضوية مجلس الأمن بأنه (كان رسالة للولايات المتحدة وليس للأمم المتحدة).

تحدث بندر عن التعاون القائم بينه وبين جهاز الاستخبارات المركزية وأجهزة أمنية أخرى



بندر: العمل بانفراد ومواصلة الحرب والمواجهة

في المساهمة في تدريب المتمرّدين السوريين لمقاتلة الأسد. وقال بأن السعودية سوف تعمل مع حلفاء آخرين في هذا المسعى، بما في ذلك الأردن وفرنسا. المسؤولون الأميركيون قالوا بأنهم فسّروا رسالة الأمير بندر بن سلطان للدبلوماسي الغربي كتعبير عن السخط بهدف دفع الولايات المتحدة نحو إتجاه مختلف. مسؤول أميركي رفيع قال (من الواضح أنه يريدنا أن نقوم بعمل ما أكثر من ذلك).

التقى وزير الخارجية كيري في بارس مع سعود الفيصل، وقال مسؤولون مطّلعون على اللقاء بأن كيري ألّح على السعوديين أن يعيدوا النظر في قرارهم الخاص بالأمم المتحدة ولكن قال بأن الأمير سعود لم يطرح نقاط القلق لدى بندر. وقال مسؤولون بأن ذلك قد يفيد بأن هناك انقسامات داخل العائلة المالكة حول كيف يمكن الضغط على الولايات المتحدة كيما تلعب دوراً فاعلاً.

الولايات المتحدة، وخوفاً من أن تصل الأسلحة لأيدي القاعدة ومجموعات متطرّفة أخرى في سوريا، دافعت عن مقاربة حذرة في تقوية المعارضة المعتدلة في سوريا، بما أحبط حلفاء أساسيين، بما في ذلك السعودية وتركيا.

بندر قال بأن الخلاف بين واشنطن والرياض مضى عليه فترة من الوقت. الصحيفة تشرح ذلك بالقول بأن الرئيس أوباما سمح للسي آي أيه بتقديم كميات محدودة من الأسلحة للثوّار السوريين المختارين بعناية، ولكن استغرق الأمر شهوراً قبل أن يبدأ البرنامج. وفي يوليو الماضي تحدّى السعوديون الولايات المتحد بدعم الإنقلاب العسكري في مصر على الرئيس المنتخب ديمقراطياً في البلاد، أي محمد مرسي.

لفتت الصحيفة الى طلب القادة السعوديين بخطط أميركية تفصيلية لارسال بواخر لحراسة المنطقة الشرقية، حيث مركز النفط، في حال الهجوم العسكري على سوريا. ولكن السعوديين تفاجئوا بأن الأميركيين أبلغوهم بأن البواخر الأميركية لن تكون قادرة على بصورة كاملة على حماية منطقة النفط.

السعوديون، المحبطون، أبلغوا الولايات المتحدة بأنهم كانوا منفتحين على بدائل للشراكة الدفاعية طويلة الأمد، مشدّدين على أنهم سوف يبحثون عن أسلحة جيدة بأسعار مناسبة، مهما كان المصدر.

الموضوع الآخر، وصف دبلوماسي غربي السعودية بأنها متحمسّة لأن تكون شريكاً عسكرياً في الهجمات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة على سوريا. وكجزء من ذلك، فإن السعوديين طلبوا بأن يحصلوا على قائمة الاهداف العسكرية للهجمات المقترحة. وقد أشار السعوديون بأنهم لم يحصلوا مطلقاً على المعلومات، بحسب الدبلوماسي.

مسؤول اميركي رفيع في وزارة الدفاع قال بأن الولايات المتحدة تبقى (ملتزمة بصورة كاملة بالتعاون الأمني) مع السعودية وستواصل العمل مع المملكة للتخطيط في مجالات أمنية عدّة. وقال المسؤول بأن (الآراء التي تفيد بأننا لن نتعاون بصورة كاملة مع المملكة في وقت الأزمة هي غير صحيحة على الإطلاق). دبلوماسي أوروبي قال بأن (السعوديين منزعجون للغاية. لا يعلمون الى أين الأميركيون ذاهبون). مسؤول كبير في الادارة الأميركية قال بأننا (في الوقت الذي لا نتفق على كل قضية، وحين تكون لدينا وجهات نظر مختلفة فإننا مخلصون ومنفتحون في النقاش).

في واشنطن، شكى المسؤولون السعوديون للمشرّعين الأميركيين بأنهم يشعرون بدرجة متزايدة بأنهم في حالة قطيعة مع صنع القرار في الولايات المتحدة بخصوص سوريا وايران. وصف مسؤول أميركي رفيع الملك بأنه (غاضب). مسؤول أميركي رفيع آخر أضاف (مصالحنا ليست متطابقة تماماً).

ذكرت الصحيفة بأن عدم تسلّم بان كي مون، الأمين العام لهيئة الامم المتحدة، للقرار الرسمي من السعودية بالتخلي رسمياً عن مقعد مجلس الأمن، تفتح الباب، نقلاً عن محليين ودبلوماسيين، للسعودية بأن يأتي طرف ما لإقناع بالتراجع وقبول المقعد، وتصحيح الخلاف مع الولايات المتحدة والامم المتحدة كما يشير الى ذلك قرار التخلي.

وكشف رئيس الاستخبارات العامة الأسبق تركي الفيصل في ٤ نوفمبر الماضي لصحيفة (واشنطن بوست) بأن الملك عبد الله هو من اتخذ قرار الإنسحاب من عضوية مجلس الأمن، وقال بأنه (ليس قراراً غريباً، بل مدروس). وشنّ تركي الفيصل هجوماً على مجلس الأمن وقال بأن (بشار الأسد تحت حماية مجلس الأمن، فوزير الخارجية الأمريكية جون كيري يرى بقاء الأسد حتى نزع الأسلحة الكيماوية، بينما نزع الأسلحة الكيماوية يحتاج إلى عام كامل، والمجتمع الدولي مسلم بهذه النظرية، ولا يوجد أحد يدفع للإمام لوقف المأساة السورية). وطالب في المقابل بتسليح المعارضة وقال (لو قدمت لها الأسلحة اللازمة للدفاع عن الشعب السوري بقيادة اللواء سليم إدريس، لتغيّر الوضع على الأرض).

وردّ تركي الفيصل على الاتهامات الموجّهة للسعودية بدعم المعارضة المسلحة المتطرفة بسوريا؛ فأجاب: نحن ندعم الجماعات المعارضة المعتدلة بالتنسيق مع أمريكا ودول الجوار، لكن مساعداتنا ليست كافية، وأمريكا كانت سخيةً في دعم أجهزة المناظير الليلية، ووسائل الاتصال فقط. ويأتي رد تركي الفيصل على انتقادات أجهزة استخبارات غربية من أن الاسلحة المتطورة التي تصل الى الداخل السوري تضل طريقها غالباً وتقع في أيدي الجماعات المسلّحة المرتبطة بالقاعد ما يجعل مسألة التحكم في تدفق الاسلحة ووجهتها مجرد ضرب من الخيال..

وعن تراجع الولايات المتحدة في اللحظات الأخيرة بعد تجاوز بشار الأسد الخط الأحمر باستخدام الكيماوي.. قال «العالم العربي كله يدرك أن أمريكا لا تقوم بما يجب عليها القيام به». وعن دور روسيا في ملء الفراغ في الشرق الأوسط استبعد ذلك قائلاً «إنها تستعدي العالم الإسلامي كله بوقوفها بجانب بشار الأسد.. إنها تقاتل في

الجانب الخاطئ».

وفي الحديث عن مصر، بدا تركي الفيصل مدافعاً أو بالأحرى ممثلاً عن النظام المصري الجديد، وقال ما نصّه (هناك دستور مصري جديد جاهز وجدول لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وإذا نجحت الأمور وفقاً لهذه الخطة أعتقد أن مصر ستسير في الطريق الصحيح». وعن دور جماعة الإخوان، قال: «إنهم يعملون الآن من تحت الأرض وهو يقومون بأعمال تخريبية وهدم للتشويش على الحكومة والمرحلة الانتقالية في مصر. وهذا السبب الـذي لا يجعلني متأكداً من الوضع المصري».


دافيدسون: صرخة سعودية لإيقاظ الحلفاء

وعـــن دور أمريكا في المنطقة.. قـال «هـنـاك خيبة أمـــل كـبـيرة في المنطقة من الدور الأمريكي في الأزمة السورية، وإذا أرادت إصلاح ذلك عليها القيام بحل القضية الفلسطينية، والضغط على إيران لوقف برنامجها النووي، ووقف تدخلاتها في المنطقة العربية؛ لأن إيران تبرز نفسها كمحرر للفلسطينيين والسوريين».

ليست الحماية بهذه الطريقة

كتبت مجلة (فورين بوليسي) مقالاً للكاتب كولوم لينش في ٢٢ أكتوبر الماضي تناول فيه التناقضات بين واشنطن والرياض. بدأ الكاتب بإسقاط عنصر المفاجئة من موقف السعودية التخلي عن مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن، بل اعتبر ذلك أمراً طبيعياً، وينسجم مع الطبيعة السياسية السعودية. قال الكاتب أنه في الشهور الأخيرة، سلكت الولايات المتحدة سياسة خارجية متناقضة الى حد كبير مع الحليف الخليجي، بتقليص المساعدة للنظام العسكري المصري المدعوم من السعودية، وبالوقف المفاجيء لخطط مهاجمة سوريا بالرغم من الدعم السعودي، والدخول في جولة جديدة من المحادثات مع المنافس الاقليمي، إيران. وبحسب دبلوماسيين في الامم المتحدة فإن خطوة مجلس الأمن عكست القلق العميق لدى السعوديين حيال الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط، بما يكشف عن النزاع العميق مع واحدة من أهم وأطول تحالف للولايات المتحدة في المنطقة. باختصار، فإن الرفض السعودي للمقعد في الامم المتحدة كانت اشارة من الخوف الزائد لدى العائلة المالكة حيال النهاية المحتملة للعلاقة الخاصة مع واشنطن.

وتقول المجلة بأنه لعقود خلت، كانت الرياض وواشنطن ملتزمتان بالمعادلة الأصلية: تتكفل أمريكا بالحماية من الجناة المحتملين في المنطقة، فيما تزوّد السعودية شريان الحياة ـ نفط بأسعار منخفضة نسبياً ـ من أجل تحريك الاقتصاد العالمي وضخ مليارات الـدولارات كل عـام في صناعة الأسلحة الأميركية. ولكن فشل أميركا في دعم السعودية في قضايا تعتبرها حيوية لأمنها قد أثار أسئلة في الرياض حول قيمة هذا التبادل (الحماية مقابل النفط).

وبحسب كريستوفر ديفيدسون، مؤلف كتاب (السقوط القـادم لملكيات الخليج): (أصبحت السعودية وبدرجة متزايدة غير راضية عن العلاقة اعتقدت على أنها في الجيب، بالرغم من أنها سلّمت نسباً مئوية عديدة من نتاجها المحلي لشركات الاسلحة الغربية)، ونتيجة ذلك، يقول (السعودية تنسحب الى منظومة البلدان المحيطة بها ومن تعتمد على مساعداتها المالية وارادتها الطيبة).. ووصف احتجاج السعودية على الامم المتحدة بأنه نوع من الصراخ لجلب الانتباه، مسعى (لهز وإيقاظ حلفائهم القدامى).

جوشوا لانديز، الخبير في شؤون الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، قال بأن القرار السعودي الأخير بالتخلي عن طموحاتهم في مجلس الأمن يعكس القلق المتنامي في الرياض بأن مقعد المجلس قد يكون (فخّاً) قد يزيد من الضغوط على العائلة الحاكمة لدعم التدابير الدبلوماسية في سوريا وايران التي تعارضها). يقول لانديز بأن اعتماد السعودية على الجهاديين لتحقيق هدفها في عزل الأسد ينطوي على المزيد من خطر تحطيم العلاقات السعودية مع الولايات المتحدة، والتي قد تنظر في نهاية المطاف الى الجهاديين المدعومين من السعودية كتهديد أكبر من حتى الأسد. يقول بعض المتخصصين في الشؤون الاقليمية أن العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية ذات أهمية عالية بالنسبة للطرفين لم تعثرا على طريقة للتغلب على المصاعب الحالية. في الحقيقة، فإن حتى حين يختلف المسؤولون الأميركيون والسعوديون حيال مقاربة الأمن الإقليمي فإن صفقة الأسلحة الأميركية تتواصل في التدفق، بما في ذلك الصفقة الأميركية الأخيرة لبيع القنابل العنقودية الى السعودية بقيمة ٦٤٠ مليون دولار.

ولكن يعتقد آخرون، مثل ديفيدسون، بأن العلاقة قد تغيّرت بشكل كلي. وتبرز الولايات المتحدة كمزوّد رئيس للطاقة على المستوى العالمي، بما يقلل اعتمادها على النفط السعودي. يقول ديفيدسون (أميركا ليست مغلقة على نفس نوع العلاقة التي كنّا نراها خلال العقود القليلة الماضية، فلديها الآن مساحة أكبر للمناورة مما كانت عليه في السابق).

السؤال لماذا جنّدت السعودية كل طاقاتها من أجل الفوز بمقعد في مجلس الامن، ثم فجأت تخلّت عنه بعد ساعات. كل من شاهد رد فعل موفد السعودية في الامم المتحدة على تصويت مجلس الامن في الاجتماع العام يمكنه أن يخبر بأنه لم تكن لديه فكرة ماذا كان يخطط سادته السياسيون. فقد قال السفير السعودي في الامم المتحدة عبد الله المعلمي (إنها لحظة تحديدية في تاريخ المملكة. وكعضو مؤسس في الأمم المتحدة فإن انتخابنا يستحق الابتهاج). ولكن في اليوم التالي فوجيء بقرار وزارة الخارجية التخلي عن المقعد وسحب البساط من تحت أقدام سفيره المعلمي.

المراقبون يجمعون على ان السعودية شديدة الحساسية من أي إشارات عن تقارب بين واشنطن وطهران. ولكن إن أرادت السعودية التحاكم في هذا التقارب خصوصاً فيما يتعلق بالموضوع النووي فعليها القبول بالمقعد لأنها حينئذ تستطيع صنع أجواء ضاغطة أو المساهمة في صنع القرار الخاص بالعقوبات وغيرها فيما يرتبط بالقضايا الوجودية، فالرفض السعودي للانضمام للمجلس قد ينظر اليه على أنه انتصار لخصومها الايرانيين.

ستة أسباب للفراق

بين أمريكا والسعودية

وكتب ماكس فيشر مقالاً في ٢٢ أكتوبر الماضي في صحيفة (واشنطن بوست)، بدأ فيه بالأشارة الى الماضي، حيث تعرّضت الشراكة الأميركية السعودية في السبعينيات من القرن الماضي الى لحظات انتكاسة. ورغم أن الصدع الأخير في العلاقة بين واشنطن والرياض كان كبيراً وخطيراً الا أنه لم يصل الى حد الطلاق، كما تكهن المراقبون منذ العام ١٩٩٠ حين واجهت المملكة غضباً شعبياً ضد التحالف. ولكن الكثير من المصالح المشتركة التي جمعت البلدين تبدو أنها تنهار الآن.

وهنا قائمة جزئية من المصالح وكيف تتغير بطريقة قد تفضي الى وقوف كل بلد ضد الآخر، تبدو من الخلاف الأكبر الى الأصغر. الأخبار الستة الأولى هي سيئة في العلاقة بين البلدين، والخبران الأخيران هما ايجابيان:

١ ـ مصر: في حال تناقض. عارضت السعودية

بقوة الحكومة الاسلامية بقيادة محمد مرسي ودعمت الانقلاب العسكري في يوليو الماضي. الولايات المتحدة دعم مرسي وعارضت الانقلاب.

٢ ـ إيران: قد يكون في حال تناقض؟ منذ الثورة الاسلامية ١٩٧٩ في ايران، عارضت الولايات المتحدة والسعودية طهران، وعملا معاً في موضوع العدو المشترك. ولكن اختلف الوضع الآن، فإن الولايات المتحدة وايران يتباحثان لإبرام اتفاق حول الصفقة النووية، وقد يكون جزءاً من اتفاق أكبر، وهو ما تعارضه السعودية. وقد يتسبب ذلك في حال تم في توجيه ضربة قوية للعلاقات الأميركية السعودية.


ماكس فيشر: ستة اختلافات بين الرياض وواشنطن

٣ ـ العراق: ليس هناك سبب آخر للتعاون. فعراق صدّام حسين كان خصماً مشتركاً، ولكن صدام مضى، وتم استبداله بحكومة شيعية مدعومة من الولايات المتحدة، ولكن السعودية لديها علاقات ضعيفة مع الشيعة.

٤ ـ سوريا: انهيار التعاون. كما تظهر الأخبار مؤخراً، فإن السعوديين قد بلغوا نقطة الإحباط في موضوع السياسة الأميركية إزاء الحرب الأهلية في سوريا، والتي ينظرون إليها على أنها فض الاشتباك والاستقالة. فلا يزال يريد البلدان النتيجة ذاتها. أي وضع نهاية للحرب بطريقة ترغم الرئيس بشار الأسد على الخروج من السلطة ولكن لا تقوي المتطرفين ـ ولكن لدى كل منهما نظرات مختلفة حول كيفية فعل ذلك.

٥ـ أفغانستان: انهيار التعاون. عملت الولايات المتحدة والسعودية معاً في الموضوع الافغاني منذ الغزو السوفييتي ١٩٧٩، وعملا أيضاً بعد إطاحة طالبان العام ٢٠٠١ عبر الغزو العسكري بقيادة الولايات المتحدة. ومع انسحاب القوات الأميركية العام القادم، فسوف يكون هناك سبب أقل للعمل معاً في قضايا أفغانستان. ولكن سوف يبقى التعاون بينهما قائماً من أجل دحر طالبان والقاعدة هناك، وعليه فإنهما قد يواصلان تقاسم التعاون الاستخباري ومكافحة الارهاب.

٦ ـ النفط: انهيار التعاون: حيث تبدأ الولايات المتحدة انتاج المزيد من مصادر الطاقة الخاصة بها واستيراد أقل من الشرق الأوسط، فسوف يقل اعتمادها على النفط السعودي. السعودية تبيع أكثر نفطها على الصين، والتي أصبحت أكبر مستورد للنفط في العالم. يبقى، أن أسعار البترول تحدد بناء على السوق العالمية، وحيث أنها لاتزال في موقع المستورد، فإن الولايات المتحدة ترغب في رؤية تدفّق النفط.

٧ ـ القاعدة: تعاون الأمر الواقع. استهدف التنظيم كلاً من السعودية والولايات المتحدة على قاعدة (العدو القريب) و(العدو البعيد)، وهذا دفعهما للعمل معاً. وحيث أن القاعدة انتشاراً وقوة تنامت في سوريا، ومالي، وليبيا، فإن الولايات المتحدة من خلال قوتها النارية، والسعودية من خلال استخباراتها، بحاجة كل منهما للآخر. ومادام هناك عدم استقرار يغذّيه التطرف، فسوف يكون هناك تعاون.

٨ ـ اليمن: تعاون الأمر الواقع: كلا البلدين قلقان من التطرف في اليمن حيث أقامت الولايات المتحدة قاعدة طائرات بدون طيارة في السعودية في العام ٢٠١١، حيث يتم إطلاق حملات الى اليمن. وهناك أيضاً تمرّد شيعي في شمال اليمن حيث تشعر السعودية بالقلق حول هذا الموضوع، وكذلك الولايات التي ترغب في أن تصبح اليمن أكثر استقراراً.

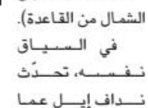
وعليه فإن المستقبل قد لا يبدو مشرقاً بالنسبة للعلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية. ولكن، فإن ذلك لا يعني أنهما على وشك الطلاق. ولكن هذه العلاقة شهدت خلافات خطيرة أكثر من ذلك بكثير، وطالما أن هناك نفطاً وارهاباً في الشرق الأوسط، فإن البلدين بحاجة كل منهما للآخر. ولكن عمّا قريب سوف تقل حاجة كل منهما للآخر عما كانت عليه في السابق.

انهيار التحالف الأميركي السعودي

وصفت صحيفة (معاريف) الاسرائيلية في ٢٧ أكتوبر الماضي التدهور المفاجئ في العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة بالزلزال. وقالت بأن الرياض ـ بكونها متضررة من السياسات الجديدة للولايات المتحدة بالشرق الأوسط ـ باتت على قناعة بضرورة الانفصال عن أمريكا التي طالما استفادت من رعايتها. وقالت الصحيفة بأن أهم أسباب انهيار التحالف الأمريكي ـ السني الذي لعبت فيه إسرائيل دور الحليف الصامت هو عدم قدرة المسلحين السوريين السُنّة ومن ورائهم السعودية ودول الخليج على إسقاط الأسد، ومن ثم إضعاف المحور الشيعي الذي يشمل إيران وحزب الله وحلفائهم في العراق وسوريا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر سعودية أكّدت أن الرياض بصدد اتخاذ خطوات تتعلق بتجارة النفط وصفقات السلاح. وعلّقت الصحيفة على التصريحات السعودية على المواقف الأميركية بأنها قاسية (من دولة حظيت بالرعاية تحت مظلة الحماية الأمريكية)، واعتبرتها (إشارة إلى أزمة هي الأخطر بين السعودية والولايات المتحدة منذ ١١ سبتمبر، الأخطر من ذلك، فإن تلك الكلمات تشير إلى تغير كبير آخذ في التعقيد أمام أعيننا).

ورسم موفد الصحيفة الاسرائيلية في واشنطن نداف إيل، خارطة خارطة القوى والتحالفات في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة وما طرأ عليها من تغيير فيقول: (منذ عشر سنوات تقريباً، وتحديداً منذ اندلاع الحرب الأهلية بالعراق، والشرق الأوسط مقسم ومقطع إلى محور واضح للغاية. فمن جانب يقف الهلال الشيعي، الممتد من إيران، عبر الأغلبية الشيعية في العراق، مروراً بالنظام السوري العلوي الذي صنع تحالفًا مع الشيعة، اكتمل بحزب الله في لبنان. وعلى الجانب الآخر يقف السنة، الأغلبية المطلقة في الإسلام. السعودية، ودول الخليج، ومصر، والمتمردون السوريون، وبالتأكيد التنظيمات المتطرفة – الممتدة أيضًا إلى الشمال من القاعدة). في السياق نفسه، تحدّث نداف إيل عما وصفه الحليف الصامت، حيث يقول (بين هذين المحورين، يتضح أين تلعب إسرائيل: صحيح أن العناصر السنية المتطرفة أسوأ بكثير من الجمهورية الإسلامية (إيران)، لكن تطوير السلاح النووي في إيران وتهديد حزب الله شمالاً، وضعا الإسرائيليين في موقف حليف صامت لكن غير خفي، للتحالف السني).


فريد زكريا: جائزة للسعودية لأسوأ سياسة غير مسؤولة

ويشير إيل إلى أن إسرائيل وبمقتضى هذا التحالف قامت (بالتعاون السري مع دول الخليج والسعودية في النضال ضد إيران ومحاولة إضعاف سوريا الأسد انتهاء بسقوطها، وبذلك ينكسر الامتداد الجغرافي الشيعي ويضعف حزب الله بشكل جوهري). ويؤكّد إيل على الرغبة في إيقاف إيران عند حدها مثل تلاقي مصالح نادر من نوعه، جعل المصريين والسعوديين والسوريين والأردنيين مستعدون للتنسيق مع إسرائيل.

ومع ذلك، فإن (التحالف الأمريكي مع الرياض طويل وصلب، والحاجة لوقف إيران وبرنامجها النووي كان من أسس النشاط الأمريكي في الشرق الأوسط؛ وبطريقة مثيرة للاهتمام، وتحديدًا في ظل إدارة أوباما تزايدت تلك الإجراءات ضد إيران وحزب الله بشكل مثير للاهتمام).

وخلص الى أن هذا النموذج بدأ في الانهيار بسرعة بسبب النجاح الميداني لمعسكر ايران، وعدم قدرة خصوم بشار الأسد بإسقاطه، ما دفع امريكا الى التوصل لاستنتاج بأن كسر حلف ايران سيكون طويلاً، فادح الثمن، وربما أخطر مما يمكن تخيّله. وهذا ما فرض التسوية الكيماوية الروسية الاميركية. ويشير الصحفي الاسرائيلي الى أن هذه التسوية أحدثت شرخاً عميقاً (بين الأمريكان وحلفائهم السنة، خاصة السعوديين، الذين كانوا مصدومين من تلك الاتفاقات مع النظام). ولكن العنصر العنصر الأقوى الذي ساعد في تدمير هذا التحالف، بحسب الصحيفة الاسرائيلية، هو إعلان إيران استعدادها لوقف برنامجها النووي، وهو ما تمخض عنه اتصالات سرية بين طهران وواشنطن لمناقشة تفاصيل الموضوع.

وختمت (معاريف) تقريرها بأن التقارب الأميركي الايراني دفع بالسعوديين إلى الغليان من الغضب، ومن ثم التهديد بالانسلاخ من العباءة الأمريكية، متسائلة: كيف سيبدو الشرق الأوسط بعد التوافق بين إيران والولايات المتحدة؟ هل سينجح الأمريكان في إحداث توزان بين الرواية الرومانسية الجديدة وبين التزاماتهم القديمة؟.

تحالف سعودي اسرائيلي ضد تقارب غربي مع طهران

نشرت صحيفة (ذي نيشن) مقالاً للكاتب بوب دريفس في ٢٥ أكتوبر الماضي تناول تداعيات المحادثات الاميركية الايرانية على الجانبين الاسرائيلي والسعودي والذي دفعهما الى الدخول في تحالف للحيلولة دون نجاح المحادثات. يقول الكاتب إنها شراكة متناقضة، وهي أقل ما يمكن وصفه، ولكن الصحيح القول بأن اسرائيل والسعودية يمضيان بسعادة معاً على طول الطريق باتجاه التصادم مع ايران. فكلاهما يعارض تنامي نفوذ ايران في المنطقة، وكلاهما يتخّذ مواقف عدائية تطالب بوقف البرنامج النووي في ايران.

وتقول الصحيفة، بأنه لعقود مضت، كانت اسرائيل والسعودية ـ وهما الحليفان الرئيسان للولايات المتحدة في اللشرق الأوسط ـ قد عملا كنوع من (فريق موحد) في الشؤون الاقليمية، متوافق على عدم التوافق (غالباً) في الموضوع الفلسطيني ولكن يتعاون في كثير من الموضوعات الأخرى. وخلال الحرب الباردة، على سبيل المثال، كانت اسرائيل والسعودية حليفان صامتان ضد الرئيس جمال عبد الناصر، وحين تحاربت مصر والسعودية في حرب النيابة في اليمن في الستينيات من القرن الماضي، دعم اسرائيل السعودية بصورة سرية. ولذلك ليس مدهشاً، في الحقيقة، أن كبير المفاوضين الاسرائيليين في المباحثات مع الفلسطينيين، وزيرة العدل تسيبي ليفني، وصفت واقع التحالف الاسرائيلي السعودي، بحسب رويترز: السعودية واسرائيل متّحدتان في معارضة ايران، ولكن لا يمكنهما التعاون طالما استمر النزاع الفلسطيني، على حد كبار مفاوض السلام الاسرائيلي.

وقالت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية الاسرائيلية الأسبق والتي تقود المباحثات مع الفلسطينيين ما نصّه (حين تسمع السعوديون يتحدثون حول ما يحتاجون فعله في سبيل منع ايران (المسلّحة نووياً)، أعني بأن ذلك يبدو مألوفاً). وقالت (أنني اعتقد بأنه يمكن أن تسمع لغة عربية مشابهة للغة العبرية حين يأتي الكلام عن ايران)، وتربط بذلك بين أهداف اسرائيل والسعودية، والذين كانوا اخصوماً لبعض الوقت وبدون روابط دبلوماسية. وأضافت (من أجل منع ايران من الحصول على السلاح النووي، فإننا بحاجة للتعاون مع أولئك الذين يفهمون بأن ايران هي تهديد لهم أيضاً).

آل سعود.. مخاوف أصيلة

انتقد المعلق السياسي الأميركي من أصول هندية فريد زكريا في مقالة له في مجلة (تايم) الأميركية في بداية نوفمبر الجاري السياسة الخارجية السعودية واعتبر أن الرياض لم تعتذر عن شغل مقعدها في مجلس الأمن بسبب غضبها من الأمم المتحدة، وإنما لمخاوف أصيلة في سياستها.

وأوضح زكريا (قيل لنا إنّ السياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط بصدد الانهيار، وإن الدليل الأفضل على ذلك هو غضب السعوديين. ودق كل ديك تشيني وجون ماكين وليندسي غراهام ناقوس الخطر بعد أن رفضت المملكة العربية السعودية شغل مقعد في مجلس الأمن. لكن ومهما كانت آراؤنا بشأن مقاربة البيت الأبيض لمنطقة الشرق الأوسط، فمن المؤكد أن آخر معيار يمكن الاعتماد عليه في تقييم السياسة الخارجية الأمريكية لن يكون أمرا آخر سوى كيفية تقبل السعوديين لها).

وزاد زكريا في انتقاد السياسة الخارجية السعودية وقال بأنه (لو كانت هناك جائزة تمنح لأكثر دبلوماسية غير مسؤولة في العالم فإنها ستذهب بالتأكيد للملكة العربية السعودية. فهي مسؤولة أيضاً عن تنامي التشدد الإسلامي وحركات مسلحة، بعد أن خرجت منها نسخة متشددة وغير متسامحة من الإسلام توصّل إليها أئمتها الوهابيون).


تسيبي ليفني: متحدون مع السعودية لمواجهة ايران (رويترز)

وذكّر فريد بكون المملكة كانت واحدة من ثلاث دول فقط كانت تعترف بنظام طالبان في أفغانستان (وأنها تلعب دوراً في الهجمات الإرهابية بباكستان وكذلك في العراق وسوريا.. وأن كل ما فعلته هو أنها قاومت الإرهاب داخل أراضيها).

ومضى يقول إنّ معارضة السعودية لسياسات أوباما إزاء سوريا وإيران لا تنبع من أسباب إنسانية تخدم شعبي البلدين، وإنما (تجد جذورها في العقيدة المناهضة للشيعة)، مدفوعة بمخاوف من أن أي دعم يلقاه الشيعة سيؤثر على الـ ١٥ بالمائة من إجمالي سكانها وهم شيعة، ويعيشون للمصادفة في المنطقة التي تضمّ جزءاً مهماً من احتياطي الطاقة هناك.

ولفت زكريا الى مخاوف المملكة من امتداد الربيع العربي، وإعادة إدماج إيران في العلاقات الدولية، وكذلك احتمال إعلان واشنطن قريباً استقلالها عن نفط الشرق الأوسط.

وخلص فريد زكريا للقول إنّه من المحتمل أنه لهذه الأسباب فإنّ مخاوف الرياض من مقعد مجلس الأمن تعود لخشيتها من أن يحد ذلك المقعد من حرية التحرك، أو لأنها ستجد نفسها مضطرة للتصويت على أمور ترغب في تجاهلها.

المفتي.. سياسي في رداء واعظ

ناصر عنقاوي

يحتار المراقب لمواقف الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ولهجته الدينية من حيث تصنيفه على السياسي أم الديني. وهناك بسطاء كثر يرون في خطاباته استجابة لمعتنقات دينية محضة، وأنه يترجم التزامه بالعقيدة في هيئة مواقف لا يحيد عنها، حتى وإن تركت آثارها المباشرة في السياسة. ولكن حين المقارنة بين مواقف سابقة له أو بين انتقائيته تجعل من الصعب حمل ما يقوله في السياسة على المعنى الديني حتى وإن كان مطرّزاً بمفردات دينية مشبّعة وذات دلالة محددة.

أن يدعم المفتي آل الشيخ نظام ال سعود فتلك مهمة أوكلت اليه وهي مقدّمة على كل ما سواها، بل ما سواها هو لدعم هذه المهمة. وثمة ميزة يختلف فيها المفتي الحالي عن المفتين السابقين هو استجابته الفورية لأي طلب من السلطة في توفير الدعم المطلوب، ولفرط ما أفاض في دعم ال سعود فقد هيبته وبات ما يقوله مبتذلاً وموضع تهكم، وفي نهاية المطاف بلا أثر عملي..

في مطلع نوفمبر الجاري، حذّر المفتي من نشر ما وصفه (الاراجيف) و(الشائعات) ودعا الى حسن الظن بين الراعي والرعية. وقال في خطبة صلاة الجمعة بجامع تركي بن عبد الله وسط الرياض، (أن المجتمع لا تنتظم حياته ولا تستقيم أموره إلا إذا كان بين الراعي والرعية تبادل حسن الظن..). هو لا يعنيه سوء ظن الراعي في الرعية، فهذا خارج مهمته ولا يجوز له أن يشر الى ذلك، ولكن ما يعنيه هو توفير كل ما يؤدي الى رسوخ السلطة وانغراسها في الرعية، ولذلك بالغ المفتي في تصنيم ولاة الأمر الى حد منع مجرد انتقادهم وطالب بدلاً من ذلك بالدعاء لهم في السر والعلن..!

في السياسة، يصبح الكلامُ عن قواعدَ في الفضيلةِ غير ذي صلة، فمن ينخرطُ في مجالٍ شديدِ التداخل والتعقيد يدركُ تماماً أنه ليس عَالَماً تحكمُه الفضيلةُ أو الأخلاقُ، بل إن من السذاجةِ بمكان إخضاعِ الحوادثِ السياسية لمعاييرَ أخلاقية، خصوصاً وأنَّ المنخرطينَ في هذه الحوادث لا يحتكمونَ لمعاييرَ من هذا القبيل..

مفتي المملكة يطالبُ باعتماد مبدأ حسن الظن بين الراعي والرعية، مبدأ يبدو في ظاهره أخلاقياً ومطلوباً لتأسيس علاقة متينة بين المجتمع والسلطة، ومن شأنه أن يشيع أجواءَ صحيّة بين الطرفين. ولكن هل بهكذا مبدأ تدارُ السياسةُ اليوم؟ أو بالأحرى هل يمكنُ التعويلُ عليه لضمانِ حقوقِ الرعية بدرجةٍ أساسية..

ولأنَّ في التجاربِ علم مستحدَث.. فإن دعوةَ الناس للالتزام بمبدأ حسنِ الظنِ تنطوي على إنكارٍ للواقع، إن لم تكن تعبر عن سذاجةٍ سياسية، حتى لا نقولُ أكثرَ من ذلك..

في العلاقةِ بين الراعي والرعية في هذا البلد يصبحُ سوءُ الظنِ من حسنِ الفطن، لأن التجاربَ السابقة تفرضُ هذا المبدأ، حيث الجورُ لا العدلُ هو الحاكمُ على العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومؤسفٌ أن يكونَ أهلُ الدين شركاءَ في شرعنة الجور..

بعد أكثرِ من عامين على الأزمة السورية، يوجِّه المفتيُ العامُ للمملكة انتقاداً شديداً لبعضِ الدعاةِ الذي يحرّضون الشبابَ على الجهادِ فيما لا يدعون أبناءهم له..

يفتحُ المفتيُ الشيخ عبد العزيز آل الشيخ جرحاً عميقاً يمتدُ الى عقود ثلاثة حين انخرط الشبابُ في أول تجربة جهادية في أفغانستان وما تركته من تداعياتٍ منفلتة من عقالِها، والتي أفضت الى ظواهرَ اجتماعية وسياسية وأمنية بالغةِ الخطورة، ويكفي أن تكفي



شبكةُ القاعدةِ منتجاً رئيساً لتجربة الجهاد الأفغاني..

حينذاك، أراد النظامُ تفريغَ فائضِ الاحتقانِ الداخلي خارجَ الحدودِ، فدفع بالدعاةِ المحليين للتحريضِ على الجهادِ بالأموالِ والأنفسِ، وحين عادَ هؤلاء الى الديارِ وبدلاً من إدماجهم في مجتمعاتهم، خاضوا معركةً داخليةً، ولكن انغمسوا في تشكيلاتٍ عسكريةٍ جديدةٍ قامت على مشاعرِ الانتقامِ من حكوماتهم، وخصوصاً تلك التي كانت تقف وراءَ مشروعِ الجهادِ الافغاني تمويلاً وتحريضاً..

بعد أكثر من عقودٍ ثلاثةٍ على التجربةِ الجهاديةِ الافغانية، يبدو المشهدُ مختلفاً في العمق، فبرغم من لجوءِ فريقِ المحرّضين من الدعاةِ وأئمةِ المساجد الى الوسائلِ ذاتها في تشجيعِ الشباب على الهجرة إلى دار الرباط الجديدة في سوريا، وجمع الأموال الطائلة بإسم دعم المجاهدين والمرابطين فإن طائفةً كبيرةً من الأسئلة تدافعت محمولةً على شكوكٍ في وظيفةِ الدعاةِ وأهدافهم، وصار السؤالُ لماذا نحنُ وليس أبناءُ الدعاة، وإلى أين وصلت أموال التبرعات؟

في مملكة الصمت والقهر

المرأة.. مصدر تهديد الأمن الوطني

سامي فطاني

قبل يوم من موعد الحملة الشعبية على شبكة الانترنت للمطالبة بقيادة المرأة للسيارة في ٢٦ أكتوبر الماضي، أصبحت المرأة مصدر تهديد من نوع آخر.. فقد تصاعدت نبرةُ الترويع لدى الداخلية إزاء حملة قيادة السيارة، واتسعت دائرةُ المستهدفين لتشمل المـغـرِّديـن تحـت طـائـلـة قـانـون جـرائـم المعلومات الذي صُمّم خصيِّصاً ليطال أولئك الذين يعبّرون خارجَ الرقابة عن آرائهم، ويرسمونَ بريشة الحرية مستقبلَ الوطنِ المتخيّل، المشيّد على قواعد الحريةِ، والعدلِ، والمساواة، والمواطنة الكاملة.

لغةٌ انـفـردت بـهـا الداخليةُ في تعاطيها مع ملف الحقوق عموماً ومنها حقوقُ المرأة على وجه الخصوص. في عباراتٍ تنقضُ فيها المفردةُ ما يليها وما يسبقها، تبعثُ الداخليةُ رسالةَ تهديد للقائمات على حملة قيادة السيارة بأنها لا تهدّدُ الناشطات، ولكن تمّ الاتصالُ بهن لطلبِ الإلتزام بالأنظمة، والسؤال هنا: وهل التهديدُ يحتمل تفسيراً آخر غير هذا، أم أنّ له لوناً آخر..؟!

تعضد بياناتِ الداخلية بما تختزنُ من تهديد ووعيد، عناوينُ الصحفِ المحليةِ التي جاءت مُحمَّلةً بجرعةِ ترهيبٍ هائلة، وتدعو بالويل والثبور وعظائم الأمورِ على مَن يشاركَ أو يناصرَ مَن ذكرٍ أو أنثى في حملةِ قيادةِ المرأة للسيارة..لا خزيَ أقل في الوصف من أن ترى مانشيتات الصحف المحلية وهي تطري تدابير قمع السلطة للحريات العامة، وتبني تفسيرها في تحويل الحرية الى مصدر تهديد!

لم تخفي الصحفُ المحليةُ سرّ تماهيها مع السلطة، أو بالأحرى مع الداخلية على وجه التحديد، فتقمصّت رداءَ رجلِ الأمنِ الأول، الذي لا يدركُ من الأمنِ سوى ما يحفظُ وحدةَ السلطة وبقائها وليس حقوقَ المجتمع وسعادته، فأنذرت بعواقبَ أمنية لقيادة المرأة للسيارة، وبشّرت بالفوضى الناجمة عن ممارسة هذا الحقَ، فيما راحَ المبشرون بالفتنةَ يهيمون في رصدِ الزلازل الاجتماعية قبل وقوعها، والاكتشافاتِ المبكرة للمؤامراتِ التي تحاك ضدَ الأمة وكيانها، ودينها من وراءِ جلوس المرأة في مقعد السائق بدلاً من مقعد الراكب..

لغةُ التهويل الأمني سواءً صدرت عن الداخلية أم عن الصحفِ المحليةِ، وكذلك الرعبُ الدينيُ سواءً صدرَ عن إمامِ المسجدِ أو رجلِ الافتاء أو حتى من حارس الجامعِ، يوضعان على محكِ العلاقة بين السلطةِ والمجتمعِ، علاقةٌ خضعت وتخضعُ الآن لتبدّلات جوهرية نتيجة إصرار السلطة على البقاء في مرحلة زمنيةٍ استنفذت أغراضَها ومجتمعٌ يعيش ديناميةً فاعلةً تواكب لغةَ العصر، ويطلبُ ما أصرّت السلطةُ على رفضه منذ عقود، بما لا يتجاوز على النظام القيمي للمجتمع، وفي الوقت نفسه لا يجري استغلالُه لجهةِ رفض كلِ ما هو حقٌ ثابتٌ ومشروع..

إنه صراعُ إراداتٍ، يخفي تجاذبَ مشروعيات، وبين قمع السلطة وتصميمِ المجتمع على السير في خياراته تتوقف مشروعيةُ السلطة على الاقتراب من إرادةِ المجتمع وليس على قدرةِ كسرِها..

في تاريخِ الدولِ عموماً والعلاقةِ بين السلطة والمجتمع، لا حديثٌ نهائيٌ عن مشروعيةٍ مكتملةَ النمو لا يكونُ الشعبُ مكوّناً رئيساً فيها، مهماً بلغت قدرةُ السلطة على تحويل القوة الى حق، أو استعمالها كمصدرٍ للمشروعية، ففي زمنِ الشعوب يصبحُ أيُ كلام عن مصادر مشروعيةٍ متجاوزةٍ لصاحبة الحقِ الأصلي لغواً تاماً..

في هذا اليوم، كمّا في ١١ مارس الفين وإحدى عشر، أطلقت الدولةُ العميقةُ كلَ عفاريتها، لتخويف النساء من عواقبِ قيادةِ السيارة، الى حد الهرطقة في تصوير هذه القضيةِ على أنها تهديدٌ للأمنِ الوطني...حسناً، إنها الدمغةُ التي تستعملها أجهزةُ التهويلِ للحيلولةِ دون بلوغِ أصحابِ الحقِ غاياتهم النهائيةِ..

تهمةُ تهديدِ الأمنِ الوطني طالت رموزَ الاصلاح السياسي، وروّادَ العملِ الحقوقي، ويطال اليومَ المرأةُ، وكلَ من يقفُ معها في حقٍ ثابتٍ لها..إن مجردَ استعمال تهمة من هذا القبيل كفيلٌ بكشف رؤيةِ أهلِ الحكمِ لأصلِ القضية، حيث يتمُ النظرُ الى قيادةِ المرأة للسيارة، وكل حقوق المرأة السياسية والاجتماعيةِ بكونها شأناً سياسياً وأن لا حلَ له الا عن طريق الأمن، وترجمةُ ذلك تتلخَصُ في القاعدة الأمنية الذهبية أن صمتَ الرجل يتحققُ بقمعِ المرأةَ، وإن مجرّد تحررها من قيودِ مملكةِ القهر، يبدأُ الرجلُ مشوارَه في دربِ الحرية..

أمــام كـل هـذا الجــور والانـتـهـاك الصــارخ والسافر لحقوق الانسان، وحقوق المرأة على وجه الخصوص، تشكو الدولة السعودية من قلة زادها في صون حقوقِ الرعيّة، ومن كثرة المتآمرين عليها، بعد أن كانت الحجّةُ الواهيةُ تقوم على ما حالَ بين امتثالها لمبادىء حقوق الانسان من تعارضٍ مع رؤيتها الدينية..

مملكةُ الصمت، والقهر، واضطهاد المـرأة، والتمييز ضد مواطنيها على قاعدةٍ مذهبيةٍ ومناطقيةٍ وقبلية، تشكو من تكالبِ منظماتٍ حقوقية دولية عليها..

وفيما تشبه حالتُها حـالـة إمــرىء أدبـرت الدنيا عنه فأعارته مساوىءَ غيره، فباتت المملكة السعودية وكما كانت تعمل بخصومها ممن لا يملكون المالَ ولا الاعلام تؤخَذُ بالظنّة والشبهة، وأصبحت في مرمى النار المباشرة من كل المنظماتِ الحقوقية الدولية..

ومن حسنِ الصدف، في بلدٍ تزداد فيه أوضاعُ حقوقِ الانسانِ سوءاً، أن تتوالى الأفعالُ الحقوقيةُ في الداخلِ والخـارج وكأنها تغذي حسَ المؤامرةِ لدى أهـلِ الحكم في المملكة فتصبحُ حملةُ قيادةِ المرأة للسيارة مؤامرةً خارجيةً، أو بحسب توصيفِ أحدهم تهديداً للأمن الوطني، كما كانت حملةَ الراتبِ لا يكفي الحاجة الذي حازَ على رقم عالمي متقدّم، وجـاءت انتقاداتُ ممثلي الدول الاعضاءَ في مجلسِ حقوق الانسان في جنيف بالتزامن مع صدور تقاريرٍ حقوقيةٍ عن منظماتٍ دوليةٍ لتفجّر المضمر من هواجس النظامِ من أنّ مؤامرةً تحاك ضد الدولة السعوديةَ..

لأهلِ الحكم ما يبرر مخاوفهم، ولكن للضحايا في الداخل وللمنظمات الحقوقية الدولية وكذلك للدول التي يعنيها الحفاظ على مصداقيتها تقديم كل ما ينال من حقوق الانسان وكرامته، أو يهدّد حريته ووجوده..

تعلو صرخة المنافحين عن النظام ليس لقناعة فيه بالضرورة فهم يدافعون عن امتيازات لا يمكن صونها إلا بوجوده، لكن تلك الصرخة تضيع في زحمة صرخات المقهورين، والمضطَهدين في سجون النظام...

اليوم، لا معنى صادق وحقيقي للدفاع عن القهر في المملكة، لأن وتيرة الانتهاكات لحقوق الانسان ومساحة انتشارها تجعلان من مجرد الانخراط في فرقة المتزلفين مغامرة بالصدقية والكرامة، وتصبح مهمة هؤلاء كمن يريد إثبات وجود أشعة الشمس في مكان ينهمر فيه المطر بغزارة كثيفة..

إن حالة الانكار التي يعيشها أهل الحكم في الوقت الراهن تجعل من النفي هـروبـاً ليس من الحقائق على الأرض، بل ومن المصير الذي يخشون الوصول اليه في لحظة مباغتة.

الداخلية في الساعات الاخيرة:

دعاة قيادة المرأة مغرضون، ودخلاء، ومتربّصون

إلى ما قبل يوم من انطلاق حملة قيادة السيارة في ٢٦ أكتوبر الماضي، كانت «الداخلية» في موضع المراقب لتفاعلات الحملة على المستوى الشعبي والاعلامي، ولم تعبّر عن موقفها لا بالسلب ولا بالإيجاب، حتى ظنّ الظانون خيراً في هذه الوزارة المجبولة على رفض كل ما فيه مصلحة وصلاح المجتمع ستكون سنداً لدعاة الحملة،



ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً، فقد تربّصت الدوائر بها، وكتمت غيظها الى حين، وحين اقتربت ساعة الصفر كشّرت الداخلية عن أنيابها، وأفصحت عن ذات الموقف الذي تبنّاه وزير الداخلية الأسبق نايف بن عبد العزيز الذي رفض مبدأ قيادة المرأة للسيارة بناء على حجج واهية.

المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أصدر تصريحاً مشبّعاً بكل ما يخطر في بال أحد من اتهامات، وهي كافية لأن تؤسس لعقوبات الخيانة العظمى. حيث صرّح قائلاً: بأنه وعطفاً على ما يثار في شبكات التواصل الاجتماعي وبعض من وسائل الاعلام من دعوات لتجمعات ومسيرات محظورة بدعوى قيادة المرأة للسيارة، وحيث أن الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع كل ما يخل بالسلم الاجتماعي ويفتح باب الفتنة ويستجيب لأوهام ذوي الأحلام المريضة من المغرضين والدخلاء والمتربّصين، لذا فإن وزارة الداخلية لتؤكد للجميع بأن الجهات المختصّة سوف تباشر تطبيق الأنظمة بحق المخالفين كافة بكل حزم وقوة وتقدر في الوقت ذاته ما عبّر عنه كثير من المواطنين من أهمية المحافظة على الأمن والاستقرار والبعد عن كل ما يدعو إلى الفرقة وتصنيف المجتمع والله ولي التوفيق.

تركي الفيصل والموساد

لا نعلم على وجه الدقة ما هو سر العلاقة بين رئيس الاستخبارات العامة الأسبق تركي الفيصل مع الموساد الإسرائيلي، وهو سؤال ينسحب حتماً وحكماً على العلاقة بين رئيس الاستخبارات الحالي بندر بن سلطان برئيس الموساد مائير داغان.

أن يجتمع تركي الفيصل مع مسؤولين اسرائيليين بصورة علنية فليس جديداً، فقد تصافح مع نائب وزير الخارجية الاسرائيلي داني أيالون في مؤتمر الأمن في ميونيخ الالمانية في فبراير ٢٠١٠، ومرّت الحادثة كما لو أنها أمر اعتيادي بين دولتين يفترض أن تكون خصمين، ولم يصدر أي تعليق من الحكومة السعودية شجباً أو توضيحاً..بالرغم من أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، الذي تحتفظ بلاده بعلاقات دبلوماسية مع الكيان الاسرائيلي رفض المشاركة احتجاجاً على الهجوم الاسرائيلي المسلح على سفينة مرمرة ومقتل عدد من الناشطين الاتراك في حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني وأهالي قطاع غزة..



على أية حال، لا يبدو أن مصافحة تركي الفيصل مع المسؤول الاسرائيلي كانت مجرد (موقف محرج)، فحين تتكرر الحادثة لا يعود مبرر الاحراج ذا معنى. في ١٥ أكتوبر الماضي ألقى تركي الفيصل ورقة في المجلس الوطني الايراني الاميركي في مؤتمر القيادة الوطنية. وشارك الى جانبه ضبّاط في جهاز (الموساد) ودبلوماسيين إسرائيليين وأميركيين ومعارضين إيرانيين.

لم يشعر تركي الفيصل بالحرج بتاتاً، فهو يستخدم منبراً للمعارضة الايرانية وبجانبه مسؤولين اسرائيليين ويتحدث في موضوع ايران، التي يفترض أن بلاده تعيد النظر في علاقاتها بها بعد انتخاب حسن روحاني، المقرّب من التيار الاصلاحي، رئيساً جديداً لايران. كما لم يجد الحضور كبير فرق بين مقاربة تركي الفيصل ومقاربة الضابط السابق في الموساد ومستشار رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق يوسي ألفر، والديبلوماسية السابقة في عهد الشاه شيرين هانتر في الموضوع الايراني، ولم يجد من بين مطالعة المدح التي قدّمها لنظام الشاه سوى بذخه في الحفلات والمناسبات الوطنية كيما يلومه عليه، ولكن إتفق مع ضابط الموساد ألفر على الحذر من تنامي الهيمنة الايرانية في المنطقة، وعلامة ذلك بالنسبة لهما هو حزب الله!

بندر في الأردن لإدارة الحرب في سوريا

بعث بندر بن سلطان برسالة واضحة لحلفاء بلاده الأميركيين بخصوص الملف السوري، وقال بوضوح بأنه سيبحث عن حلفاء جدد، وسوف يعتمد بدرجة أساسية على فرنسا والأردن.

في المعلومات المعلنة، عقدت قمة ثلاثية في جدة في ٢١ أكتوبر الماضي جمعت الملك عبد الله (السعودية) والملك عبد الله الثاني (الاردن)، والشيخ محمد بن زايد ولي عهد إمارة أبو ظبي (الامارات)، وشارك في القمة شخصيات أمنية بينها بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة، ومحمد بن نايف، وزير

وزير الداخلية، كما حضر عن الجانب الأردني مدير المخابرات العامة، الفريق أول فيصل الشوبكي، علما أن الشيخ محمد بن زايد يحمل رتبة فريق أول، ويشغل منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات.



وفي المعلومات غير المعلنة، انتقل بندر بن سلطان الى الأردن بعد قمة جدة، بهدف تنسيق عمليات الدول الثلاث في سوريا، حيث بدأ التركيز على الجبهة الاردنية بعد أن تراجع الاعتماد على الجبهتين التركية واللبنانية، بسبب الخلاف مع حكومة رجب طيب اردوغان، بعد إسقاط حكم الاخوان، وبعد تغييرات ميدانية على الجبهة اللبنانية السورية. بندر بعد تخلي واشنطن عن الخيار العسكري في سوريا شعر بأنه لابد من البحث عن حلفاء جدد، فاختار باريس وعمّان حليفين استراتيجيين. ولكن الاردن الخائف من ارتدادات التورّط في القتال داخل سوريا، بحاجة الى ضمانات مقنعة، وهو ما سعى بندر بن سلطان الى توفيرها عبر المزيد من التوغّل في الداخل السوري لجهة تسهيل وصول السلاح والمسلحين..

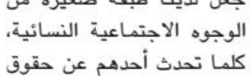
ولكن ملك الاردن يحمل مخاوف جديّة وهو ما نقله الى الأميركيين من أن انفلات الامور في سوريا قد تنعكس كارثياً على الاردن وربما تمتمد الى ما هو أبعد من ذلك.

٩٥ بالمئة من السعوديات يفكرن بالهجرة!

هي نتيجة وليس خبراً، حين تفكّر نسبة عالية من النساء في الهجرة الى بلاد أخرى، يعني أن ثمة ما دفع بها لقرار مصيري من هذا القبيل. يذكر سعيد الوهابي في (عكاظ اليوم) في ٢٧ أكتوبر الماضي بأن إسبوعاً تعيساً عاشته المرأة في السعودية عقب صدور تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول فرص النساء مقابل الرجل في الحقوق والعمل، واحتلال المرأة السعودية مركز ١٢٧ من ١٣٦، وفي نفس الأسبوع ثلاث قضايا تحرش بالصوت والصورة وصولاً الى حملة قيادة السيارة..

هي نسبة قد تبدو صادمة، كما يقول سعيد الوهابي، وكيما يثبت دعواه أجرى اختباراً عملياً (عندما كتبت في تويتر أن٩٥٪ من السعوديات يفكرن بالهجرة أو السفر أو الدراسة بالخارج اعترض ٢٠ رجل وأيد النسبة ١١٠ امرأة واعترضت امرأة واحدة).

ويمضي في تعزيز هذه النسبة بالاضاءة على أوضاع المرأة عموماً ويقول بلغة التحدي أن يتم رصد أي إمرأة ناجحة في أي تخصص (خارج تخصص التعليم)، وأن ابداعها يرد الى أحد الاسباب الثلاثة التالية: عائلة منفتحة اجتماعياً بحيث تسمح لها بالسفر وحدها والعمل في أماكن غير نمطية والظهور للإعلام، أو أنها من عائلة ثرية لتمكينها، أو أنها درست وعملت في الخارج، فإذا فقدت المرأة أحد هذه الأسباب فإن احتمال نجاحها نادر، هذا جعل لدينا طبقة صغيرة من الوجوه الاجتماعية النسائية، كلما تحدث أحدهم عن حقوق المرأة نُخرج من الدرج أسماء الطبقة إياها ونقول لدينا نائب وزير امرأة ولدينا حياة سندي ولدينا ثريا عبيد ولدينا ثريا العريض، وهي أسماء ناجحة بلا شك ولكنها تُستغل في تقليل فرص نجاح غالبية نساء بلدي، كما يقول سعيد الوهابي.



أميركا تراقب مكالمات السعوديين!

في حمى التقارير عن تنصت الولايات المتحدة على دول أوروبا، تتكشف المزيد من الحقائق عن فضيحة التنصت حتى طالت قارات العالم. وكان نصيب المملكة السعودية وافراً. ففي الوقت الذي احتجت فيه عدد من الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا بشكل عنيف على تجاوزات وكالة الاستخبارات، لم تعلّق أي من الأنظمة العربية التي تعرضت للمليارات من عمليات التجسس تلك، مثل السعودية والأردن والعراق ومصر. وبينما يستمر الجدل الذي أحاط ببرنامج المراقبة الأمريكي، كشف تقرير في ٢٨ أكتوبر الماضي أن (كريبتوم) وهي مكتبة الكترونية أنشئت بواسطة الولايات المتحدة، وتعد مستودعاً للوثائق والمواد السرية، كشفت أن وكالة الاستخبارات الأمريكية تجسست على أكثر من ٧,٨ مليار مكالمة هاتفية في السعودية.



تقرير كريبتوم قال أن السعودية كانت هدفا رئيسياً لعمليات التجسس، إلا أنها لم تكن الوحيدة. تجسست الولايات المتحدة على دول أخرى في الشرق الأوسط والعالم العربي،

فبعدد عمليات تجسس مقاربة للسعودية، تجسست الاستخبارات الأمريكية على المكالمات في العراق. فيما وصل سقف عمليات التجسس على مصر إلى ١,٩ مليار اتصال، و١,٦ مليار اتصال في الأردن.

وأكبر عمليات التجسس كانت في أفغانستان، حيث تم التنصت على٢١,٩٨ مليار عملية اتصال فيها، وأتت بعدها باكستان بـ١٢,٧٦ مليار اتصال، والهند بـ٦,٢٨ مليار اتصال. وأتت في رابع مرتبة بين دول الشرق الأوسط إيران مع التنصت على ١,٧٣ مليار اتصال فيها، بحسب الوثائق.

تقرير كريبتوم ذكر أن عدد عمليات التجسس التي تقوم بها وكالة الاستخبارات بلغ أكثر من ١٢٤ مليار عملية تجسس فقط في يناير هذا العام.

السعودية الثالثة عالميا في قضايا التحرش

انقشع السحر، ولم يعد هناك ما يمكن وصفه بمجتمع الفضيلة، وليس من باب نشر الفاحشة أن نعيد نشر بعض الحقائق عن الواقع المجتمعي. في هذه الحقائق تكمن مخرجات النشاط الوعظي للمؤسسة الدينية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي المؤسسة المعنية بالحفاظ على الفضيلة والقيم الاجتماعية، ولكن تأتي هذه الحقيقة الصادمة لتضع هذه المؤسسة على المحك، كما تضيء على النشاط الوعظي برمته.



دراسة ميدانية أجرتها شركة أبحاث عالمية لصالح وكالة رويترز وخلصت الى أن السعودية تحتل المركز الثالث من بين ٢٤ دولة في قضايا التحرش الجنسي في مواقع العمل.

وطالب المحامي فيصل المشوح مجلس الشورى السعودي المعيّن أن يعيد دراسة مشروع مكافحة التحرش الذي تقدم به عضو الشورى مازن بليلة حيث أنه سيكون محفزا للمرأة السعودية على العمل والتنقل بثقة وحرية حيث أن المعاكسات التي تتعرض لها الفتيات والسيدات باتت تهدد الأمن السلوكي والسلم الإجتماعي وعلى الجهات التشريعية أن تبادر في سن الانظمة التي تساعد على نشر الأمن بكل أشكاله فالله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

وكانت وزارة العدل أوضحت أنه خلال العام الماضي بلغ عدد قضايا التحرش (استدراج حدث ومضايقة نساء) في محاكم المملكة ٢٧٩٧ قضية. وتصدرت محاكم منطقة الرياض بواقع ٦٥٠ قضية، ثم محاكم منطقة مكة المكرمة بواقع ٤٣٠ قضية، ثم محاكم المنطقة الشرقية ب ٢١٠ قضايا، ومحاكم منطقة المدينة ١٧٠، بينما نظرت المحاكم الأخرى قضايا التحرش بالنساء والحدث بأعداد متقاربة.

وبلغ عدد قضايا السعوديين المتهمين بالتحرش ١٦٦٩ قضية، فيما بلغ عدد قضايا غير السعوديين المتهمين بالتحرش (١١٢٨ قضية) وتتكون قضايا التحرش من استدراج حدث، أو مضايقة النساء.

رئيس الموساد: ال سعود لم يقدموا المال والسلام لفلسطين

غالباً ما يتمسّك الاسرائيليون بدليل ولو ضعيف لتوجيه اتهامات لخصومهم العرب لإثبات عدم رغبتهم في السلام وأن كيانهم هو من يتنبى خيار السلام. هذا في الموقف السياسي العام، فكيف إذا جاء الخبر من المؤسسة الأمنية الأولى، أي الموساد التي تعنى بتقديم كل المعلومات ذات المصداقية العالية بما يحافظ على صدقية الجهاز ويعبّر عن اهتمامها بأمن الاسرائيليين.

وهنا نتوقف عند المقطع الذي بث على اليوتيوب لرئيس الموساد الأسبق، إفرايم هالفي، والذي نشر بتاريخ ٢٩ أكتوبر الماضي. يقول هالفي وهو يقرأ في رسالة دكتوراه لميخائيل كهانوف بعنوان (السعودية والصراع في فلسطين). وقد اشتمل الكتاب على تصريحات مذهلة بخصوص السياسة الحقيقية السعودية تجاه يهود فلسطين منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي الى اليوم. وفي فصل بعنوان (السلوك السعودي تجاه اليهود والصهيونية من الكراهية إلى قبول الواقع). وقال فيه (لا عجب أن ديفيد بن غوريون ومشيه شيرتوك قابلا مستشارين سعوديين كبار في لندن في ثلاثينيات القرن الماضي، ساعين عبثاً للحوار. ويضيف: بن غوريون أبلغ حافظ وهبة من كبار مستشاري الملك عبد العزيز، ومصري الجنسية، وكان كل مستشاري الملك غير سعوديين. وقال بن غوريون لوهبة (فقط ملوك آل سعود هم قادرون على التأثير على المصالحة التاريخية بين العرب واليهود في فلسطين).



رئيس الموساد الأسبق: افرايم هالفي

في الحقيقة، السعوديون لم يساعدوا أبداً العرب في فلسطين لا بالمساعدات المالية، وهم كما تعلمون لديهم بعض المال

في حوزتهم كما قد تتوقعون، أو بمساعدات عسكرية معتبرة. خطط السلام السعودية المتعاقبة، والتي توجت بالمبادرة العربية لولي العهد، والذي أصبح آن الملك عبد الله، والتي تروّج لتسوية نهائية للصراع الاسرائيلي الفلسطيني.

ويضيف (ودعوني أذكركم أن الخطة السعودية الأصلية لم تذكر على الاطلاق قضية اللاجئين العرب، وأنا أتعجب لماذا؟ هذه كانت سياسة حقيقية في أنقى صورها. قبل أقل من شهر، الأمير سلمان ولي العهد السعودي قال علنا إن سياسة المملكة بالشرق الأوسط تلخصها كلمتان: الأمن والاستقرار. الأمن في الداخل، والاستقرار في الخارج.

ويعلق رئيس الموساد الأسبق هالفي (سيداتي وسادتي، ألا يعكس هذا تماماً ما يبحث عنه رئيس الوزراء نتنياهو؟)

يمضي هالفي في قراءته (كهانوف كشف في كتابه أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، التقى أميران سعوديان، كلاهما من أبناء الملك ابن سعود، مؤسس المملكة، تم علاجهما في مستشفى هداسا بالقدس في جبل سكوبس يطلق عليها ايضا جبل المشارف وجبل المشهد. أحدهما الأمير منصور، والذي أصبح فيما بعد أول وزير للدفاع بالمملكة، والثاني كتب خطاباً متوهجاً بالشكر الى المستشفى على ورق ملكي رسمي، يمدح فيه الرعاية التي تلقاها من الاطباء والممرضين بالمستشفى. وإسمه كان فهد، والذي أصبح فيما بعد ملكاً في ١٩٨٢).

لم يكن أي من هذين المريضين ليذهبا الى مستشفى هداسة بدون الموافقة الصريحة من الملك ابن سعود.

ويضيف هالفي: هناك الكثير من النقاط بالكتاب والتي تكشف أن السعوديين لم يدعموا أبداً الفلسطينيين بالمال أو السلاح. ابن سعود رأى في الحركات القومية الفلسطينية كخطر محتمل على استقرار المنطقة.

وأيضاً: والملك الحالي عبد الله يبحث الآن عن نهاية حاسمة للقضية الفلسطينية بينما يقبل بشرعية إسرائيل.

٣٠٠ انتحاري سعودي.. شركاء في القتل

من حرّض، ومن أغرى، ومن موّل، ومن سهّل خروج هؤلاء الشباب حتى يتحوّلوا الى مفخخات بشرية عابرة للحدود، ومسؤولية من الخسارة المزدوجة من جانب الشباب المغرّر بهم ومن جانب الضحايا والأبرياء الذين يتساقطون في شوارع العراق في كل محافظاته..لماذا تبقى الحكومة السعودية ومؤسساتها الأمنية طرشاء وعمياء وخرساء ولم تنبس ببنت شفة حيال هذا الملف الخطير للغاية، رغم الحقائق المتوالية عن ضلوع سعوديين في دوامة العنف وبرك الدماء في العراق منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن..

شركاء في القتل؟ نعم وبكل لغات العالم، ولماذا لا نكون شركاء في القتل ولا يزال المفتي والداعية يكفّر ويطلق فتاوى التكفير، ولماذا لا نكون شركاء في القتل، ولا تزال المخابرات السعودية ضالعة في إيصال الاموال والافراد والمواد المتفجّرة الى داخل العراق، ولماذا لا نكون شركاء في القتل، ولا يزال الصمت المريب سيد الموقف شعبياً ورسمياً، وهل يحتاج الأمر الى فذلكات ومداورة..

المعلومات التي نشرها قائد القوات الخاصة اللواء فاضل برواري على صفحته الشخصية بالاستناد على بيانات صادرة من وزارة الداخلية عن أعداد من قاموا بتفجير أنفسهم في عمليات انتحارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ حيث أتى السعوديون في المركز الثاني بعدد (٣٠٠) سعودي، لم يتقدم عليهم في العدد سوى الجنسيات الفلسطينية والأردنية مجتمعين حسب الإحصائية.



فهد العديم، الكاتب في جريدة (الشرق) الصادرة بالدمام، علّق على الاحصائية في ٥ نوفمبر الجاري، واعتبر الرقم مخيفاً، بل مرعباً، وتساءل: لماذا الشاب السعودي تحديداً من السهل إقناعه لقتل نفسه؟

ويواصل الدحيم أسئلته: هل الشاب السعودي ساذج لدرجة أن يتم إقناعه بسهولة كي يقتل نفسه؟، و هل جرعات (التلقين) التي تلقاها في البيت والمدرسة هي التي صنعت منه شخصية مهزوزة ومسلوبة الإرادة؟

ويطالب الدحيم بالاعتراف: أننا نحن جميعاً من صنع هذا الشاب البائس بوصايتنا الحمقاء، (فالولد) لابد أن يُطيع من هو أكبر منه بدون نقاش أو إقناع، فنحن من سلبناه أعظم ما أعطاه الله (العقل)، فهو نشأ متبنياً رأي الأب الذي يعتبر مناقشته في رأيه من (ولد) هو نوع من العقوق، والأمر كذلك في المدرسة أو الحَلقة فالمطلوب أن يحفظ فقط ولا يفكّر، وإن تمرد وانطلق في الشارع فإنه لن يكون إلا تحت وصاية (رئيس الشلّة)، وفي النهاية نستغرب أن يُنفذ بدون تردد طلب «شيخ المجاهدين»!.

وتساءل عن الأمر المهم ما الذي دفع شاباً بسيطاً هذه تربيته للتفكير بالجهاد؟ ويجيب: الأمر ببساطة أن خُطب الجمعة ووسائل الإعلام ومواقع التواصل تضخّ يومياً أخبار المسلمين الذين يقتلون ويعذبون في أصقاع الأرض ثم يبكي ناقل الخبر دون أن يُخبرك ما المطلوب منك كمسلم؟



زهران علوش ومقاتلو (جيش الإسلام) السعودي


السعودية تشكل جيشها على حساب الجيش الحر

رهان الساعات الأخيرة

السعودية في سوريا: مشاغبة بائسة

عبدالحميد قدس

كان الاتفاق بين الرياض وواشنطن على تقاسم أدوار متقن، بأن تواصل الأولى تمويل وتجهيز الجماعات المسلّحة في سوريا فيما تخوض الثانية جولات التفاوض مع المعسكر الآخر الداعم للنظام السوري.. وكان يمكن لهذا الاتفاق أن يصمد طويلاً، طالما أن أمد الصراع مفتوح، والأهم طالما أن كفتي ميزان الحرب لم تمل لصالح النظام، والأشد أهمية من ذلك طالما أن أطراف التفاوض لا يجمعها موضوع آخر سوى الموضوع السوري. السعودية حاولت اختزال ملفات المنطقة في الملف السوري، فوضعت كل رهاناتها وثقلها فيه، اعتقاداً منها بأنه الملف الذي سوف تجني منه ثماراً في الملفات الأخرى قاطبة، الايراني، اللبناني، العراقي، اليمني.. وغيرها.

لم يكترث رئيس الاستخبارات السعودية بندر بن سلطان بالتحذيرات من تحوّل الجماعات القاعدية التي تدعمها السعودية الى قوة تهديد لأمن المنطقة. فقد شكّكت الحكومات وأجهزة الاستخبارات الغربية في قدرة بندر وحلفائه الاقليميين خصوصاً في الاردن والامارات وغيرهم في احتواء أخطار الجماعات المسلّحة في حال فشلت الحرب ولم تسقط النظام السوري. ومع ذلك، واصل بندر السير في المخطط نفسه، حتى مع بروز بوادر تمرد بعض الجماعات المسلّحة على رعاتها، كما حصل بين جماعات قاعدية مع تركيا، رغم التسهيلات التي وفّرتها الاخيرة لها للدخول والعمل في سوريا.

صحيفة (الغارديان)، نشرت في ٨ نوفمبر الجاري تقريراً حول محاولات السعودية شراء الثورة السورية تحت غطاء التمويل والتدريب، بهدف السيطرة على الثورة السورية ووضع اليد على قرارها. وكتب آيان بلاك في تقريره أن السعودية تخوض حربين في سوريا في محاولة لإنزال الهزيمة بنظام بشار الأسد. وقال بأنها ستدفع ملايين الدولارات لتسليح وتدريب آلاف المقاتلين السوريين من أجل تشكيل قوة جديدة تساعد على إسقاط نظام الأسد، وفي الوقت ذاته تغيير ميزان القوة بين المعارضة المسلحة، حيث إن الكفة حاليا لصالح التنظيمات الجهادية المتشددة. ونقل بلاك عن مصادر سورية وعربية وغربية إن الجهود السعودية تركزت على تعزيز لواء جيش الإسلام، الذي أنشئ في أواخر سبتمبر الماضي باتحاد ٤٣ كتيبة مقاتلة، وتوصف على أنها طرف جديد هام على الساحة الثورية المنقسمة.

وبناء على تقرير نشرته مجلة (فورين بوليسي) فإن كتائب من جيش الإسلام ستُدرب بمساعدة باكستانية، وتشير التقديرات إلى أن تعداد قوتها من ٥ آلاف إلى أكثر من ٥٠ ألف. لكنّ دبلوماسيين وخبراء حذروا من شكوك جدية حول تداعياته، وكذلك المخاوف من (المتطرفين العائدين) من سوريا.

ويشير التقرير الى أن رئيس الاستخبارات السعودية، الأمير بندر بن سلطان، يضغط أيضا على الولايات المتحدة للتخلي عن معارضتها لتوريد صواريخ مضادة للطائرات والمضادة للدبابات إلى جيش الإسلام. كما يُطالب الأردن بالسماح لاستخدام أراضيه كطريق للإمدادات إلى سوريا المجاورة.

ويتزعم جيش الإسلام، القائد الميداني زهران علوش، وهو داعية سلفي والرئيس السابق للواء الإسلام، واحد من القوى الثورية المكاتلة الأكثر فعالية في منطقة دمشق. ويدعي التقرير أن «علوش» عقد مؤخراً محادثات مع الأمير بندر جنبا إلى جنب مع بعض رجال الأعمال السعوديين الذين يمولون الكتائب الثورية المنضوية تحت راية «جيش الإسلام». ويرى كاتب التقرير أن إصرار السعودية على التدخل المؤثر في الساحة الثورية السورية تزامن مع سخطها على سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا وإيران، منافستها الإقليمية للمملكة.

ويقول خبراء إن السعودية تخاطر بالاعتماد على التمويل والأسلحة من أجل النفوذ والضغط العسكري على الأسد دون وضع إستراتيجية سياسية واضحة والتركيز على تقوية الجماعات ذات الطابع السني بشكل علني.

من جهته كتب يزيد صايغ، باحث رئيسي في مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مقالاً مطوّلاً في ٢٩ أكتوبر الماضي بعنوان (توحيد المتمردين في سورية: السعودية تنخرط في النزاع)، جاء فيه: (خلال الأسابيع الماضية أعلن العديد من الجماعات السورية المتمرّدة موجة من الاندماجات والتحالفات. من الناحية النظرية، يمثّل الاتجاه بادرة مطلوبة تشير إلى أنه يجري في نهاية المطاف تجاوز معضلة التفتّت الشديد في صفوف المعارضة. ومن شأن مثل هذا التطوّر أن يكمل ظهور بضعة تجمّعات متعدّدة الكتائب و»جبهات» مهيمنة في التمرّد المسلح خلال العام الماضي).

واعتبر الصايغ أن هذا المسعى السعودي سوف يؤول الى مزيد من الاستقطاب في صفوف المتمرّدين. ومن المحتمل أن يكون قادة المعارضة المعترف بها حالياً أول الخاسرين، أي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة والمجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر. ففي آخر اجتماع لها عقد يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، دعت مجموعة الدول الـ «١١» الأساسية ضمن مجموعة أصدقاء سورية، والتي تشارك السعودية في عضويتها، التحالف الوطني إلى الالتزام بتمثيل المعارضة السورية في مؤتمر جنيف–٢ . غير أن العديد من تحالفات المتمرّدين الجديدة، بما فيها تلك التي تتلقّى الدعم السعودي المكثّف، سحبت اعترافها بالائتلاف الوطني والمجلس العسكري الأعلى، أو هدّدت بذلك، وذلك ردّاً على استعدادهما المفترض لحضور المؤتمر.

الصايغ اعتبر قرار السعودية تمويل المتمردين أو مجموعات مختارة منهم هي مخاطرة بإضاعة فرصتها وتقويض أهدافها في سوريا.

وينقل الصايغ عن مطّلعين من الداخل على الشؤون السعودية أن عمليات تدريب خمسة آلاف من المتمردين تجري بالفعل في الأردن منذ بضعة أشهر بمساعدة مدربين باكستانيين وفرنسيين وأميركيين، على رغم أن مصادر أردنية على صلة بمصادر رفيعة تشير إلى عدد أقلّ من ذلك بكثير. وفي أي حال، لايمكن توقّع الكثير من المنشقّين الذين اختاروا مغادرة سورية وظلوا في مخيمات معزولة مخصصة للضباط في المنفى منذ ذلك الحين. وربما يكون هذا قد أثّر في تفكير وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بن عبدالعزيز، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز، ونائب وزير الدفاع الأمير سلمان بن سلطان بن عبدالعزيز، الذين تم نقل ملف سورية إليهم. وتقضي خطة هؤلاء، المعروفين بموقفهم المتشدّد إزاء الوضع في سورية، ببناء جيش من المتمرّدين قوامه بين ٤٠ و٥٠ ألف عنصر بتكلفة «مليارات عدة من الدولارات»، وفقاً لمصادر مطّلعة.

يضيف الصايغ بأن الخطة على الأقل في خطوطها العريضة، نوقشت من جانب وزراء خارجية السعودية والأردن والإمارات، الذين التقوا الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في ١٣ أيلول/سبتمبر. وقد أسفر ذلك اللقاء عن اتفاق على «تكثيف الدعم الدولي للمعارضة».

في أعقاب ما تعتبره السعودية «انشقاق» الإدارة الأميركية عن ائتلاف الدول الراغبة في دعم المعارضة السورية عسكرياً، اتّجهت إلى باكستان لتوفير التدريب للجيش الجديد. ولكن هذا الخيار يبدو صعباً، بحسب الصايغ، نظراً إلى تحدّيات الأمن القومي الكبرى التي تواجه القوات المسلحة الباكستانية قبيل انسحاب حلف شمال الأطلسي (ناتو) من أفغانستان، وغموض العلاقة بين المدنيين والعسكريين في باكستان في خضم عملية اختيار رئيس جديد لهيئة الأركان العامة. وينقل الصايغ عن مصادر وثيقة الصلة بوزارة الدفاع الباكستانية والاستخبارات العسكرية تأكيدها بأن القوات المسلحة كانت بالفعل متردّدة أو غير قادرة على تلبية طلب سعودي سابق لتوفير تدريب قوات خاصة للمتمرّدين السوريين. فهم يعتبرون أنه تتعذّر الاستجابة للاقتراح السعودي الجديد نظراً إلى نطاقه وحجمه.

ولكن الأهم من ذلك هو، بحسب الصايغ، أنه سيكون من الصعب العثور على مكان ثابت لإنشاء قاعدة لتمركز وتدريب القوة الجديدة. ففي الأردن تزداد المعارضة لأن تكون المملكة قاعدة خلفية للمتمرّدين أو دعم التدخّل العسكري الخارجي في سورية، وهي التي كانت ممراً للتدريب والأسلحة بتمويل سعودي منذ أواخر العام ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المملكة جزءاً من محور واضح مع السعودية والإمارات بشأن سورية. لكن الخطة السعودية الجديدة تتطلب التزاماً أردنياً على نطاق يواجه معارضة داخل المؤسّسة الأمنية والعسكرية، وليس من المرجّح أن يتم تنفيذها.

السعودية تشتري جيشاً جاهزاً

الخيار البديل عن بناء جيش متمرد خارج سوريا هو ببناء جيش في الداخل من خلال دمج ورعاية الجماعات المسلحة الموجودة على الأرض غير أن ذلك أصبح أيضاً أكثر صعوبة لأن تحالفات المتمرّدين تتبدّل وتتكاثر.

في الشكل، تهيئ العديد من الجماعات المتمرّدة السورية نفسها لتلقّي تمويل وأسلحة من السعودية بالإعلان عن اندماجات وتحالفات. والواقع أن التنافس على التمويل الخارجي كان منذ فترة طويلة دافعاً قوياً للديناميكيات التنظيمية داخل التمرّد المسلح في سورية. ولايأتي كل هذا الدعم من مصادر حكومية. فقد أصبح من المألوف أن يرعى المانحون غير الحكوميين في السعودية والكويت والإمارات الجماعات المتمرّدة التي يختارونها، وهي تتكوّن في معظم الأحيان من السلفيين أو الجهاديين، كما تفاخر صفحات الفيسبوك الخاصة بهذه القوى.

من أبرز المجموعات الجديدة التي تتلقّى تمويلاً من الحكومة السعودية «جيش الإسلام»، الذي تشكّل في ٢٩ أيلول/سبتمبر. تأسّس «جيش الإسلام» من ٤٣ لواء وكتيبة متمرّدة في ريف دمشق تحت قيادة محمد زهران علوش، قائد لواء الإسلام المحلي (العمود الفقري لجيش الإسلام الذي تشكل مؤخّراً)، والأمين العام لجبهة تحرير سورية الإسلامية. ومع أن «جيش الإسلام» نفى تقارير صحافية تحدّثت عن أنه يحظى برعاية سعودية، فإن هدفه المعلن المتمثّل في «توحيد جهود جميع الفصائل... وتشكيل جيش رسمي»، تزامن تماماً مع الهدف السعودي.

جاء تشكيل جيش الإسلام في أعقاب نشر «العلماء المسلمين في سورية» مقترحاً لتوحيد الجماعات الإسلامية المتمرّدة تحت لواء جيش واحد هو «جيش محمد»، بهدف معلن يرمي إلى بناء قوة من ١٠٠ ألف عنصر بحلول آذار/مارس ٢٠١٥ و٢٥٠ ألف عنصر بحلول آذار/مارس ٢٠١٦. ومع أن مثل هذا الجيش سيتبنّى إيديولوجية وسطية وغير طائفية، وفقاً لمن كتبوا الاقتراح، فإنه مع ذلك سيتبع «نهج أهل السنة والجماعة»، معلناً بشكل لالبس فيه انتماءه السنّي. ومنذ ذلك الحين ناقش «جيش الإسلام» تشكيل جيش شامل باسم «جيش محمد» مع لواءي «التوحيد» و»صقور الشام» الإسلاميين «المعتدلين".

بيد أن عملية التفتّت مضت إلى ما هو أبعد من ذلك. فعندما أعلن زهران علوش عن تشكيل «جيش الإسلام»، اشتكى العديد من شركائه الرئيسيين في جبهة تحرير سورية الإسلامية من أنهم لم يستشاروا، وانسحبوا من غرفة العمليات المشتركة لمنطقة دمشق احتجاجاً على ذلك. وبعدها شكّل خمسة منهم «تجمّع

تواجه السعودية مأزقاً خطيراً وتجد نفسها بين خيار تسليح الجماعات المسلّحة وبناء جيشها الاسلامي؛ وبين استحقاق جنيف الذي بات التوافق عليه اجماعياً

أمجاد الإسلام» في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي أماكن أخرى، أعلنت أربع مجموعات سلفية معتدلة في منطقة البوكمال شمال شرق سورية عن تشكيل «جيش أهل السنة والجماعة» في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

بعد يوم من تشكيل «جيش الإسلام»، أعلن لواء الحبيب المصطفى وكتائب الصحابة، إضافة إلى حركة أحرار الشام الإسلامية، والتي ربما تكون أقوى فصائل التمرّد في سورية، انسحابهم من غرفة مجلس الداعمين الكويتيين للثورة السورية في دمشق

وريفها. واستشهد هؤلاء بما وصفوه هيمنة جماعات معيّنة، واقصاء جماعات أخرى، وعدم وجود رؤية متّفق عليها كسبب لانسحابهم.

يبدو أن الديناميكية التنافسية أيضاً قد دفعت ١٠٦ من الجماعات المتمرّدة غير الإسلامية من أنحاء سورية كافة إلى تشكيل «اتحاد السوريين الأحرار» في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ومرة أخرى بوصفه «نواة الجيش السوري في المستقبل». وقد لايحول غياب الخطاب الإسلامي عن البيان التأسيسي لتلك الجماعات دون الحصول على الدعم السعودي، غير أن أحد المستفيدين من الدعم الأكثر تفضيلاً هو الداعية الإسلامي البارز الشيخ عدنان العرعور. إن ظهور العرعور في شبكة الجماعات المتمرّدة ضمن الخطة السعودية الجديدة، يسلّط الضوء على تركيزها على بناء جيش متمرّد سنّي.

يلفت الصايغ الى أن مقاربة السعودية في تمويل وبناء جيش متمردين خاص بها قد ترتد عليها، وقد التمس العذر لها في اعتقادها بأن تدخّلها سيكون حاسماً الآن وقد أصبحت تتولّى زمام السيطرة ومستعدة للالتزام بما يصفه أحد المطلعين توفير الأموال «بلا حدود»، وذلك على النقيض من الدور المتواضع الذي لعبته بين الأطراف التي تدعم التمرّد المسلّح في سورية قبل عام مضى. بيد أن هذه المقاربة قد تأتي بنتائج عكسية. فقبل عام من الآن كانت خطوط المعركة أكثر بساطة، حيث كان الجيش السوري الحر يقف في مواجهة نظام الأسد. أما اليوم فإن القيادة السعودية تسعى، كما أوضح رئيس المخابرات السابق الأمير تركي الفيصل، إلى شنّ معركتين، إحداهما ضدّ الأسد وعائلته، والأخرى ضدّ منتسبي القاعدة في سورية. غير أن الرياض لاتربح المعركة ضد الجهاديين، وقد تؤدّي جهودها إلى شقّ صفوف المعارضة أكثر.

ويبدو أن عدداً من الجماعات قد استنفرت في مواجهة الخطة السعودية. فالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وهي جماعة تشكّل مظلة للمسلحين الجهاديين تشكّلت في العراق في العام ٢٠٠٦، تتحرّك بقوة ضد جماعات متمرّدة أخرى في شمال سورية منذ أواخر آب/أغسطس الماضي، وتنتزع السيطرة على المعابر الحدودية مع تركيا وتجبر المنتسبين للجيش السوري الحر في الرقة وحلب على المغادرة أو إعلان الولاء لها. وتعتقد (داعش)، إضافة إلى الجماعات الجهادية الأخرى، أنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها مثل السعودية. وقد توصلت الجماعة أيضاً إلى تفاهم مع شقيقتها جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة، وحركة أحرار الشام الإسلامية القوية لتنحية خلافاتهم جانباً وتشكيل مجلس قضاء مشترك وزيادة العمليات المشتركة ضد قوات النظام. ويتحمّل هذا المحور، جنباً إلى جنب مع العديد من الجماعات الجهادية الصغيرة التي استمرت في الظهور، العبء الأكبر من القتال ضدّ قوات النظام إلى الجنوب الشرقي من حلب. كما تعمل جبهة النصرة الآن على الحدود مع الأردن.

كلام الصايغ جاء قبل أن يصدر أيمن الظواهري في ٩ نوفمبر قراراً باعتبار النصرة وحدها الممثل الوحيد لتنظيم القاعدة، وهي المسؤولة عن ولاية الشام، بينما تتولى داعش ولاية العراق.

على أية حال، لم تثبت شبكة التحالفات التي تقيمها السعودية نفسها في هذه المواجهة التي تلوح في الأفق. على العكس من ذلك، فقد أعلن لواء التوحيد، الذي تمت دعوته للانضمام إلى «جيش الإسلام» في تشكيل جيش أكبر هو «جيش محمد»، مراراً وتكراراً حياده في الحملة العنيفة التي شنّتها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) منذ منتصف أيلول/سبتمبر في شمال سورية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، فإن الاندفاع السعودي لبناء جيش ذي طابع سنّي واضح يزيد احتمال تشتّت المتمرّدين، وتشتّت حتى الجماعات الإسلامية والسلفية الوسطية الملتقية عقائديّاً والتي تستهدفها الخطة السعودية. وتشمل الجماعات التي رفضت الانضمام إلى «جيش الإسلام»، على سبيل المثال، العديد من الفصائل المسلحة الرئيسة في منطقة الغوطة الشرقية وأعضاء من جبهة تحرير سورية الإسلامية، مايجعل وحدتها وتماسكها موضع تساؤل.

مؤتمر جنيف ٢ سيجعل السعودية مجرد لاعب ثانوي في المرحلة المقبلة إن لم تواجه أخطار انغماسها في الأزمة السورية على مستوى أمنها وتحالفاتها

ولكن تركيز السعودية على الجماعات السنيّة السلفية يترك آثاراً مباشرة على العلمانيين المعتدلين. ففي الوقت الذي يتعمّق الاستقطاب داخل المعارضة السورية، يتسبّب تركيز الخطة السعودية على إنشاء جيش سنّي في إضعاف من لهم مصلحة مشتركة في منع صعود الجناح الجهادي للتمرّد المسلح. فقد سعى بعض أعضاء الائتلاف الوطني للانضمام إلى الركب، وتحدثوا بحرارة عن إنشاء «مجلس سياسي عسكري مركزي تحت قيادة إسلامية». بيد أن هذا يؤكّد فقط على تراجع حظوظ الائتلاف والمجلس العسكري الأعلى، وكلاهما كانا تحت رعاية السعودية منذ حزيران/يونيو الماضي، عندما أصبح أحمد الجربا الرئيس الجديد للائتلاف. ولذا فإن التركيز ذو الهدف الواحد على النهج العسكري يقوّض ما تبقى من مكانة وسلطة يتمتع بها الائتلاف الوطني والمجلس العسكري الأعلى داخل سورية.

وبهذا، تبدو خيبة أمل السعودية إزاء الائتلاف الوطني والمجلس العسكري الأعلى مفهومة. إذ فقدت قيادتهما صدقيّتها وهي تفتقر إلى استراتيجية لإلحاق الهزيمة بالنظام، سواءً عسكرياً أو سياسياً، من خلال وضع مقترحات محدّدة لتقاسم السلطة الانتقالية التي قد تقنع المكوّنات المؤسّسية والاجتماعية الرئيسة في النظام بالتخلي عنه. كما أن الائتلاف الوطني لايزال غير قادر على حكم المناطق المحرّرة.

بيد أن المقاربة السعودية، ومن خلال توجيه تدفّقات التمويل والأسلحة مباشرة للجماعات المتمرّدة على الأرض، بدل توجيهها كلية عبر المجلس العسكري الأعلى، تتعارض مع احتياجات الدعم العسكري. ومن خلال الالتفاف على المعارضة المعترف بها والاعتماد على التمويل الضخم لإنشاء جيش موحّد للمتمردين لا تضمن الرياض فعّاليته العسكرية ولاتفعل شيئاً لمعالجة القصور السياسي الحرج الذي تعاني منه المعارضة السورية.

كما أن التركيز على التأثير في ديناميكيات التمرّد والإشراف الدقيق عليها يعقّد العلاقات بين المدنيين والعسكريين على الأرض. فعندما أعلنت الهيئات المدنية تشكيل مجلس مدني موسّع لمدينة دوما في الغوطة الشرقية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، أدان قائد جيش الإسلام زهران علوش تلك الهيئات بسبب تفريق «كلمة المسلمين وهذا حرام و شقّ للصف». وبرأي علوش فقد كان إعلان تلك الهيئات عن إنشاء هيئة قضائية مستقلّة أيضاً هو خروج لا عذر له على مجلس الشورى المحلي الذي ساهم في تأسيسه في آذار/مارس، و الذي يهيمن عليه.

كل هذه الأمور لها انعكاسات كبيرة على مؤتمر جنيف– ٢ المقبل. إذ يواجه الائتلاف الوطني لحظة مصيرية في الوقت الذي يتناقص عدد شركائه. فقد انضمّت اثنتا عشرة جماعة متمرّدة، ينتمي معظمها شكلياً إلى الجيش السوري الحر، إلى جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر تعبيراً عن رفضها للصفة التمثيلية للائتلاف. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت خمسون جماعة مسلحة أنها بصدد تشكيل «مجلس قيادة الثورة للمنطقة الجنوبية» وسحب اعترافها بالائتلاف الوطني لأن قيادته «فرطت بثوابت الوطن والثورة».

وبعد يومين، حذّر زهران علوش صراحة من أن «الائتلاف سيكون بمثابة (العدو) بالنسبة لنا، مثله مثل نظام بشار الأسد، إذا قرّر الذهاب إلى مؤتمر (جنيف ٢) ، المرجح الشهر المقبل، للبحث عن حل سياسي للأزمة السورية». وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتبرت تسع عشرة جماعة مسلحة، بما فيها مكوّنات «جيش محمد» الثلاثة، أن حضور المؤتمر و التفاوض مع النظام دون الثوابت يشكل «تجارة بدماء الشعب السوري و خيانة تستوجب المثول أمام القضاء و المحاكمة».

السعودية تطلق النار على رجلها

إن الشعور السعودي بالاستياء العميق تجاه سياسة الولايات المتحدة بشأن سورية، فضلاً عن

توجهاتها في إيران، دفع رئيس المخابرات السعودية الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز إلى التحذير من حدوث «تحوّل كبير» في العلاقات الثنائية بين البلدين. ومن شبه المؤكد أنه لايمكن حدوث تحوّل مستديم في السياسة بهذا الحجم. ولاريب أن اتساع رقعة الخلاف بين الرياض وواشنطن يجعل الأردن والائتلاف الوطني، وهما طرفان مهمان لنجاح خطط السعودية في سورية لكنّهما ليسا أقل اعتماداً على قوة ومتانة علاقاتهما مع الولايات المتحدة، في وضع غير مريح ولايمكن التمسك به.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاختلاف بين المقاربتين السعودية والأميركية يزيد في تعقيد مؤتمر جنيف- ٢ للسلام. ومع أن البيان الختامي لاجتماع مجموعة أصدقاء سورية الذي عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر وضع شروطاً صعبة للمشاركة في المؤتمر ومعايير صارمة للعملية الانتقالية تلبّي تطلّعات الائتلاف الوطني والسعودية، فإن إصرار الرياض على استبعاد طهران من مؤتمر جنيف- ٢ يفتح الباب أمام حدوث خلاف آخر محتمل مع حلفائها، والذين أشار العديد منهم صراحة إلى استعدادهم لقبول المشاركة الإيرانية. وعلى أية حال، فإن هذه الشروط بدأت تتبدد منذ اعلان الائتلاف الوطني السوري المعارض في ١٠ نوفمبر الجاري عن الموافقة على المشاركة في مؤتمر جنيف ٢ وما اشتراطها بدعم المسلحين له سوى ورقة زائدة.

قد تجادل القيادة السعودية بأن خطتها لزيادة الضغط العسكري على نظام الأسد سوف تجبره على قبول الشروط التي حدّدها أصدقاء سورية للمشاركة في مؤتمر السلام. وبدا أن تركي الفيصل يقول هذا عندما أكّد على الحاجة إلى مساعدة المعارضة على تحقيق «توازن على الأرض». ولكن هذا ينفيه الخلاف غير المتوقّع وغير المعتاد مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يضرّ باحتمال أن تتمكّن الخطة السعودية من جمع المتمرّدين في جيش موحّد.

السعودية اختزلت ملفات المنطقة في (السوري) وجعلت كل رهاناتها وثقلها فيه، اعتقاداً منها بأنها ستجني ثماراً في الملفات الأخرى

كانت السعودية تتطلع لمخرج مشرّف بالنسبة من المأزق الذي وضعت نفسها فيه بدعم الخيار العسكري والجماعات المسلّحة ورفض مؤتمر جنيف، فيما تتعرض لضغوطات شديدة من واشنطن لجهة المشاركة.

المشكلة الجوهرية هي أن السعودية بدعمها الجماعات المسلّحة وفشلها في توحيدها فقدت صدقيتها أولاً، وثانياً انها وجدت نفسها وهي تكرّر تجربتها في أفغانستان، حيث أسّست جماعات متباينة من المجاهدين تفتقر إلى إطار سياسي موحّد. ولم تتمكّن تلك القوى من حكم كابول بمجرد أن استولت عليها، ما مهّد الطريق لحركة طالبان للسيطرة عليها. وتبع ذلك ظهور تنظيم القاعدة، حيث وصلت ارتدادات ذلك فيما بعد إلى المملكة العربية السعودية نفسها.

الاعتماد السعودي على التمويل وتوفير الأسلحة كدعامتين رئيستين لاكتساب النفوذ، والتركيز على زيادة الضغط العسكري على النظام من دون وضع استراتيجية سياسية واضحة لإلحاق الهزيمة به في موازاة ذلك، كما التركيز على حشد وتعزيز المجموعات ذات الطبيعة السنّية، ينطوي على خطر المساهمة في الوصول إلى نتيجة مماثلة. ولذا ينبغي على القيادة السعودية أن تكون حذرة إزاء ماتفعله في سورية. فجيش محمد قد يعود إلى مكة في نهاية المطاف.

بندر يُغضِبُ أسياده

وفي ٨ نوفمبر نشرت صحيفة (السفير) تقريراً عن الصراع الاستخباري الأميركي السعودي على سوريا، وسلّط الضوء على الموقف الأميركي الجديد من أداء بندر، والتبدّل في الموقف التركي من (جهادييه)، والذي انعكس في عودة الحرارة الى العلاقات التركية العراقية في زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو في ٩ نوفمبر الجاري.

تقول الجريدة في تقريرها، وبحسب مصادر سورية مطلّعة أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري رفض لقاء الأمير بندر بن سلطان، خلال زيارته الرياض. ولم يظهر رئيس الاستخبارات السعودية في الاجتماع الذي ضم كيري والملك عبدالله ووزير خارجيته الأمير سعود الفيصل.

ويضيف محمد بلوط، معد التقرير، أن الاستياء يسيطر في أوساط الاستخبارات الأميركية من الاستراتيجية المستقلة التي بات يتبعها الأمير بندر في سوريا، والاتجاه إلى تكتيل الجماعات (الجهادية) في إطار عسكري واحد، وتعزيز مكانتها داخل «هيئة الأركان العليا للجيش الحر».

وطالبت الفصائل «الجهادية» بالحصول على عشرة مقاعد من أصل ٣٠ في «هيئة الأركان»، فيما قدّم اللواء سليم إدريس موقعين في «هيئة الأركان» كان أحدهما قد شغر بعد اغتيال تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) (داعش) محمد كمال حمامي (أبو بصير)، والآخر بعد استقالة العقيد عبد الجبار العكيدي من رئاسة «المجلس العسكري لحلب».

ونقل بلوط عن مصدره السوري إن الأميركيين يشعرون بالغضب جراء التصريحات التي أدلى بها بندر بن سلطان، وهدّد فيها بوقف التعاون الأمني مع الاستخبارات الأميركية، بعد تخلي الرئيس باراك أوباما عن خيار الضربة العسكرية ضد دمشق. وأضاف المصدر أن الأوساط الأمنية الأميركية المعنية بتنسيق المساعدات العسكرية للمعارضة السورية تشن حملة على الأمير السعودي، وتصف استراتيجيته في سوريا بالغبية والخطرة، لأنها تهدد المصالح الأميركية عبر تشجيع الجماعات «الجهادية»، التي تشكل، برأي الأجهزة الأميركية، امتداداً لتنظيم «القاعدة»، لا سيما «جبهة النصرة».

ونقل بلوط عن مصادر أميركية أن بندر بات يشكل حجر عثرة في العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية. ونسب معارض سوري إلى مسؤول أمني أميركي في باريس قوله إن بندر لم يتعلم كثيراً من الأميركيين برغم إقامته سفيراً في واشنطن عقدين من الزمن. ويقول المصدر إن الملف السوري سيكون حصرياً من الآن فصاعداً في يد الملك عبدالله والفيصل. وقال أحد الخبراء الغربيين العاملين في ملف تسليح المعارضة السورية، لـ«السفير»، أنه من المنتظر أن يقوم السعوديون، تحت ضغط أميركي، بتخفيض عمليات تسليح وتمويل الجماعات التي تعتبرها الولايات المتحدة حليفاً لـ«القاعدة».

ومن دون انتظار أن يفي السعوديون بتعهداتهم كاملة، تتعاون الأجهزة التركية مع الأميركيين في اعتراض بعض عمليات الاستخبارات السعودية، بعد ظهور التباين في العمل ضد سوريا بين الاستخبارات الأميركية والأمير بندر. وقد طلب الأتراك من السعوديين في إنطاكيا والمناطق القريبة من الحدود مع سوريا إغلاق بعض غرف العمليات، التي يقومون من خلالها بتنسيق إمدادات الأسلحة نحو الشمال السوري.

ويختبر السعوديون، في المقابل، اقتراحاً جديداً لتأكيد الاستقلال عن الاستخبارات الأميركية والتركية في سوريا، عبر تطوير «جيش عشائري» انطلاقاً من الأردن، قادر على مقاتلة النظام السوري بمعونة وتوجيه خليجي وحيدين. ويقول خبير غربي أن مشاورات تجري بين الاستخبارات السعودية والإماراتية على تطوير الفكرة، وأن القرار قد اتخذ منذ أسبوعين بشأنه. ويقوم الاقتراح على تجنيد فرقتين من أبناء العشائر في الشرق السوري، تضم ٤٠ ألف مقاتل، يقودهم عشرات الضباط الذين يقيمون في معسكرات أردنية ويتعاونون مع الاستخبارات الأردنية والسعودية. وبحسب المصدر اقترح السعوديون رصد أربعة مليارات دولار لتنفيذ المشروع الجديد، على أن تستقبل السعودية المجندين من أبناء العشائر في معسكرات تقام في الطائف، وأن يشرف على تدريبهم ضباط باكستانيون.

في نهاية المطاف تواجه السعودية مأزقاً خطيراً وتجد نفسها بين خيار تسليح الجماعات المسلّحة وبناء جيشها الاسلامي! وبين استحقاق جنيف الذي بات التوافق عليه اجماعياً، ولم تعد السعودية قادرة على تحمل تبعات التسليح والسلام..وهذا ما سوف يجعلها مجرد لاعب ثانوي في المرحلة المقبلة إن لم ستواجه أخطار انغماسها في الأزمة السورية التي تركت تأثيراتها المباشرة على علاقاتها مع تركيا وقطر والولايات المتحدة والغرب عموماً باستثناء فرنسا التي تلعب على طريقتها في كسب الأرباح دون خسائر.

مراجعة السعودية لسجلّها الحقوقي في جنيف

يوم الحساب والإهانة والفضيحة!

عبد الوهاب فقي

كان يوماً مشهوداً. وصفه البعض بـ (يوم الحساب)، ووصفه آخرون بـ (يوم التهزيء)، او (يوم الإهانة)، او يوم الفضيحة.

انه الإثنين، الواحد والعشرون من اكتوبر الماضي. والمكان في جنيف، حيث الصالة الضخمة التي تضم ممثلي كل دول العالم في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

اما المناسبة، فهي مراجعة سجل السعودية الحقوقي للمرة الثانية، فيما يعرف بالمراجعة الدورية الشاملة.

والحضور تعدّى مَنْ هم في الصالة من الرسميين، والناشطين الحقوقيين وبينهم سعوديون، الى جمهور غفير في كل بقاع العالم، بمن فيهم السعوديين الذين شاهدوا ما سُمي بـ (يوم الحساب) على الهواء مباشرة، في بث حيّ من تلفزيون الأمم المتحدة، كان متاحاً على شاشات الكمبيوتر والهواتف الذكية.

(يوم التهزيء) لم يكن بعيداً عن السياسة، والحقوق السياسية في صلب موضوع حقوق الإنسان، لكن مراجعة السجل الحقوقي السعودي وشكل المراجعة وحجم النقد من حلفاء النظام، جاء في وقت انحدار سياسي للرياض ولنفوذها، ما سهّل نقدها، ورفع الغطاء عن ممارساتها القمعية ولو قليلاً.

استبقت عشرات المنظمات الحقوقية الدولية الجلسة في التحشيد ليوم (كشف المستور من الانتهاكات السعودية) وأصدرت بيانات ضاغطة على دول العالم، كما فعلت العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، اضافة الى عدد كبير من المنظمات الدولية الأخرى، مثل الكرامة، والمفوضية الدولية للقضاة، والمفوضية الاسلامية لحقوق الانسان، ومراسلون بلا حدود، وفرونت لاين وغيرها.

وتقدّم الناشطون الحقوقيون السعوديون بتقارير مقابلة للتقرير الرسمي ستناقش في فبراير القادم، وهو ما فعلته جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حَسْمْ)، ومركز العدالة لحقوق الإنسان، بحيث غطّت كل الموضوعات المتعلقة بالمرأة والعمالة الأجنبية واضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان والتعذيب والاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة وغيرها.

في افتتاح الجلسة، حذر رئيس مجلس حقوق الإنسان بصورة مبطنة الحكومة السعودية من التعرّض للناشطين الحقوقيين السعوديين الذين جاؤوا الى جنيف والإنتقام منهم في حال عودتهم الى بلادهم مذكرا اياها بالتشريعات الدولية في هذا المضمار والتي تحمي المتعاونين مع آليات الأمم المتحدة.

من جانبها، جاءت الرياض بوفدها ليقرأ منجزات الأمراء الحقوقية، وليدافع عن الانتهاكات. رأس الوفد رئيس هيئة حقوق الإنسان الحكومية بندر العيبان، وكان معه اضافة الى الذكور، ثلاث نساء مُبرقعات وغير مُبرقعات، فالرياض تريد ان تُريَ العالم كيف أنها تحترم المرأة، لولا ان توقيت المراجعة لسجلها جاء في وقت حرج، اذ لم يكن يفصله عن الحملة الشعبية لكسر الحظر عن قيادة المرأة للسيارة ـ والتي يتابع العالم تفاصيلها ـ سوى أربعة أيام، ما نَسَف الدعاية الرسمية من أساسها.

السعودية لا تطبق حكم الشريعة ولا القانون الوضعي، وان تذرّعت بذلك ونسبت ممارساتها الى الدين، في حين أن أهواء الأمراء هي الحاكمة.

ومع ان السعودية صارت مصدراً للكراهية والطائفية والتكفير وتصدير القتلة باسم الدين الى كل أصقاع العالم وتأجيج الفتن حتى داخل البلاد نفسها، زعم العيبان أن عكس ذلك تماماً هو ما يحدث. اكثر من هذا فالعيبان يقول ان المملكة اعطت نموذجاً رائداً لتطبيق حقوق الإنسان بين دول العالم، وان بلاده تطبق تلك الحقوق منذ نشأتها. وأنها انضمت الى العديد من المواثيق الدولية، في حين ان كل دول العالم تطالبها بالحدود الدنيا والانضمام الى العهدين الدوليين، وليس تطبيقهما بالضرورة. تحدث العيبان عن القضاء السعودي العادل الذي يوفر الحريات ويصون الحقوق، في حين أن عشرات الألوف من معتقلي الرأي في السجون، وتدخلات الأمراء في القضاء سافر بحيث فقد المصداقية على المستوى المحلي فضلاً عن الدولي. وبالنسبة للمرأة زعم ممثل الوفد السعودي تطبيق الشريعة واعطاء المرأة حقوقها وقال انها مواطنة كاملة، وارجع امتهانها الى مفاهيم مغلوطة ومعلومات غير موضوعية.وفي موضوع اضطهاد العمالة الأجنبية والعمالة المنزلية والذي هو واضح حيث يتكرر نقد دول العالم للرياض بشأنه، رسم العيبان صورة وردية كالعادة.

وكرّت سبحة المديح لتشمل كل الموضوعات الحقوقية الأخرى حتى لكأن السعودية صارت جنّة الله في أرضه، وليست بلداً يختنق بأهله تحت حكم طاغٍ ظالم لا يعير الشريعة ولا المواثيق الدولية اي اعتبار.

وهنا بدأت الدول بالمداخلات الناقدة وتقديم التوصيات كيما تلتزم الرياض بها، وكأن كلّ ما قاله العيبان لم يعنِ لأكثرها سوى القليل. وحسب احدى وكالات الأنباء، فإن السعودية كانت تحت مرمى النار، حيث تقدمت الدول بتوصيات الى السعودية الواحدة تلو الأخرى. واذا كان الأمريكيون قد بدأوا النقد لحليفهم ـ مضطرين او لغرض سياسي آخر ـ فإن الدول الأخرى بدأت تأخذ نفس المنحى، تصديقاً لقول الشاعر:

اذا غَضبتْ عليكَ بنو تميم
حَسِبْتَ الناسَ كُلّهمُ غِضابا

ممثل بريطانيا الذي رعت بلاده العرش السعودي منذ نشأته، اعرب عن خيبة أمل بلاده من ان الحكومة السعودية لم تنفذ التوصيات السابقة للمراجعة الدورية الشاملة الأولى عام ٢٠٠٩؛ وقال بأن السعودية فشلت في التزاماتها تجاه مجلس حقوق الانسان، ورفضت السماح للمقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة لزيارة المملكة، واوصى بان تساهم المرأة السعودية كاملاً في بناء المجتمع، والغاء نظام الوصاية عليها، وتعيين نساء اكثر في مواقع المسؤولية، وزيادة حرية الحركة.

الحليف الأمريكي طالب الرياض بان توفر محاكمات عادلة لمعتقلي الرأي، وشكك في مصداقية القضاء السعودي، كما طالب بحرية تشكيل منظمات المجتمع المدني بدون قيود.

ممثل فيتنام أوصى بتعزيز سلطة وحكم القانون في السعودية، والغاء التمييز، ومراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع. وممثلة البانيا طالبت السعودية بالتوقيع والمصادقة على المواثيق الدولية خاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وكذلك العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والبروتوكول الاختياري (كات) وغيرها. كما اوصت بالغاء أحكام الإعدام، والتعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية. ارمينيا اوصت بزيادة الوعي الحقوقي في السعودية من خلال ادماج موضوعات حقوق الانسان في المناهج الدراسية كافة.

اما استراليا، فأوصت بحرية السفر للمرأة بدون محرم، وباصلاحات قانونية سببت خروقات لحقوق الإنسان وادت الى الاعتقال التعسفي وحرمان المرأة من حقوقها الطبيعية وكذلك حقوق الأقليات.

ممثل النمسا أبدت قلقاً بسبب غياب الضمانات

القانونية في الأنظمة الجنائية؛ ودعا ممثلها الى تقنين الأحكام القضائية، والى الحرية الدينية للأقليات في المملكة وحقها في العبادة، وليس فقط الى تأسيس مراكز لحوار الأديان في الخارج، وقال ان المرأة تعاني من التمييز في كل جوانب الحياة اليومية، واوصى بعدم تطبيق احكام الإعدام على الأطفال، واخيراً اوصى بتطبيق معاهدة السيداو المتعلقة بالمرأة. ودعت البرازيل السعودية الى مواءمة قوانينها المحلية مع القوانين الدولية والمعاهدات التي صادقت عليها.

ايطاليا من جانبها دعت الرياض لمراجعة العقوبات وقرارات الإعدام، وطالبت بحماية النساء من الزواج القسري، وتوفير حرية التعبير الديني. واخذت اليابان الحديث فاوصت بإدماج النساء في كل المجالات، وتوفير ادوات تتيح للضحايا الوصول الى القضاء؛ والتصديق على العهدين الدوليين، وانصاف ضحايا الانتهاكات الحكومية.. كما أعربت



الوفد السعودي

ايرلندا عن قلقها من عدم سماح الرياض للمنظمات الأهلية المستقلة بالعمل ومحاكمة الناشطين بعدئذ بحجة القانون؛ اما ألمانيا فأوصت الرياض بنشر ثقافة حقوق الإنسان وادماجها كمادة في المناهج الدراسية.

وهكذا تواصل النقد وطرح التوصيات، فسويسرا دعت الرياض الى ضمان حرية الرأي والمعتقد، ومراجعة العقوبات القصوى او الغائها، وإلغاء التمييز وغيره. والنرويج طالبت بإلغاء منع السفر عن النشطاء الحقوقيين ان لم يكن دعمهم، والى منح النساء الأهلية القانونية الكاملة.

عشرات الدول تحدثت وانتقدت.. كل هذا يجري واعضاء الوفد الرسمي يستمعون للتقريع كأطفال أغبياء، والعالم يسمع من شاشات التلفزيون، فيما الجمهور السعودي المتابع على هاشتاقات تويتر والهواتف المحمولة يستمتع بالسخريات والتعليقات التي أطلقت على الوفد الرسمي، ويأخذ مقاطع من كلام العيبان والنساء المرافقات للوفد واللاتي بذلن جهداً كبيراً لإقناع العالم بأن بنات جنسهن ينلن حقوقهن كاملة، بعكس ما يروج!! ثم يقوم المغردون بالتعليق عليها والطعن فيها واتهام الوفد الرسمي بأنه لا يمثل احداً لا رجالا ولا نساء، وانما يمثل العائلة المالكة فحسب.

وكما كان متوقعاً، فإن الدول العربية خاصة الخليجية أثنت على تقرير العيبان وامتدحت النظام السعودي وسجله (الأبيض جداً) في منح شعبه الحقوق المشروعة. هذا كان حال الكويت والإمارات؛ اما البحرين التي تواجه شعبها بالحديد والنار، فرحبت بتقرير السعودية ودافعت عنه بشراسة، وقالت ان اداء العيبان حرفي ومهني. واليمن لم يكف ممثلها عن المديح للرياض وتجاوز الوقت المسموح فقطع عنه الميكروفون! حتى العراق الذي يعاني من الإرهاب الممول من السعودية، انضمّ الى قائمة المطبّلين لعدالة السعودية، وكذلك فعلت الجزائر وأفغانستان.

قيمة المراجعة لسجل السعودية هذه المرّة، أنه كشف عن أن مظلّة الحماية الغربية لتجاوزات وانتهاكات آل سعود قد بدأت بالتمزّق على وقع ضغط المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية، وهو يكشف في جانب مهم أن مكانة السعودية ورشواتها للعالم لم تعد قادرة في السيطرة على النقد الموجه لسجلها الأسود.

توصيات وتحذيرات للرياض

بعد هذا، تقدمت أكثر من مائة دولة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف بمائتين وست وعشرين توصية للسعودية لإصلاح وضعها الحقوقي وفق القرارات والمواثيق الدولية؛ ويفترض أن تجيب السعودية بقبولها تنفيذ هذه التوصيات من عدمها، لتتحول الى واجبات للتنفيذ خلال السنوات الأربع القادمة. وكانت السعودية قد قبلت بتوصيات سابقة اثناء مراجعة سجلها عام ٢٠٠٩، لكنها لم تنفذ منها شيئاً يذكر، ما أدى الى اهانة وفدها الرسمي وتحذيرها من ضغوطات دولية قادمة لا قبَل لها بها.

وتشمل التوصيات كل شيء تقريباً فالحكومة السعودية اما انتهكت او قصرت في ايفائها بالتزاماتها الدولية تجاه حقوق مواطنيها ومن يقيم عليها. ويكشف حجم التوصيات عمق المشكلة وخطورة الإنتهاكات، واصرار النظام السعودي على مواصلة مسيرته، ولهذا يمكن القول بأن السيف اصبح مصلتاً على النظام، وإن بشكل ناعم، ولن يمكنه ان يتهرب من اصلاح الوضع الحقوقي الداخلي واحترام حرية وكرامة مواطنيه، حتى ولو أنفق المليارات لشراء الضمائر والتضليل. هذه اللعبة باختصار: انتهت.

مجلس حقوق الانسان

بعد التهزيء والإهانة بأسبوعين، كان مدهشاً ان تُنتخب السعودية عضواً لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، فلا أحد يجهل سجل هذه الدولة في الإنتهاكات، ولكن ثلاثة أمور ساهمت في انتخابها:

الأول، ويعتمد طريقة الانتخاب في مجلس حقوق الإنسان، حيث تقسم المقاعد على القارات، وأعضاء تلك القارات هي من ينتخب ويقرر، ولأن السعودية ضمن القارة آسيا، كان من البديهي ان تحصل على الأصوات المطلوبة، وليس لدى المعترضين من سبيل لإيقاف ذلك، حتى لو كان الإعتراض من الدول الغربية الحليفة.

الثاني، ويعود الى رغبة الحكومة السعودية في تبييض صفحتها، واعتقادها بأن الأموال التي تدفعها للمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المجلس نفسه والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ستساعدها في تحقيق غايتها. وهذا صحيح الى حد كبير.

والثالث، توفر الغطاء السياسي الغربي الحمائي للإنتهاكات السعودية، إذ قلّما ينتبه الغرب: اعلاماً ومؤسسات الى ما يجري في السعودية، والإنتهاكات التي تجري فيها والموثّقة بشكل واضح. ذلك ان معظم دول الغرب قد فضلت مصالحها على ما تدّعيه من قيم تريد تطبيقها، خاصة في البلدان الحليفة لها، ومن اهم البلدان تلك التي تتمتع بوفرة مالية يمكن ان استحلابها خاصة في الظروف الصعبة التي تمرّ بها اقتصاديات دول الغرب بالذات. ومع هذا، فإن تحوّلاً ما حدث وإن كان محدوداً في الموقف الغربي تجاه سجل السعودية الحقوقي، ولكن لم يتم رفع الغطاء الحمائي بشكل كبير. فالإنتهازية لاتزال ديدن سياسة العواصم الغربية تجاه مملكة الإنسانية جداً!

سبق انتخاب السعودية عضواً أن تقدّمت ست منظمات حقوقية عربية ودولية، برسالة الى الملك السعودي، هي في واقع الأمر رسالة احتجاج الى المجتمع الدولي السياسي، تتعلق بالشروط المراد تغييرها في السلوك السعودي كيما تستحق بجدارة عضوية مجلس حقوق الإنسان، ما يعني ان هناك اعتراضات على هذه العضوية المحرجة.

المنظمات الست هي: هيومن رايتس ووتش، ومبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لحقوق الإنسان، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

وكانت رسالة هذه المنظمات الى الملك عبدالله تفيد بضرورة اتخاذ بلاده خطوات فورية لتحسين سجلها الحقوقي، ومن بين تلك الخطوات: الافراج عن كافة نشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني بمن فيهم الدكتور عبدالله الحامد ومحمد القحطاني وفاضل المناسف، ورائف بدوي وغيرهم؛ اضافة الى ايقاف الملاحقة للناشطين الحقوقيين مثل مخلف الشمري ووليد أبو الخير.

ومن الخطوات: القبول فوراً بزيارة المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة بشأن التعذيب وحرية التعبير والرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان، وان تقبل بالتوصيات التي تم تقديمها اثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الانسان في ٢١ اكتوبر الماضي، وان تصادق السعودية على المعاهدات الرئيسية لحقوق الانسان والتي تمثل اساس عمل المجلس، وفي مقدمتها العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الرأي العام في السعودية.. إتجاهات ومؤشرات

محمد فلالي

لا مكان مثل (تويتر) يمكن من خلاله قراءة الرأي العام الشعبي في مملكة آل سعود. فقد أصبح تويتر الوسيلة الشعبية الأولى (وهي تسبق الفيس بوك) في التعبير عن الهموم والآراء، وفي البحث عن التحولات في الإتجاهات السياسية والفكرية والنفسية للمواطنين. لا عجب أن تجد مثقفي البلاد وناشطيها وحتى مسؤوليها لهم مواقعهم على خارطة هذا الوافد الجديد في صحراء الاستبداد. المملكة من الخارج شيء مختلف، تصنعه الدعاية الرسمية الحكومية، أما في الداخل فهناك عالم متلاطم من الأفكار والنشاطات والإبداعات ترسم صورة أخرى لها ولشعبها ولنظام الحكم فيها.

في كل عدد نختار بعضاً مما يشغل المواطنين ويستقطب اهتمامهم، من خلال متابعة الهاشتاقات. وهذا بعضٌ منها.

#تهجير أهل المدينة بحجة التطوير

مكة المكرمة؛ والمدينة المنورة تتعرضان لتغيير ديمغرافي متعمّد، يستهدف ابعاد سكانهما الأصليين عن الحرمين الشريفين، وتحويلهما اما الى مركز استثمار يملكه أصحاب الدماء الزرقاء من وسط البلاد، وابعاد الأهـالي الى مدن أخرى، كما هو الحال مع سكان مكة المكرمة، او جلب عناصر قبلية تستطيع النخبة المناطقية الحاكمة الزعم بأن المدينة المنورة ليست حجازية بالمعنى الأصلي للكلمة والإنتماء.

المخطط واضح، وحتى الآن فهو ناجح، فلم يعد أهل المدينة المنورة إلا أقلية، وها هم أهل مكة قد هُجّروا من قلبها، واستولى الأمراء ومنطقتهم على قلبها. ولكن كما في الحديث الشريف: (ليتركنّ المدينةَ أهلُها خيرَ ما كانتْ، نصفين رطباً وزَهْواً). وقال الراوي بأن من يخرجهم هم: أمراء السوء. وفي حديث آخر: (مَنْ أرادَ أهل هذه البلدة بسوء ـ يعني المدينة ـ أذابَهُ الله كما يذوبُ الملحُ في الماء).

هاشتاق (تهجير أهل المدينة بحجة التطوير) يبدو مكرراً لهاشتاقات اخرى طرحت سابقاً بشأن مكة المكرمة، حيث تجد نفس النقاشات والحجج، وذات المأساة. عشرات الألوف يهجرون من منازلهم بحجة التطوير، ويدمر معها التراث المتبقي لتاريخ الإسلام، ولا يتم منح اصحاب الأملاك حقوقهم، ثم يأتي الأمراء واتباعهم فيحولون الجزء الأكبر من المساحة الى مشاريع استثمارية خاصة بهم.

المغرد بدر يتساءل: (سيتم إزالة أربعة عشر ألف وثلاثمائة عقار، فأين سيذهب سكانها؟ أليس هذا تهجير؟). ويؤكد بدر المحياوي بأنه لم يبق شيء من التاريخ والآثار غير المساجد المحيطة بالحرم وسقيفة بني ساعدة. إذ لم يُبقي الوهابيون تراثاً حيّاً للمسلمين. اما المغرد الحربي فكان في قمة العجز عن التفوّه بكلمة، فهو لا يريد أن يصدق بأنه سيغادر منطقة الحرم، بل انه لا يقوى حتى على المشي بسبب المأساة.

وردة المدينة شككت في تغريدتها بأن عمليات التدمير هدفها توسعة الحرم، ورأت ان ما يفعله الأمراء ما هو إلا إحدى علامات قيام الساعة. وتتحدث سناء عن حالها: (كل شوي يبعدون بيوتنا عن الحَرَمْ، حتى نصبح خارج الحدود، ولا يوجد أي تعويض يعادل مجاورة الرسول، وسماع الأذان من الحَرَم). عمر البدراني يتحدث عن تدمير احياء المدينة، التي تحمل عبق التاريخ، ويقول بأن المنطقة المركزية الحديثة نحرت تلك الأحياء الشعبية فلم يبق إلا حيّ الجمعة. وكتب أبو حاتم المدينة بألم: (لا يعرف قيمة المدينة إلا أهلُها. لسانهم يقول: نبيعُ الدنيا ونسكنُ بجوار النبي الكريم، فهو أغلى من أي شيء لدينا). في حين يؤكد بندر الحربي بأن سُبُلَ التطوير كثيرة، اذ يمكن تطوير المناطق الخارجية وربطها بالقطار الى الحَرَم، فهذا أفضل من تهجير أهلها. وترى وديعة المدني بأن طرد أهل المدينة جريمة لا يجب السكوت عليها، بل انها دسيسة اسرائيلية. ويخاطب تاج الأهلي المغردين: (أغلبكم غَفَلَ عن تجارة الأمراء والقُضْمان في شراء العقار بالأحياء القريبة من الحرم). ويختم أحمد التهامي متألماً: (مساكينَ المدينة بعدما كان المسجد النبوي مأوىً لهم، اليوم يقال لهم: لا مُقامَ لكمْ فارجعوا).

#السعودية تفوز بمقعد في حقوق الإنسان

قد يبدو امراً مستغرباً ذلك الإنزعاج الكبير من المغردين السعوديين بسبب استمرار السعودية في مقعدها بمجلس حقوق الإنسان، حيث فازت مجدداً بالعضوية في هيئة المجلس. ربما كان السبب هو اعتقادهم بأن تلك العضوية لا تتماشى مع النقد الحاد الذي تعرض له سجل النظام الحقوقي أثناء المراجعة الدورية الشاملة في جنيف في اكتوبر الماضي.

وهناك سبب آخر ربما، وهو ان الرياض تقول مضللة الرأي العام بأن سجلها الحقوقي (الأبيض) هو ما منحها العضوية من خلال تصويت ١٤٠ دولة لها، وهو ما زعمه عبدالله المعلمي سفير السعودية في الأمم المتحدة، وكذلك بندر العيبان رئيس الوفد السعودي الى جنيف، الذي قال بأن انتخاب بلاده شهادة حق تؤكد جهود بلاده في ترسيخ العدل والمساواة وحماية حقوق الانسان.

السخرية هي طابع التغريدات عامة، اذ كيف تفوز السعودية مع أنها أكبر منتهك لحقوق الإنسان بدون خجل او محاولة لستر فضائح الانتهاكات؟ هل نحن بازاء احد أفلام الخيال العلمي؟ كما كتب أحد المغردين في تويتر. أو كما سخر زميل له بالقول: لعله مقعد بحقوق (النياق) جَمْع ناقة؛ او كما غرّد ثالث: (لم يبق إلا أن تُسلّم إمامة الحرم للبابا وبكذا ختمنا الدنيا). المغرد ابن عباد اخذ الأمر على شكل نكتة حين سمع خبر العضوية السعودية من أحدهم فرد عليه: والصومال أمس ضربت اسرائيل بالنووي. الأخ ينكّتْ!

اذن السعودية فازت ولله الحمد، ولكن السؤال: بكم؟ كما يسخر هيثم

طيب، أي كم دفعت الرياض لشغر المقعد؟ وهل ستدين الدول التي تسجن مخالفيها الرأي؟: لا تنه عن خُلُقٍ وتأتي مثله؟ كما يقول الدكتور عبدالله الفارس. اما فرح آل ابراهيم فتقول بان العضوية هي ثمن للتهزئة التي تعرضت له الرياض في جنيف لسجلها الأسود، وتضيف: (وآخرتها يراضونا بكرسي؟ نطالب برئاسة المجلس)!

بدر كريّم يرجع الإنتصار الى الى الدعاية التي عنوانها: (مملكة الإنسانية)؛ وليلى عبدالرحمن تعلق: (وقحين ووسيعين وجه من يومهم. بسْ أستوعب الخبر أرجع أشوف هالنكتة)؛ اما جميل العتيبي فتساءل بسخرية مُرّة: (حقوق يعني أيش؟ إنسان يعني أيش؟ أها.. ذاك المخلوق اللي يُسجَنْ عشان تغريدة! قوّاكم الله). ووصلت الليبرالية فاطمة الى قمّة الإندهاش: (السعودية تفوز بمقعد بحقوق الإنسان؟ هذي يبي لها تفجير؛ مو تكبير)! ذلك أن طاولة حقوق الإنسان تعجّ شرفاً وطهارة يا عمّ سام، الذي يتهمه مغرد بأنه وراء امتياز المقعد لحليفه (ووليفه) بعد أن اغتصب شعبه.

مغرد قال: كم هو مدهشٌ هذا الفوز، إنه يشبه إعلان مملكة الإستبداد بأنها تنقذ العالم منه! او كما قال مغرد: (حال فوز السعودية بمقعد في حقوق الإنسان، يشبه بالضبط الملحد الذي يطوف بالحَرَم الشريف)! الدولة التي لا تعرف من حقوق الانسان شيئاً تشبه العميان الذين أفتوا بعدم كروية الأرض ودورانها حول الشمس، في اشارة الى الشيخ ابن باز، المفتي السابق؛ لهذا لزم ـ كما يقول المغردون ـ بعد فوز الغارقة في الانتهاكات: اعادة تعريف حقوق الإنسان. وإلا جاز للمغرد ابن نهّاش ان لا يستغرب (فكل ما فعلته الرياض ان في سجونها ٣٠ الف معتقل وخمسة آلاف آخرين لا يُعلم أينهم. مسألة بسيطة جداً، لا تحتاج الى تضخيم؛ لا تكبرون السالفة يا جماعة؟)، وتوقع مغرد آخر: لا تستغربوا ان يفوز قريباً وزير الداخلية محمد بن نايف بجائزة نوبل للسلام، فإسحاق رابين مش أحسن منه ولاّ أيه؟

حقاً كما يقول العطوي: (من أجهض الربيع العربي بنفطه، ومن نجا من القضاء البريطاني بفساده، لن يعجزه الفوز بمقعد). إن سجن الحاير وشقيقه ذهبان، أي حايرتنامو وذهبانتنامو أكبر شاهد على احترام حقوق الإنسان في هذه السعودية المباركة؛ حيث أغنى دولة وأفقر شعب. لذا لزم الطبطبة على كتف هذا الشعب: (الله يقوّيكم يا سعوديين على الصَدَمات التي تجيكُمْ وحدَهْ وراء وحدَهْ).

فوز السعودية بمقعد في حقوق الإنسان مضحكٌ مبك. بل هو مهزلة: يكتب مغرد: قاضٍ يُفصل لتغريدة؛ ومثقف يُعتقل لتغريدة، وإمرأة تلدُ محرمها، ومعتقلون بلا محاكمة. لا عزاء لحقوق الإنسان في السعودية.

هنيئاً للنظام مقعده، فالإنسان في مملكة الإنسانية لم يُصبح إنساناً بعدْ.

#المخالفون يعاملون بكرامة

في المثل: (حَشَفٌ وسوءُ كَيْلَهْ). لم يكتف النظام بقتل العمال الأجانب بعد أن أهانهم واستضعفهم وأكل حقوقهم ولم يوفر لهم أدنى حماية. ولم يكفه أنه لم يضع أنظمة تحمي المستضعفين من النساء والرجال الذين قدموا لبلاد التوحيد وحيث يطبق شرع الله كما يقول الحكام. ولم يكفه أيضاً وهو للتوّ قد قتل ثلاثة من العمالة الأجنبية، ولم يأخذْ على أيدي مواطنين انخرطوا في ضرب وتعذيب وقتل أولئك العمال. وأيضاً لم يكفه أنه روّج لخطاب العنصرية والاستعلاء على الآخر لعقود طويلة، بحيث اصبحت ممارسة الخطيئة تجاه الضعفاء من العمال الأجانب (عدا ذوي البشرة البيضاء الآتين من أوروبا وأمريكا طبعاً) عملاً مقبولاً ومستساغاً وربما مأجوراً عليه!

بل زاد النظام على ذلك، بأن زعم فوق هذا بأنه ليس فقط يحترم حقوق العمالة كما زعم ممثلوه لدى مجلس حقوق الإنسان في جنيف مؤخراً، بل أنه عاملهم وهو يرحلهم كالدواب بكرامة.

هذا ما قاله امير الرياض خالد بن بندر، وزاد في مواجهة نقد الممارسات التعسفية بأن ما يفعله النظام من ظلم هو (حقٌ سيادي)!

(يعاملون بكرامة)؟! هكذا إذن؟

مغرد خاطب امير الرياض: (إذا كان المواطن السعودي لا يشعر بأي نوع من الكرامة، فهل تريد أن تقنعني بأن المقيم المخالف للإقامة يعيش في رفاهية. خيالك خصب طال عمرك). وسأل المغرد حمد، الأمير: (بعد أن فَقَعتَ وجوههم، ولعنتم أصلهم، قلتوا: نعاملهم بكرامة؟ يا حليلكم). أبو عمار أيّد مقولة أمير الرياض: (نعم يعاملون بكرامة، والدليل ضرب رجل أثيوبي مسنّ حتى الموت في منفوحة)، واضاف: (لن تشعر بالظلم الذي يتعرض له المقيمون إلا إذا تمّت اهانتك لدى موظفي جوازات ابن سعود، الأعراب العنصريين).

ومن وحي التجربة يقول مجيد انه اخذ الشغالة لتبصم لدى الجوازات وهناك: (انا السعودي ما عاملوني بكرامة). فعلى من يضحك الأمير، ويريد إقناع من، خاصة وأن مواطنين تعرضوا لما تعرضت له العمالة من أوباش اعتدوا عليهم عند بيت الله وعند قبر رسول الله حيث طعنوا بالسكاكين، وأصبح الضحايا متآمرين!

ويرد المغرد الغامدي على الأمير: (وين الكرامة، وأين التصحيح لمخالفات الإقامة؟ أخرجتموهم من أوكارهم وجمعتموهم تحت الكباري، وصار اللي ما يشتري يتفرّج). أكثر من هذا، هناك مقطع امام جثة شاب اثيوبي قتل بالرصاص، ومواطن يقول: (كلب ومات يا رجّال، كلب ومات) وزادوا بان استخدموا السكاكين التي هاجموا فيها الأثيوبيين وحتى الآن لم ينتقدهم مجرد الإنتقاد احد، حتى ان اموال الضعفاء نهبت ممن لا يخاف الله.

مغردة سمعت من ابيها عن الترويع والوحشية لما يجري من انتهاكات ولم تصدق إلا بعد أن رأت مشاهد بعينها كما تقول. وخالد يؤكد ويضع فيديو لسعوديين يسرقون أثيوبي بعد قتله، ويضيف: حسبي الله عليهم!

هذه هي الكرامة! لدى فئة من المجتمع ترى انها صاحبة الدم الأزرق، ولديها الاستعداد لأن تفعل ذلك بمواطنين ايضاً.

يسخر مراد بأن تعريف الكرامة سعودياً يبدأ بالإهانة وينتهي بالقتل! لكن الأمير تركي بن سعود يقول بأن التعامل بالطيبة والعقل ديدن حكومة أسرته الرشيدة! ولا ندري أي رُشدٍ بقي بعد هذه الأفعال المهولة في وحشيتها؟

#الشورى يلغي جلسات الشأن العام

أمر رئيس مجلس الشورى المعيّن من قبل الملك بإلغاء جلسات النقاش للشأن العام، ولينحصر عمله على ما يُعرض عليه من موضوعات من الجهات الحكومية سواء كانت تقارير او اتفاقيات تحتاج الى بصمة الأعضاء. الخبر نُشر في صحيفة الوطن فاستاء المغردون في تويتر، وتنادى الصحافيون والكتاب والمؤلفون والناشطون للسخرية من برلمانهم العجيب. عبثاً حاول المواطنون اقناع العائلة المالكة بضرورة انتخاب مجلس يمثل الشعب، ولكن ها هو المجلس يقرر عدم مناقشة قضايا الشعب اصلاً.

خلف الحربي الكاتب والصحفي علّق: (لا يلام الوزير ان كتب أسفل التقرير: يحول الى مجلس الشورى للمراجعة)! وانتقد توفيق السيف صمت

الأعضاء الذين لا رأي لهم حتى في نظام عمل المجلس وصار شغلهم الاستماع لرغبات رئيسه. اما سلطان العجمي فرأى ان المجلس وأعضاءه وتوصياته لا قيمة لها ولا يستفيد منها سوى المستبدّ.

وسخر الصحفي ابراهيم القحطاني بسؤال استنكاري للشعب: (يعني ما اخترتم المجلس وتريدونه يناقش قضاياكم بَعَدْ). المغرد الحجازي قال: (أظن أن أجدادنا الحُجُزْ لما قالوا: غشيم ومُتسَلْطِنْ، كانوا يقصدون مجلس الشورى).

الناشط عقل الباهلي سخر من انتاج اعضاء المجلس من التشريعات التي قال انها اربكت السلطات التنفيذية. فأرادوا اراحتهم قليلاً. في حين أن الصحفية حليمة المظفر طالبت في تغريدة ومقالة بتخفيض رواتب اعضاء مجلس الشورى عديم الفائدة.

كثيرون طالبوا بأن يُلغى هذا المجلس الشوروي العتيد، مثل الكويليت فالمجلس مجرد خيال ومن الجيد توفير المال! علي مكي ايضاً تساءل في تغريدة ومقالة : ماذا لو تم الغاء مجلس الشورى؟ هل ستحسون بالفراغ؟.

بالقطع كلا..

الناشط الحقوقي وليد أبو الخير تمنى: (عقبال ما يلغي المجلس نفسه. محسوب علينا وهو لا يمثّلنا). وأراد محسن الشاخوري ان يهدّئ اللعب كما يقال: (اذا قام العامّة بانتخابهم، ستكون أولوياتهم الشأن العام لضمان انتخابهم مرة اخرى). وربما شقّ بدر الراشد ثيابه حزناً، فقال: (السعودية تسجل أعلى نسبة جلطات بسبب مجلس الشورى. الشعب سيفقد انجازات المجلس العظيمة)!

وقارن محمد الأسمري بين (الكرسي) و(عضو الشورى): الأول اي الكرسي: متحرك، مفيد، جماد. وعضو المجلس: جامد، مقيّد، مجمّد!

المغرد والصحافي خالد الوابل أتحفنا بهذا المثل: (مين شافَكْ يللي في الظلام تغْمِزْ). يعني يا مجلس الشورى ما حسّينا بك حيّاً قبل أن تموت! وشريفة الشملان الكاتبة والصحفية تتساءل: (متأكدين أن اسمه مازال مجلس شورى).

فايد العليوي الصحافي علق هو الآخر: (المثير ان في المجلس لجنة اسمها العلاقات البرلمانية. لفظ برلمان في هذا المجلس يجعلني أتحسّس مسدسي)! يعني انتم مو كفو تكونوا برلمان!

واخيراً الكاتبة الأدبية رائدة السبع تقول بان الشورى الغى جلسات الشأن العام (ليتفرغ لترقية ولَدْ خالَة وزير الأخشاب والألواح، واستحداث وزارة للملفات الخضراء لوَلَدْ عمّةْ وزير القهوة).

عذراً مجلس السلطة غير الموقّر! فشَيْنا فيكْ خِلْقنا!

#ما بعد أمريكا

ليس المقصود من هذا الهاشتاق: ماذا بعد زوال أمريكا، وإنما ماذا بعد أن تخلّت أمريكا عن حليفتها السعودية؟ أو هذا ما يشعر به الأمراء السعوديون، فانكفأ بعض المغرّدين يحللون متسائلين: ماذا نصنع؟ هل نبحث عن حضن جديد؟ هل نستقل بأنفسنا؟ فالكثيرون يعتقدون بأن بلادهم ليست مستقلة. مع مَنْ نتحالف، وكيف نصنع قوتنا الخاصة بنا بعيداً عن أمريكا؟ وفي الأساس هل يمكن لدولة الإستبداد أن تعيش خارج اطار الحماية الغربي؟

الصحافي عبدالله الكويليت هو مقترح الهاشتاق، وغرضه البحث فيما اذا كان هناك امكانية للتحول في السياسة الخارجية السعودية بحيث تبتعد عن أمريكا ولو قليلاً. وتساءل الكويليت: لماذا لم تتجه السياسة الخارجية السعودية شرقاً باتجاه الصين وروسيا كما فعلت امريكا نفسها؟ ولاحظ أن صحفاً امريكية بدأت بالتحدث عن ان دول الخليج ستنتهي خلال سنوات، بعد أن انخفضت أهمية الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية وبالتالي تقلصت مظلة الحماية عن المشايخ. والسؤال بالنسبة للكويليت: هل تهيأنا لمرحلة ما بعد أمريكا؟

عبدالعزيز الحِيْصْ حلل وضع امريكا من الدولة القائدة الى الدولة الآفلة، سياسياً بسبب حماقات جورج بوش، واقتصاديا بسبب الأزمة. واشار الى أن الدول الصاعدة اقتصاديا هي التي ستغير وجه العالم، فبعد الإقتصاد امتلكت تلك الدول أسناناً سياسية ستعاني منها أمريكا طويلاً.

بيد ان مشكلة العائلة السعودية الحاكمة أنها لم تقرأ المتغيرات الدولية الحادّة هذه.

انها حسب الناشط السياسي حمزة الحسن، تتصرف كطفل سيفقد قريباً أمّه، او مرضعته، وهو لا يمتلك مقومات الفطام. وتساءل: هل تستطيع الرياض العيش بدون (حضن) يحميها؟ هل لديها المقومات لذلك؟ رانا تقول مستحيل ان يكون هناك شيء اسمه ما بعد أمريكا، فالطفل ما يستغني عن أمّه. ويسخر المغرد عزّوز من ذلك ويقول: (الله يخلّي الماما بسْ. هل نضحك على بعض؟). وناديا الناصر تستبعد الفطام، فرضوخ الرياض لماما أمريكا متشعب. السعودية بحاجة الى عقدين من العمل والتخطيط حتى يمكنها التحدث بلغة الإستقلال والسيادة. والحديث عن مرحلة ما بعد امريكا الآن مبكّر جداً جداً. رحم الله امرئاً عرف قَدْرَ نفسه. يقول حمزة الحسن. فأمريكا تستطيع الحديث عن (ما بعد السعودية) أما الأخيرة فلا تستطيع ان تتحدث عن ما بعد أمريكا، لأن ليس للرياض خيارات أخرى، حيث أنها عادت القوى الإقليمية والدولية المؤثرة. وبذا يصعب ان يصبح الأسير التابع سيّداً.

مالحلّ إذن؟ هل هو سؤال متأخر وكان ينبغي الاستعداد له منذ زمن بعيد؟ هل تلجأ السعودية الى العدو الصهيوني لحمايتها، كما يسخر الناشط الحقوقي يحي العسيري: (هذا هو مصير الدول منزوعة الإرادة التي تبحث عن حام بديل). هل تقوم السعودية بمصالحة إيران وإغاظة امريكا؟ ام يكون الحَل بالتحالف مع تركيا التي تكرهها الرياض أيضاً. فحسب سلطان فإن العلاقة بين السعودية وأمريكا لا تعبر عن تحالف، بل عن تبعية: (مالنا غير الأتراك هم اللي بينفعونا). وتتوقع السلطانة استمرار مرحلة العبودية السعودية لدولة أخرى.

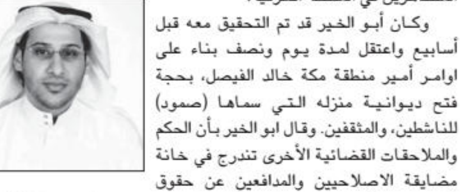
بعض المغردين وجد الحل الذهبي: إنه الإعتماد على النفس، وبناء القوة الذاتية. ترى هل هناك ارادة سياسية لتحقيق هذا الأمر؟ كم من الزمن يحتاج هذا الإستقلال الضائع سياسياً واقتصاديا وعلميا وغذائيا وامنيا وعسكريا وحتى نفسياً؟! مثلاً: هل عندنا قوة تحمينا من هجوم خارجي؟ لا فالأسلحة موجهة للشعب، كما تقول حنّو! هل صحيح ان حماية عرش الأسرة هو الهدف الأساس ولذا لا يتم الإهتمام بمشاريع الطاقة وتقوية الجيش لأن العدو لازال هو: الشعب؟ كما تقول احدى المغردات.

الاستقلال عن امريكا له ثمن مثلما هي الحرية لشعب يعيش تحت وطأة الاستبداد. وبلقيس ترى ان ليس مهما البحث عن حليف بديل عن امريكا، بل الأهمية القصوى في كسب الداخل بالإصلاحات الجذرية. عبدالرحمن يعتقد ان زمن (الشيوخ أَبْخَصْ) انتهى، ولن تستطيع الدولة التحرك بدون اصلاحات سياسية داخلية وبناء جيش حقيقي؛ حيث ستنكشف عورة هذا الجيش وصفقات السلاح المشبوهة في مرحلة ما بعد الحماية الاميركية. وأخيراً تنصح صالحة الغامدي بالعمل على محورين: (الاستقرار الداخلي والانفتاح على مطالب الشعب و تكوين تحالفات جديدة).

في المحصلة لن يحدث سوى أمر واحد: الابن الزعلان سيعود الى حضن أمه وينام بهناء وطمأنينة!

٣ سنوات سجن للناشط ابو الخير

اصدرت المحكمة الجزائية في جدة حكماً بسجن المحامي والناشط الحقوقي وليد أبو الخير لثلاثة أشهر، بتهمة التوقيع على بيان يطالب بالافراج عن اصلاحيي جدة، وايضاً بسبب اعتراضه على اطلاق النار على المتظاهرين في المنطقة الشرقية.



وكان أبو الخير قد تم التحقيق معه قبل أسابيع واعتقل لمدة يوم ونصف بناء على اوامر أمير منطقة مكة خالد الفيصل، بحجة فتح ديوانية منزله التي سماها (صمود) للناشطين، والمثقفين. وقال ابو الخير بأن الحكم والملاحقات القضائية الأخرى تندرج في خانة مضايقة الاصلاحيين والمدافعين عن حقوق الانسان، من أجل السيطرة على الرأي العام وفرض الرواية الرسمية الأحادية ومنع المواطنين من التحرك للمطالبة بحقوقهم.

وكانت أمنستي قد نددت في بيان لها بالمضايقات المتعددة التي يتعرض لها أبو الخير وقالت أن الإجراءات السلطوية تشير الى الطبيعة التعسفية التي يتسم بها نظام العدالة السعودي. وقالت حسيبة حاج صحراوي نائبة مدير قسم الشرق الأوسط في أمنستي بأن محاكمة أبو الخير الأخيرة مثال على سوء استغلال السلطات لنظام العدالة من اجل اسكات المعارضة السلمية في السعودية.

وفي تعليقه على الحكم قال أبو الخير لأمنستي: (ليس ثمة من خيار أمامي سوى الصمود في وجه هذه العاصفة احتراماً مني لجميع الناشطين الذين سبقوني، وللمبادئ التي نؤمن بها. خياري الوحيد الآن هو الصمود والتحمّل).

ضحايا السجون

توفي المعتقل عبيد الخرماني بسبب تعرضه لسوء المعاملة في السجن وتعرضه لمرض السرطان. وكانت السلطات قد اعتقلت الخرماني في ٢٠٠٧ في سجن ذهبان ولم يحاكم الى أن تأكدت السلطات بقرب وفاته فأطلقته في الثاني من ابريل الماضي، وتوفي في الثاني والعشرين من اكتوبر الماضي.

وتفيد احصاءات الناشطين بأن عدد من توفوا داخل السجون السعودية يزيد على الثلاثين شخصاً في السنوات القليلة الأخيرة، إما بسبب التعذيب أو المرض الناتج من سوء المعاملة واوضاع السجن.

ويقضي مئات من معتقلي الرأي أيامهم في السجون رغم أوامر الإفراج عنهم من القضاء التابع في الأساس للسلطات التنفيذية، كما ان هناك آلاف من معتقلي الرأي يقبعون في السجون بدون محاكمات.

اضطهاد المرأة يلاحق النظام

حملة التنديد بالحكومة السعودية مستمرة لمنعها النساء من قيادة السيارة؛ بعد أن ثبت بشكل لا لبسَ فيه أن حرمان المرأة من أبسط حقوقها إنما جاء بقرار سياسي من العائلة الحاكمة، بعد عقود من تذرعها بالأعراف والتقاليد وضغوطات المجتمع. وإزاء التعسف الحكومي أصدرت هيومن رايتس ووتش بياناً تنديدياً شديداً. وقالت روثنا بيغم الباحثة في المنظمة بأنه من الصعب تصديق ان السعودية في القرن الحادي والعشرين تمنع السيدات من القيادة. وأضافت: حان الوقت للتصدي للتمييز الممنهج في المملكة. وقال البيان بأن الحظر الذي بدا غير رسمي على قيادة المرأة أصبح رسمياً. ولاحظ بأن القيادة أصبحت رمزاً للتغيير في المملكة السعودية. ومع أن الأخيرة صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن وحسب بيغم، فإنه وبعد ثمان سنوات، نفد وقت الأعذار والمبررات السعودية.

وكانت أمنستي قد اصدرت بياناً طالبت فيه الحكومة السعودية باحترام حق النساء في قيادة السيارة إثر تحذيرات وزارة الداخلية، وعبرت عن دهشتها للإصرار الحكومي على قرارات تعسفية لا تقوم بها اية دولة في العالم.

في ذات الإتجاه.. نددت منظمة هيومن رايتس ووتش باعتقال السلطات السعودية الصحفي طارق المبارك لمجرد أنه دعم حملة قيادة المرأة للسيارة، وطالبت باطلاق سراحه.

اغتيال الطفولة

قبل عام توفيت الطفلة لمى على يد والدها الداعية السلفي فيحان الغامدي، حيث تعرضت للإعتداء الجنسي، وكسر في الجمجمة وكسور مضاعفة في الأطراف والأضلاع اضافة الى الحروق، ما أدى الى وفاتها في مستشفى الشميسي بالرياض بعد نقلها اليه بفترة وجيزة.



القضية هزّت المجتمع، كون هذا الإعتداء قد جاء من رجل دين سلفي يظهر على المحطات الفضائية داعياً الى الفضيلة والمبادئ والقيم الدينية، في حين أنه يعامل ابنته بكل ما هو مقزز. وأخيراً جاء الحكم عليه مخففاً جداً بعد عام على الجريمة في محكمة بلدة الحَوْطَةْ بالسجن ثمان سنوات والجلد ٦٠٠ جلدة. ولنعرف مدى الفجيعة ومدى فساد القضاء السعودي، هو أن هناك من حُكم عليه من الإصلاحيين ومن شباب مراهقين بالسجن عشر سنوات لمجرد انهم كتبوا تغريدة او افتتحوا موقعاً على الإنترنت لم يُرض الأمراء!

واستنكر ناشطون حقوقيون هذا الحكم المخفف عن المجرم الغامدي، ورأوا فيه محاباة لشخص يتصنّع التديّن، كما ان جهات حقوقية دولية كانت تراقب سير القضاء السعودي، اعربت عن استنكارها ودهشتها لهذا الحكم المخفف، في بلد يصرّ على الإعدام والصّلب في الأحكام المشابهة.

فنون التعذيب السعودي

لازال المعتقل محمد الجصاص من القطيف معتقلاً في الحبس الإنفرادي رغم مرور عشرين شهراً على اعتقاله. وقالت مصادر عائلية بأن الجصاص لازال يتعرض للتعذيب وسوء المعاملة والصعق بالكهرباء وغيرها من فنون التعذيب في السجون السعودية.

وكان الجصاص قد اعتقل في يناير ٢٠١٢ بمعية أخيه التوأم احمد، وصديقهما عادل البندر، وقد أطلق سراح الأخيرَين في مايو ويوليو ٢٠١٢ على التوالي. اما محمد فكان اعتقاله ـ حسب المصادر الحكومية ـ قد جاء على خلفية قيامه بتوثيق اعتداءات قوات الأمن على المتظاهرين واطلاقها الرصاص عليهم، وكذلك توثيق الحضور الأمني المكثّف لمواجهة الحراك السياسي المستمر منذ فبراير ٢٠١١.

كان حراماً وصار حلالاً

توفيق العباد

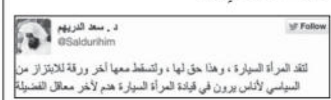
التشدد والتسرّع هو ما جعل فقهاء الوهابية يتوسعون في تحريم الكثير من القضايا والمخترعات. وكان السياسي، المقصود العائلة المالكة، يرى في التشدد فائدة في خنق المجتمع، وإبراز نفسه بأنه البديل الأفضل من حكم المشايخ، ولكي يلجأ الناس اليه ليكون حلاّلاً لمشاكلهم.

التضييق على المواطنين بتوسعة فضاء المحرمات، رغم حليّتها، أدى الى التشكيك في مشايخ النظام، وربما في الدين نفسه، حتى أن نسبة الملحدين في السعودية تفوق البلدان الاسلامية الأخرى، حسب بعض المطلعين. لقد اخرج المشايخ مواطنين من دين الله أفواجا بسبب تشددهم، وسيرهم خلف الأمراء، وتحريمهم أموراً يريد السياسي تحريمها وهي حلال، خاصة ما يتعلق بانتقاد الحاكم وممارسة الحرية لمواجهة فساده وتغوّله.

النتيجة هي هذا الهاشتاق (كان حراماً وصار حلالا)، والذي يسخر من المشايخ وفتاواهم، والذي جعل الكثير منهم يشكك حتى في صفاء نواياهم. الهاشتاق استقطب آلاف المغردين والصحفيين والناشطين، ما يدلّ على ان المجتمع قد قذف من داخله حِمَماً على وعاظ السلاطين.

الصحافي ناصر الصرامي عرض كيف ان بيع الورود واهدائها في المستشفيات وللمرضى كان حراماً وصار حلالاً. والتحريم كان من هيئة كبار العلماء في فتوى مطنطنة. لكن لازال هناك من يحرم شراء الورود واهدائها حتى اليوم.

الشيخ سعد الدريهيم صار لديه تحوّل، فبالأمس كان من يطلب قيادة السيارة مجرد عجائز يمجّهنّ الشيطان لقبحهن. واليوم كان له رأي آخر، فهو حقّ لها، وشنّع بأولئك الذين يرون قيادتها هدم لمعاقل الفضيلة. وزاد مستسخفاً العراك بشأن السيارة، لأنها تنمّ عن عقليات نَخِرَة.



عند بعض حنابلة مصر كانت القهوة حراماً واليوم صارت حلالاً. لذا لا تستغرب اجتهاداتهم الحالية في اشارة الى مشايخ السلفية، كما تقول المغردة هيفاء. ويُنقل ان مواسير المياه في مصر كانت محرمة في مساجد القاهرة، ولم يفت بحلّيتها سوى الأحناف، لذا سمي الصنبور بـ (الحنفيّة)!



وتساءل الداعية طارق السويدان المكروه من مشايخ السلفية: لماذا كانت الصور الفوتوغرافية حراماً قبل ٣٠ عاماً والان لا يتحدثون عن ذلك، فهل صارت حلالاً؟ وهل سننتظر ٣٠ عاماً أخرى ليحللوا حرام اليوم؟

المناهج الدراسية والصور في المدارس حتى للطيور والحيوانات يوضع تحت رقبتها خط، كي لا يُطلب منك نفخ الروح فيها! وحسب الصحفي خلف الحربي في مقالة له: (يسرقون أعمارنا ثم يعتدلون) فإن سيدة اصبحت عجوزا الآن أحرقت صورها وصور ابنائها بناء على فتوى احد المشايخ، وبعد عشرين عاماً تراجع الشيخ عن فتواه، ولكنها لا تعرف كيف تستعيد ذكريات الزمن الجميل التي أحرقها الشيخ قبل اعتداله.

البلوتوث خطر على اهل التوحيد!

اليوم كما يقول ابراهيم الحراش، أغلب المشايخ مثبتين صورهم في تويتر. الدشوش (جمع دش) كانت حراماً، والآن أغلب من يظهر في قنوات الساتلايت هم انفسهم. وكذلك في اعلانات الشوارع!

قائمة المحرمات كثيرة بحجة سد الذرائع، منها: الراديو والتلفزيونات، وحتى اللقاحات كلقاح الحصبة لأنه يرد قضاء الله، وتحريم البرق والهاتف والجوالات والجغرافيا والتصفيق وكرة القدم وغيرها. فضلاً عن لعبة الكيرم التي عوقب بسببها مواطنون في القطيف. وحلق اللحية كان يتبعه التغريم مالياً كما هذه الوثيقة العجيبة، وفي بعض المدن يجري تعزير حالق اللحية بالجلد.

غرامة حلق اللحية مع الفاتورة!

البايسكل او السيكل كان يسمّى (حصان إبليس) ثم تطور الأمر ان سمح بقيادة السيكل برخصة، كما تشير هذه الوثيقة عام

١٩٥٩م. لا غرو اذن ان يجيز لنا المتطورون من المشايخ الذين لا يعيشون عصرهم بأنه يسمح للمرأة بقيادة السيكل! تهانينا!

تعليم المرأة لم يبدأ في مملكة التطرف إلا عام ١٩٦٠ وبشرط ان يكون تحت اشراف المشايخ انفسهم، وكان الكثيرون اعتقلوا لمحاولتهم فتح مدارس اهلية خاصة ببناتهم، بل ان الأديب المشهور عبدالكريم الجهيمان سُجن بسبب نشره مقالة تؤيد تعليم الفتيات!

وحسب المغرد فهد اليحيا، فإن نحو ٩٠٪ مما هو حديث او تقني حاليا كان محرماً سابقاً، ثم أحلّوه - يقصد المشايخ السلفيين - واستحلّوه وتحلّلوه.. واستلموا اللي بعده. اي راحوا يحرمون أشياء أخرى! والزهراني يقول بأن هناك اشياء كثيرة كانوا يحرمونها ولكنهم بعدئذ تسابقوا عليها، وسنرى هذا مع قيادة المرأة للسيارة.

القرني: احذري يا أختاه التلفون!

فتاوى مطولة في مجلدات الدرر السنية في الأجوبة النجدية، تحرم اشياء ما انزل الله بها من سلطان، وكأن القاعدة لديهم مقلوبة كما يقول ابو طالب، فالأصل عندهم ان كل شيء حرام وليس حلالا. ومن بينها كرة القدم مثلاً بحجة العورة، حتى ان احدهم كان يتساءل وهو طفل: ما هو الضرر العظيم لركبة اللاعب المشهور ماجد عبدالله على الإسلام؟

وهذا الخلف ابن لذلك السلف، فهذا عائض القرني صاحب دعاية: كلمني على بيلي، يكتب كتاباً: (احذري التليفون يا فتاة الإسلام). من يصدق أن هذا التلفون الى الثمانينيات الميلادية حرام، وكتب الجهل تتكرر طباعتها؟!



ومن يصدق ان التصفيق لازال حراماً عند أكثر المشايخ ربما. حتى ان ولي العهد/ الملك فيما بعد/ فهد القى كلمة في وفود اسلامية فصفقوا، فاستلم الشيخ ابن باز الميكرفون ونَهَرَهم! بل حتى تقنية البلوتوث تم تحريمها لجهلهم، حتى ان المغرد توفيق سخر وقال بأنه ذاهب لكي ينتحر، فمن سيشاركه؟

السفر الى بلاد الشرك حرام، ولبس البدلة حرام، بل لبس القبعة كذلك، حتى ان الأديب حمد الجاسر قال ذات مرة انه لو امر الملك بلبس لباس النصارى لفعلنا، فما كان من المشايخ إلا أن جلدوه، وهو علامة الجزيرة، وقد ذكر ذلك في احد كتبه. وبلاد الشرك تشمل كل بلد لا يحكمها آل سعود، بما في ذلك مصر وتركيا، وقد احتج المشايخ على ابن سعود في هذا. اكثر من هذا: بعض بلدات السعودية كانت تعتبر بلد شرك، حتى في نجد نفسها، فالدكتور بادي يتحدث عن تصنيف بلدته (الدوادمي) كبلد شرك، وان احدهم جاء على جَمَل فسلم عليه القوم، وحين اكتشفوا ان جاء من الدوادمي قالوا له: ردْ لنا سلامنا!!


لبس النصارى مستحب عرفياً!

الآن كل شيء صار حلال: فالمشايخ يتبطحون في تركيا، وغيرها بل يلبسون البدلات ويتمشون في لندن والعواصم الأخرى! ومع هذا هناك من يحرم السفر للخارج. وهناك من يحرم ابتعاث الطلبة للدراسة حتى اللحظة، وكأن مهمتهم تأخير طوفان التغيير القادم.

ومن الأمثلة فتاوى المشايخ بعدم جواز تخصيص يوم السبت او الأحد عطلة، اما اليوم فصارت حلالاً رغماً عنهم، فولي امرهم امر بذلك. وكان محرماً القول بأن الأرض تدور، او حتى ان الغرب وصل الى القمر، وكانوا يكفرون من يقول بذلك، وهناك كتاب لابن باز في هذا الشأن، وكان مطلوبا من مدرس الجغرافيا ان يعلم تلاميذه ان هذه النظرية تتعارض مع القرآن!

كل شيء محرم الا ان يوصي ولي الأمر، او تكون هناك منفعة للبعض. فحتى الغش


صدر من هيئة كبار العلماء البيان التالي:

عدم شرعية قيام ما يسمى «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» وعدم جواز اقرارها

المملكة تحكم شرع الله.. والمحاكم الشرعية منتشرة في جميع ارجائها

لا يمنع أحد من رفع ظلامته الى الجهات المختصة في المحاكم أو ديوان المظالم

حقوق الإنسان عند السلطان!

ببيع الفلورز والريتويت صار حلالاً! وكثير من المشايخ على تويتر يشترون متابعين لتضخيم اهميتهم. طاعة ولي الأمر واجبة، وحقوق الإنسان بدعة، الآن لدينا منظمتان رسميتان لحقوق الإنسان، تضللان العالم! لكنهما حلال! وحتى حديث (وإن أخذ مالك وجلد ظهرك).. بدأ بعضهم يقول انه حديث ضعيف، وقد كان لا يأتيه الباطل من بين يدي الراوي!


عكاظ

الرئيسية محليات كتاب ومقالات اقتصاد المشهد الثقافي العالم سوق عكاظ رياضة حوارات

الصفحة الرئيسة كتاب ومقالات

يسرقون أعمارنا ثم يعتدلون!

خلف الحربي

يسرقون أعمارنا ثم يعتدلون

ماذا يعني كل هذا؟ محرمات واضحة كالربا تركوها وعدوا على الحلال فحرّموه؟ اليس التحريم والتحليل صار خدمة لفئة معينة من وعاظ السلاطين والأمراء الحاكمين؟ لماذا يقتل الانسان في وطنه ويظلم وتسلب حقوقه، ونرى الفتاوى تترى لتبرير وتحليل أفاعيل الطغاة وجلاديهم بحق معارضيهم او مخالفي رأي الوعاظ؟

تتجه نحو اضمحلال وتفكّك لا رجعة فيه

أيّ مستقبل للسعودية؟

يُقال إن الملك فيصل أسَرَّ في أوائل سبعينيات القرن العشرين إلى كبار أعضاء العائلة المالكة تخوفه من أن يكون مصير المملكة، كما انتقلت من «ركوب الجمال إلى ركوب الكاديلاك في غضون جيل واحد... أن يعود الجيل القادم إلى ركوب الجمال مرة أخرى». واليوم تبدو تحذيراته أكثر حضوراً من أي وقت مضى.

السعودية التي طالما كانت من بين أكثر المجتمعات جموداً في العالم العربي، تجد نفسها الآن في حالة سائلة من التغير المستمر. فقد توترت علاقاتها بشدة مع الغرب في خضم الاضطرابات التي أفلت زمامها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفعل الربيع العربي. ومن ناحية أخرى، رفعت مجموعة من النساء أحدث علامة تشير بتحديها حظر المملكة لقيادة النساء للسيارات إلى حجم التذمر الداخلي.

وبرغم أن السعودية تظل الدولة صاحبة أضخم اقتصاد في العالم العربي، وأكبر دولة مصدرة للنفط على مستوى العالم، وراعية الإسلام السُنّي، فقد تضاءل نفوذها السياسي بشكل ملحوظ في الأعوام الأخيرة. فمنذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين وحتى منتصف العقد الماضي، كانت المملكة تضطلع بدور المنسق لسياسات المنطقة العربية بالكامل، وكان القصر في الرياض ومدينة جدة يجتذب الزعماء السياسيين من مختلف أنحاء العالم العربي.

ولكن غرف الاستقبال ظلت منذ ذلك الحين خاوية بشكل ملحوظ. فقد حلّت قطر ـ بثروتها واستراتيجيتها الخارجية والاستثمارية والإعلامية الشاملة ـ محل السعودية، باعتبارها الحاكم الفاصل في كل صراع تقريباً في الشرق الأوسط. وقد ساهم تدهور نفوذ المملكة على الصعيد السياسي في شعور متزايد بالتراجع الوطني. والواقع أن جهود الإصلاح التي يبذلها الملك عبد الله ـ وخاصة تلك التي تهدف إلى الحد من سلطة المؤسسة الدينية السلفية الوهابية الشديدة التحفظ ـ فقدت زخمها، ثم ازداد الطين بلة بوفاة اثنين من أولياء العهد لتتعقد عملية انتقال السلطة بين الأجيال.

وبرغم نجاح زعماء السعودية في شراء دعم الطبقة المتوسطة، فلا يزال الفقر المنتشر على نطاق واسع والتفاوت الهائل بين الناس في الدخل قائما. وعلى نحو متكرر، يتحدى المسلمون الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط الحظر الذي تفرضه المملكة ضد المظاهرات المناهضة للنظام. كما تبين أن الحملة السعودية ضد الحوثيين الشيعة في اليمن فاقت في طولها وتكاليفها كل التوقعات.

وإزاء هذه الخلفية، يظل زعماء السعودية حذرين بشكل واضح من التمكين الشعبي واختلال النظام العربي الذي هيمنوا عليه طيلة العقود الثلاثة الماضية. وبالنسبة للوهابية السعودية، التي تُمنَح الأسرة المالكة بموجبها السلطة المطلقة بحكم التفويض الديني، تمثل أشكال الإسلام السياسي المبتكرة التي تضفي الشرعية على التمثيل الحقيقي تهديداً استراتيجياً واضحا.

على مدى العام الماضي، كانت العائلة الحاكمة تركز على العديد من هذه التحديات. فقد أجرى الملك عبد الله تغييرات كبيرة على هيئة العاملين في وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والاستخبارات، ومَنَح صلاحيات عريضة لاثنين من الأمراء من ذوي الخبرة ـ بندر بن سلطان، ومتعب بن عبد الله نجل الملك وقائد الحرس الوطني. كما سعت الحكومة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتشجيع التنوع الاقتصادي.

ومن أجل مكافحة النفوذ الإيراني في شرق البحر الأبيض المتوسط، زادت المملكة من دعمها لحلفائها في العراق والأردن ولبنان، كما حملت على عاتقها فعلياً مسؤولية تمويل وتسليح وتوجيه المعارضة السورية وقوات المتمردين. وساعدت في الحد من صعود الإسلام السياسي في شمال أفريقيا، عن طريق تأييد ودعم الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي على سبيل المثال. ومن خلال الجمع بين حوافز إيجابية وأخرى سلبية، نجحت المملكة في كبح وتحجيم التهديد الذي يفرضه الحوثيون في اليمن.

ولكن أياً من هذه السياسات لا يعالج التحدي الأساسي الذي يواجه المملكة ـ أو على وجه التحديد، التآكل التدريجي لثرواتها (من المتوقع أن تصبح السعودية مستورداً صافياً للنفط بحلو عام ٢٠٣٠). ونظراً لافتقار العديد من القطاعات الاقتصادية إلى القدرة التنافسية وعدم كفاية النظام التعليمي، فسوف يشهد سكان المملكة ـ ٧٠٪ منهم تحت سن ٣٥ عاما ـ في السنوات المقبلة ارتفاعاً هائلاً في معدلات البطالة.

ويستشعر العديد من السعوديين الفرصة الضائعة: فبرغم امتلاك واحدة من أكثر الثروات سيولة في التاريخ، فشلت الدولة في التحول إلى اقتصاد متقدم. ومن المرجح أن يستجيب أبناء الطبقة المتوسطة الكبيرة في المملكة لتضاؤل فرص الازدهار والرخاء بالمطالبة بنظام سياسي أكثر تمثيلا. والمشكلة أن التحديات الواضحة التي تواجه المملكة تتطلب قدراً من التماسك في المستويات العليا من الحكومة، وهو الهدف الذي لا يزال تحقيقه مستعصيا. وعلى حد تعبير الصحافي كريستيان كاريل: «القول بأن الظروف التاريخية أو الاقتصادية من شأنها أن تجهز دولة ما للانطلاق في مسار بعينه، لا يعني أن ساستها سوف يسلكون ذلك المسار بالضرورة».

والواقع أن استمرار غياب التحركات الحازمة من شأنه أن يدفع المملكة بسهولة نحو اضمحلال لا رجعة فيه. ولا شك أن الاقتصاد في مثل هذا السيناريو سوف يضعف تدريجيا، وهذا يعني بالتالي تعويق قدرة الأسرة الحاكمة على الاستمرار في شراء دعم الطبقة المتوسطة، وفي الوقت نفسه تمكين جماعات المتمردين في الشرق والجنوب من إضعاف سلطة الحكومة. وهذا من شأنه أن يتسبب في خسارة العقيدة الدينية والسياسية الوهابية لقاعدتها بين الشباب وتأجيج الصراع داخل النظام.



وفي نهاية المطاف، قد تنتهي الحال بالمملكة التي وحّدها عبد العزيز بن سعود في أواخر عشرينيات القرن العشرين إلى التفكك، وهذا كفيل بأن يجعل من الثمانين عاماً الأخيرة مجرد فترة شاذة في تاريخ شبه الجزيرة العربية الطويل من التشرذم. ومن شأن هذه النتيجة أيضاً أن تحول اليمن وبقية دول الخليج إلى كيانات غير قابلة للحكم، وتسمح للمواجهة السُنّية الشيعية الدائرة الآن في بلاد الشام باجتياح المنطقة بالكامل.

ولكن يظل هناك احتمال آخر قائم. فالجيل الجديد من قادة السعودية قادر على تولي زمام الانتقال بالبلاد إلى نظام ملكي دستوري حقيقي، يقوم على منظومة من الضوابط والتوازنات. وقد يفضي نموذج الحكم الأكثر تمثيلا، جنباً إلى جنب مع الحوافز الاقتصادية القوية، إلى إطلاق العنان لإبداع السكان الشباب وديناميكيتهم ـ وتأمين مستقبل السعودية في هذه العملية.

تتجلى إرهاصات هذا الوعد في الفيلم الأخير «وجدة» ـ الذي كتبته وأنتجته وأخرجته سيدة سعودية ـ الذي يحكي قصة فتاة صغيرة من أسرة تنتمي إلى الطبقة المتوسطة تتحدى الأعراف الاجتماعية السعودية وتدفع كل الحدود فيما تحاول تحقيق إمكاناتها وذاتها. وإذا لم تكن هذه الفتاة الصغيرة هي مستقبل المملكة السعودية، فقد لا تحظى البلاد بأي مستقبل على الإطلاق.

عن بروجيكت سانديكيت

وجوه حجازية

(١)
مؤنسة خاتون
(٧٧٩ - ٨٥١هـ)

هي فاطمة؛ وتُسمّى مؤنسة خاتون. ابنة المحدّث الشمس محمد بن علي بن محمد بن علي بن ضرغام بن علي بن عبدالكافي البكري الغضائري المكّي الحنفي، ويعرف بابن شكر.

ولدت بمكة المكرمة، وسمعت على والدها الكثير من الحديث، كما سمعت من النشاوري وابن صديق، وأجاز لها الحافظ ابن رجب، والبرهان القيراطي، ومحمود بن الشريشي، ومحمد بن احمد بن عمر بن النعمان، وابن الذهبي، وابن العلائي.

حدّثت وأجازت للسخاوي، وكانت خيّرة صالحة. توفيت رحمها الله بمكة المكرمة[١].

(٢)
زين العابدين المنوفي
(... - ١١٥١هـ)

زين العابدين بن سعيد المنوفي المكّي. أديب فاضل، وأحد السادة المشهورين بالفضل والعلم.

ذكر في (تنزيل الرحمات) بأنه توجه لزيارة مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١١٥٠هـ. ترجم له زبارة في ملحق (البدر الطالع) بقوله: (ورد من مكة الى اليمن مع والده في أيام المهدي، صاحب المواهب، فأعجب بكمالاته، ومازال حاله ينمو حتى تولى الوزارة للمهدي، وأفاد أموالاً جليلة، ودنيا عريضة طويلة، ثم كان من أكابر أعيان الدولة المتوكلية والموزرين لها، وولي بيت الفقيه من أعمال تهامة مراراً، ثم تغيّر عليه المتوكل القاسم بن الحسين، فرجع الى مكة بثروة عظيمة، ومات سنة ست وخمسين ومائة وألف هجرية).

وقال الشيخ عابد السندي في مجموعته: وأما الشيخ العلامة زين العابدين المنوفي، فكان على جانب عظيم من العلم والأدب، وأتى الى اليمن، واجتمع بالشيخ الزين بن محمد المزجاجي ولازمه، وما زال يتردد عليه مدة إقامته باليمن، ثم رجع الى مكة، ولما وصل الشيخ زين المزجاجي أكرمه إكراماً عظيماً، وطلب جميع أعيان مكة فكان جمعاً عظيماً مباركاً[٢].

(٣)
عبدالله نيازي
(١٣٠٠ - ١٣٦٣هـ)

عبدالله بن محمد نيازي النمنكاني، ثم المكي الحنفي. ولد بمدينة نمنكان، وطلب العلوم على علماء بلده، وأخذ عنهم في النحو والصرف والبلاغة والفقه وأصوله، منهم في نمنكان الشيخ عبدالأحد مخدوم، والعلامة أولوغ جان توره، والعلامة عطاء الله. ثم تنقل من اجل طلب العلم ما بين فرغانة وكاسان وأفغانستان، ومنهم في هذه البلدان الشيخ ملا خوجه، والشيخ ملا عرب، والشيخ برهان مخدوم منطقي. قرأ عليهم البلاغة والمنطق والأصول وصحيح البخاري.

قدم مكة المكرمة سنة ١٣٣٠ هـ، وتوجه بعد أداء النسكين لزيارة مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقام في المدينة المنورة خمس سنوات، وأخذ عن علمائها، منهم حسين بن أحمد المدني، قرأ عليه الهداية وصحيح البخاري، واستفاد منه كثيراً. ومن المدينة رحل الى الشام ثم الى أزمير وقونية والإسكندرية والقاهرة والهند سعياً لطلب العلم والإستزادة، فقرأ أمهات السنن وشرح معاني الآثار والهداية والتوضيح، وتفسير البيضاوي وغير ذلك.

من مشايخه في رانديز المفتي مهدي حسن، والمحقق حسين احمد الرانديري، وهو عمدته في الرواية والحديث. وحصل من شيوخه الإجازة بالتدريس.

هاجر الى مكة المكرمة سنة ١٣٤٤هـ، وعُيّن في نفس العام مدرساً بالصولتية، فدرس فيها الحديث والتفسير والبلاغة، وتصدى للتدريس بالمسجد الحرام، فعقد حلقة التدريس بالمسجد الحرام أمام باب التكية المصرية، وأخذ عنه الشيخ جعفر الكثيري، والقاضي الشيخ علي حمود والشيخ محمد ياسين عيسى الفاداني وغيرهم.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة. وله: المنحة الإلهية في سلسلة كتب السنة المحمدية، فتاوي[٣].

(١) محمد عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، جـ ١٢، ص ١٢٨. وعمر ابن فهد، إتحاف الورى، جـ٤ ص ٢٧٦. ومعجم الشيوخ ص ٣٢٣، وفيه الشهير والدها بابن شكر (بالشين).

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٠٠. ومحمد بن محمد زبارة، ملحق البدر الطالع في الجزء الثاني من البدر الطالع، ص ٩٤؛ وفيه أنه توفي سنة ١١٥٦هـ. وعبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ٢، ص ٣٨، وفيه أنه توفي سنة ١١٥١ ورثاه السيد جعفر البيتي بما هو مثبت في ديوانه. واخيراً عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٨٣، وفيه كلام الشيخ عابد السندي.

(٣) محمود سعيد ابو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٣٥٨. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٨٣. وعبدالله بن محمد غازي، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٤٩. وعمر رضا كحالة، مستدرك معجم المؤلفين، ص ٤٣٦. ومحمد ياسين محمد عيسى الفاداني، قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ ١، ص ٢٣٣.

مملكةٌ تودّع منها

حين غضب العرب والمسلمون على امريكا، لهجوا بالدعاء عليها وعلى ربيبتها اسرائيل. فقال الأمراء هذا تدخل في السياسة، والصحيح عدم ادخال الدين في السياسة، ووزعت وزارة الشؤون الاسلامية على الخطباء بأن يلتزموا بالدعاء لولي الأمر، وأن يسألوا الهداية للبشرية. لكن الدعاء كسلاح سياسي لم تنفك العائلة الحاكمة عن استخدامه، ففي معركتها اليوم تلهج الألسن بالدعاء على الشيعة حتى المواطنين منهم، وعلى الحكومات في سوريا وايران والعراق، وحتى على الإخوان المسلمين. هذا حلال سعودياً على الأقل الى حين يغيّر النظام من مواقفه. فإذا تغيّر الموقف السياسي تحوّل الدعاء باتجاه آخر، إلا ان تكون ضد امريكا واسرائيل والعياذ بالله.

الدعاء سلاح المواطن المظلوم الذي فقد او لم تتوفر له أدوات دفع البلاء عن نفسه فضلاً عن استحصال حقوقه. وحتى هذا السلاح الإلهي يريد الأمراء تجريد المواطن منه، حتى ولو كان بينه وبين ربّه! فقد أفتى لنا جملة من المشايخ بأنه لا يجوز الدعاء على المسؤول حتى وإن كان ظالماً! كما يقول المتلاعبون بالدين والكرامة الإنسانية.

* * *

ما مدى اعتزاز المواطن بانتمائه لبلد تسمّى (المملكة العربية السعودية). كثيرون إن لم يكن الأكثرية تقول بأنهم لا يعتزّون بانتمائهم هذا، وهو أمرٌ صار معلوماً بالضرورة، إما على خلفية أداء سلطة العائلة الحاكمة وفشلها في توفير احتياجات المواطن والحفاظ على كرامته وحقوقه، وإما على خلفية سياسية ترى أن من المعيب ان ينتسب المواطن الى مُسمّى عائلة حاكمة مستبدّة.

كان المواطن قبل عقد او أكثر يظن بأن بلده متقدماً وأنه يعيش أفضل من غيره. ويومها ظهر لنا أحدهم بشعار: (يا بلد ما مثلك بلد)؛ وظهر لنا خالد الفيصل صادحاً بعنصرية: (ارفع راسك انت سعودي/ غيرك ينقص وأنت تزودي). لكن مع الإنفتاح التكنولوجي اكتشف المواطنون عبر المقارنة مع الدول المجاورة، ان كذبة كبيرة بل خديعة عظمى قد مرّت عليهم. اليوم يكتشف المواطن أنه ليس مواطناً بحق، وأنه لا يوجد ما يفخر به، كما لا يفخر بانتسابه لعائلة حاكمة، ولا بأدائها السياسي، ولا بسلوك أمرائها الشخصي.

المقارنة مع دبي او قطر في التنمية يكاد يخنق النظام (ويجلط ـ نسبة الى الجلطة) المواطنين قهراً وغيظاً على أمرائهم!

مواطنون كثيرون حين يُسألون في الخارج عن جنيستهم فإنهم ينتسبون الى دولة اخرى، منعاً لكراهيتهم او استغلالهم. صار المواطن إما إرهابياً، أو صيداً ثميناً غبياً. احدى المواطنات كتبت: (لا والله الا استحي أني سعودية، وأتفشّل وينقطع وجهي. بَعَدْ سعودية مْنَتَّفَهْ كيف تصير؟).

خاطب أحدهم زملاءه: يكفيكَ ذلاً وعاراً أن اسمك سعودي!

* * *

وزارة العدل بدأت بمحاكمة المحامين الذين يغرّدون على تويتر خلافاً لأوامرها. عبدالله المقحم شاعر اتحفنا بقصيدة طويلة ضد الوزارة، جاء فيها:

* * *

وزارةُ عدْلنا مهلاً علينا
بربّك أين هذا العدلُ أينا؟
تركتِ مشاكلَ الثقلين طُرّاً
وجئتِ تُرينَ في الأحرارِ شَيْنا
بربّك كيفَ تتهمينَ قوماً
عرفنا منهمُ وَرَعاً وزَيْنا
فخلّي عنك تلفيقَ الرزايا
فلنْ تُعمي عن الإصباحِ عَيْنا
محامونَ استبدَّ بهم قرارٌ
ونحنُ اذا قسى القاسي أبَيْنا
وليس الى تويترَ من سبيلٍ
إليهم في التحاكم أو إلينا
فما والله ما في العيش خَيْرٌ
اذا يوماً لذُلّكُمُ ارتضينا

قد يكون صحيحاً ما قاله استاذ علم اجتماع سعودي، بأن أكثر من ٧٤ بالمائة من الشعب السعودي مريض نفسياً. ولعل المرض النفسي مصاحب لمرض أخطر وهو الجهل الى حدّ الإعاقة. من نموذج ذلك أن جامعة خاصة بالفتيات أقامت سباقاً لهن بعيداً عن أعين الرجال الوقحة! فاشتعل تويتر، لأنّ إحدى الطالبات رأت في ذلك تغريباً خطيراً، لكنها لم تتورّع عن نشر صور لبعض الفتيات وهنّ يركضن بملابس محتشمة، حتى انها صورت أقدامهن، وكان ذلك قمة الإغراء واعتبرته مدعاة للتحرّش!

تلقّف شيخ سلفي، هو محمد الشنار، خبر الماراثون مفجوعاً: يا للهول! والله لا أكاد أصدق ما أرى!: وداعاً للحياء!. وبدأت المعركة حول المرأة والرياضة، إذ لا يوجد مثيرٌ هنا للعقول المتخلفة سوى هذا الموضوع.

وداعاً لهذه العقول فقد تُودّع منها!

في القرن العاشر الميلادي وهو القرن الذي مثّل أوج الحضارة الإسلامية، قال المتنبي: (أغاية الدينْ أنْ تَحْفوا شواربَكم/ يا أمّة ضحكتْ من جهلها الأممُ).

في القرن الواحد والعشرين الميلادي، ما عساه سيقول لذات الصنف من الجهلة؟

* * *

نشرت وول ستريت جورنال بأن السعودية تعتبر ثالث أسوأ دولة في العالم في تعاملها مع أوضاع المرأة.

استاء المواطنون على تويتر وقالوا أن هناك مؤامرة، فالسعودية يجب أن تكون الأولى، فالمملكة لا تقبل إلا أن تكون سبّاقة وفي المقدّمة!

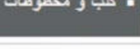
المغرد الممتع عبدالله بن عباد عدد أسوأ ثلاث دول في احترام حقوق المرأة: (الدولة السعودية الأولى ـ الدولة السعودية الثانية ـ الدولة السعودية الثالثة)!

ومن التعليقات:

ـ هناك غش بل مؤامرة. فمن استحقّ المركز الأول؟

ـ شدّوا حيلكم ياجماعة، ما باقي شيء عن المركز الأول.

ـ قهر. حتى بهذي ما أخذنا المركز الأول؟



النسخة المطبوعة





أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعةَ الحروب تثأر لنفسها في حكومةَ السنيورة

من يرقّب ملامح وجه وزير الخارجيةِ السعوديِ الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبةِ البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلقته تلك الغصةَ المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحةً خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوةَ خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصةَ الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعوديةَ سياستها الكارثيةَ؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعوديةَ تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعةَ التحركات السعوديةِ المريبةَ إزاء الحكومةَ السوريةَ والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطةَ إطاحةَ نظام الرئيس السوري بشار الأسد.





من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشةَ مستقبل سوريةَ ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنيةَ بين الرياض وواشنطن

السعوديةَ.. قلعةَ إستراتيجيةَ أميركيةَ

بدأت تلميحات متقطعةَ تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنيةَ في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويريةَ لقوة امنيةَ لحماية المنشآت النفطيةَ في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخليةَ لصحيفةَ (الشرق الأوسط) السعوديةَ في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنيةَ تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلةَ الراهنةَ) وبحسب الصحيفةَ فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمةَ العفو الدوليةَ في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورةَ إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعوديةَ. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضةً لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءةَ المعاملةَ.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئةَ

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبةَ، خاصةَ وأن طريقةَ الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونيةَ وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكةَ، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.



خالد العمير... (الداخليّةَ) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرةَ أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعةَ المصون الذي لم يعد له حرمةَ كغيرةَ من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارةَ مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.



وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرةَ صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعةَ بدويةَ قبليّةَ جاهلةَ لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر